

ضدّ الكراهية

من أجل تفكيك خطاب الكراهية في العالم العربي



محمد محفوظ

إصدار المركز الإسلامي الثقافي
مجمع الإمامين الحسنين(ع)



الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م

إصدار المركز الإسلامي الثقافي

لبنان ـ حارة حريك ـ مجمع الإمامين الحسنين عليهما السلام
هاتف: ٥٥٧٠٠٠/ ٠١ ـ ٥٤٤٤٠٢/ ٠١
خليوي: ٥٦٥٠٧٤/ ٠٣

* * *

البريد الإلكتروني

info@tawasolonline.net
info@fadlullahlibrary.com

* * *

المواقع الإلكترونية ـ المركز الإسلامي الثقافي

www.tawasolonline.net
www.fadlullahlibrary.com
youtube/tawasolonline

Facebook:

مكتبة العلّامة المرجع السيّد فضل الله العامة
تواصل أون لاين

ضدّ الكراهية

من أجل تفكيك خطاب الكراهية في العالم العربي

محمد محفوظ

المركز الإسلامي الثقافي

مجمع الإمامين الحسنين عليهما السلام

لبنان ـ حارة حريك

المقدّمة

من دون إسقاط روحيّة الكراهيّة التي تتحكّم بمفاصل هذا الواقع العربي والإسلامي، لن تعرف هذه الأمّة أن تنظر إلى الشمس، لتعرف كيف تضع خطواتها على الطريق..

من دون إحراق ورقة الكراهية، لن يجد المسلمون طريق الخلاص، ولن يعرفوا أن يكونوا أمّة لها شأنها ووجودها وكرامتها بين أمم الدنيا..

الكراهية، هي العنوان الأسود، الذي ينمُّ عن ذهنية سوداء، أخذها الحقد إلى أن تصل إلى كراهية نفسها..

بالمحبّة، بالعدل، بالمساواة، بالإنسانية، برضى الله تخرج هذه الأمّة من كلِّ أزماتها وليس بالكراهية..

وقد أحسن الباحث الإسلامي الأستاذ الشيخ محمد محفوظ صنعاً، عندما ناقش مفردة الكراهية وحلّل أسبابها، مفرِداً عناوينَ أساسيّة لإخراج العدوانيّين من هيمنة الكراهية إلى رحاب الإسلام في سموّه وإنسانيّته وكلّ الصلاح والفلاح فيه...

والله الموفق والمسدّد

مدير المركز الإسلامي الثقافي

شفيق محمد الموسوي

ذو القعدة ١٤٣٣ هـ ـ أيلول ٢٠١٢ م

تمهيد

ثمة أسئلة مركزيّة تطرحها وتثيرها الأحداث والتطوّرات المتسارعة التي تجري في أكثر من بلد عربي.. فما جرى في بعض الدول العربية من انهيارات اجتماعية وسياسية، وسقوط لنظريّات وخيارات سياسيّة بسرعة مذهلة وغير متوقعة، تدفعنا إلى ضرورة طرح هذه الأسئلة والبحث عن أجوبة حقيقيّة وواقعيّة لها.. ولعلّ من أهم هذه الأسئلة هو : لماذا جرت في بعض الدول العربية هذه الأحداث، ما هي أسبابها وموجباتها، ولماذا وصلت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما وصلت إليه؟.. حين التأمّل في هذا السؤال المركزي ومآلاته المختلفة نكتشف أنّ توقّف عجلة الإصلاح والتطوير، هو الذي يقود عبر ديناميات ومتواليات معيّنة إلى ما وصلت إليه الأوضاع في العديد من الدول العربية.. فالدول التي تتوقّف عن تطوير نفسها وإصلاح أوضاعها، ستصل إلى طريق مسدود، وذلك لأنّها لم تستجب إلى مقتضيات العصر وحاجتها إلى التطوير والإصلاح.. وحين نتحدّث عن حاجة الدول إلى الإصلاح، هذا لا يتجه فقط إلى الدول التي ترتكب أخطاء أو تقوم بممارسات سلبيّة بحقّ نفسها وحقّ مجتمعها.. وإنّما حتى الدول التي لم تقع في خطأ أو لم ترتكب خطيئة بحق شعبها ومجتمعها، هي بحاجة إلى إصلاح وتطوير، يعني يتوقّف عن التطور الطبيعي، مما يُفضي إلى مراكمة المشاكل واستفحال الأزمات، وتصل إلى لحظة

الانفجار السياسي والاجتماعي التي حدثت في العديد من الدول خلال حقبة ما سمّيت بالربيع العربي..

لهذا فإنّنا نرى أنّ المشكلة الأساسيّة على هذا الصعيد التي تواجه العالم العربي، هي تجمّد حركة الإصلاح وغياب الإرادة السياسيّة والاجتماعيّة التي تدفع نحو التغيير والتطوير والإصلاح.. مما يؤدّي إلى تضخم المشاكل وعدم الإنصات إلى الحاجات الأساسيّة للناس، فتتباعد الهموم والاهتمامات بين الناس والنخب السياسية، وتزداد الفجوات، وتتراكم الإخفاقات، مما يجعل الإصلاح والتطوير ضرورة واقعيّة وملحّة، حتى ولو تغافلت عنها النخبة السياسية، أو تعاملت مع هذه الضرورة بنزعة التأجيل والتبرير.. فالذي جرى في بعض الدول العربية هو نتاج صَمِّ الآذان عن حاجات الناس الحقيقيّة.. ولهذا كانت هذه الأحداث لمن تعوّد إغماض عينه أو سدّ آذانه، مفاجئاً وخارج نطاق المسيرة الطبيعة..

أما من كان يتأمل في الوقائع والحقائق التي تجري في هذه الدول العربية، وينصت إلى أشواق الناس الحقيقية، فإنّ ما جرى لا يُعَدُّ مفاجئاً له، لأنّ هذا هو السياق الطبيعي والمآل الأخير لمن يوقف عجلة الإصلاح أو يتغافل عن أشواق الناس الحقيقية.. فالإصلاح في العالم العربي وهذا ما تُثبته أحداث الدول العربية خلال الشهور القليلة الماضية، هو ضرورة قصوى، وليست قابلة هذه الضرورة للتأجيل أو التسويف.. فتعميم التعليم وانفتاح المجتمعات العربية على العصر والحضارة الحديثة بكلّ زخمها وتفاعل أبناء الدول العربية مع أحدث التقنيات ومكاسب العصر، كلّها تفضي إلى ضرورة استيعاب المتغيرات التي تجري في هذه الدول بشكل متسارع.. وإنّ عمليات التأجيل أو التسويف، أو استخدام القهر والقوّة والعنف لمنع استحقاقات الإصلاح والتطوير، فإنّها مهما كانت سطوتها وفعالياتها، لا تنهي من نفوس الناس تعلّقهم بالإصلاح والتطوير، ولا تميت من

عقولهم ووجدانهم حاجتهم الماسّة إلى التغيير وتجاوز عقبات وكوابح التقدّم والتطوّر والنهضة.. فالإصلاح بكلّ مضمونه وخطواته الضرورية، أضحى مطلباً أساسيّاً، وهو حاجة للحكومات العربية قبل أن يكون ضرورة للشعوب العربية..

والذي لا يستجيب إلى هذه الحاجة والضرورة، فإنّه يهدّد استقرار وأمن بلاده، ويوفّر كلَّ المبرّرات والمسوّغات لتدخلات أجنبية تزيد من أزماتنا، وتفاقم من مشكلاتنا على مختلف الصعد والمستويات..

فالقتل والقمع وتنمية الفوارق والتناقضات الأفقيّة والعموديّة في المجتمعات العربية، لن يُنهي حاجة هذه المجتمعات إلى إصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها.. لأنّ منطق التاريخ يقول: إنّ الذي يُوقف عجلة الإصلاح لا يحقّق الأمن والاستقرار، وإنّما يعمّق في النفوس والعقول الحاجة إلى الإصلاح.. وإنّ هذه الحاجة العميقة والمتجذّرة في النفوس والعقول، ستبرز على السطح في لحظة ما من لحظات الزمن ومسيرة المجتمعات..

فالدول التي تُحجم عن ممارسة الإصلاح والتطوير مهما كانت المبرّرات، فإنّها تؤسّس بطريقة أو بأخرى عوامل إخفاقها وسقوطها.. لأنّ النخبة التي تسقط من نفوس وعقول شعبها، ستسقط في الواقع الخارجي سواء قصر الزمن أو طال.. لهذا فإن الإصلاح هو الذي يطيل من عمر الدول والحكومات ويعمر الأمم والمجتمعات..

وكلّ التجارب تثبت هذه الحقيقة.. فالدول المستقرّة اليوم، هي الدول التي لم تتوقف عن إصلاح أوضاعها وأحوالها، والمجتمعات التي تعيش الأمن العميق، هي المجتمعات التي تطوّر من ذاتها، وتعمل عبر فعالياتها المختلفة وديناميّاتها المدنيّة من معالجة إخفاقاتها وحلّ مشكلاتها.. فخريطة طريق الأمن والاستقرار في كلّ الدول والمجتمعات، هو استمرار فعل الإصلاح، وعدم إيقاف عجلته

مهما كانت الصعوبات والعقبات.. ولا بدّ أن ندرك ومن خلال التجارب العديدة التي مرّت على دولنا ومجتمعاتنا، أنّ الثمن الذي تقدّمه الحكومات والنُّخب السياسية للإصلاح والتطوير، أقل بكثير من الثمن الذي يقدّم من جراء توقّف عجلة الإصلاح ومنع المجتمعات من التعبير عن آمالها أو نيل حقوقها المختلفة..

فالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها من القيم والمبادئ، هي التي تعزّز الأمن والاستقرار في كلّ الدول والمجتمعات.. وكلّ القيم والمبادئ المضادّة لها، هي التي تفكّك الدول وتضعف من قوّتها وتعجّل من انهيارها أو انهياراتها.. وتنمية الغرائز والعصبيات لا يحمي أحداً، وإنّما يوفّر إمكانية الانهيار الشامل..

فالعرب اليوم هم أحوج ما يكونون إلى مشروع الإصلاح، الذي يوقف عملية الانحدار والتشظّي ويعزّز من فرص الحرية والوحدة معاً، وينهي المخاطر العديدة التي تحاصر العرب من كلّ الاتجاهات، ويُعيد بناء القوة العربية على أسس أكثر منعة وصلابة..

وحيويّة الإصلاح وفعاليته في كلّ الدول والتجارب، حينما يأتي في وقته، أما إذا تأخّر لسبب ذاتيّ أو موضوعي أو كليهما معاً، فإنّ القيام به، لن يُقنع المجتمع، ولن يتمكّن من إيقاف عجلة الانحدار والتداعي.. فحينما تأخّر الإصلاح في الاتحاد السوفياتي السابق، كانت النتيجة في خطوات (غور باتشوف) التي سمّيت بالبريسترويكا والغلاسنوست، هي المزيد من الانحدار والتلاشي والتشظي.. وهذا هو الذي جرى في الدول العربية التي توقفت عن الإصلاح أو تأخرت عنه، فكانت النتيجة هي السقوط.. فالإصلاح ليس مناورة لكسب الوقت أو تهدئة الخواطر، بل هو ضرورة قصوى لدولنا ومجتمعاتنا.. فبه نزداد قوّة ومنعة، وبه نطرد نقاط ضعفنا، وننهي ترهّلنا، ونحمي استقرارنا وأمننا السياسي والاجتماعي..

وهو جسر العبور إلى المستقبل الآتي، وبدونه لا مستقبل حقيقي لشعوبنا العربية والإسلامية..

فالعالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، بحاجة إلى الإصلاح والتطوير.. ومن الضروري أن تتعامل كلّ الدول مع هذه الحاجة بوصفها حاجة داخلية تقتضيها وقائع الحال والراهن ومقتضيات القبض على أسباب التقدّم والتحكّم بمصائر الحاضر والمستقبل..

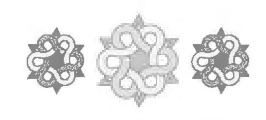
وجماع القول : إنّ الاستبداد بكلّ صنوفه، يضرّ بالاستقرار، ويهدّد النسيج المجتمعي ويعمّق الفجوات بين المواطنين، ويزيد المحن على كلّ المستويات، ولا معالجة لكلّ هذه الأمراض والظواهر السلبية إلا بالتشبّث بخيار الإصلاح والعمل على الوفاء بكلّ حاجاته ومستلزماته.

وهذا الكتاب، هو محاولة لتفكيك خطاب الكراهية وتعزيز خيار التعايش السلمي بين مكوّنات مجتمعاتنا وتعبيرات أوطاننا..

ونرجو من العلي القدير، أن نكون قد وُفّقنا في ذلك، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب..

محمد محفوظ

٨/ ٥/ ٢٠١٢ م



الفصل الأول

الدين من أجل الإنسان

الدين والإنسان.. أية علاقة

ثمة حقيقة أساسيّة ينبغي أن ننطلق منها، حينما نودّ الحديث عن طبيعة العلاقة بين الأديان والإنسان. وهذه الحقيقة هي أن الأديان السماوية بكل أنظمتها وتشريعاتها، جاءت من أجل خدمة الإنسان وسعادته. بمعنى أن الالتزام بتشريعات الدين وأنظمته، تفضي على المستويين العام والخاص إلى سعادة الإنسان واستقراره على جميع المستويات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور الدين الذي أنزله الباري عزّ وجل بمعزل عن الإنسان ومصالحه النوعية.

فالأديان جاءت من أجل تحرير الإنسان من العبودية لغير الله سبحانه وتعالى، لذلك نجد القرآن الحكيم يدعو أهل الكتاب كافة ليتحرّروا من هذه الأغلال والعبودية لغير الله، وأن يفردوا الله وحده بالعبادة والخضوع. إذ قال تعالى ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران: ٦٤].

فالإنسان وفق الرؤية الربانيّة هو أكرم المخلوقات حيث نفخ فيه من روحه، وهو الوحيد من مخلوقاته جلّ وعلا الذي اختاره ليكون خليفته في الأرض، وكرّمه بالعقل وهداه السبيل، وعلّمه البيان وسخّر له ما في السماوات وما في الأرض، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة.

وعلى هذا، فإنّ جميع القيم والتشريعات الإسلامية، جاءت من أجل تحرير الإنسان وحمايته وتكريمه والسمو به في مدارج الكمال والرقي المادي والمعنوي.

وفي سياق بيان دور الأديان في بناء الإنسان، نود أن نثير النقاط التالية:

١ ـ حينما نريد أن ندرس التجربة الدينية في حياة الإنسان المعاصر، من الضروري التفريق والتمييز بين مستويين وهما:

المستوى المعياري: وهو مجموع القيم والمبادئ الخالدة، وهي العابرة لحدود الزمان والمكان. ولا مشكلة لدينا على هذا المستوى. إذ إنّنا نعتقد وبشكل جازم أنّ الباري عزّ وجل لم يشرّع للإنسان القتل والعدوان وممارسة الكراهية بكلّ مستوياتها وأطوارها. فالأديان السماوية كما أنزلها الله هي منبع الخير المطلق.

المستوى التاريخي: وهو مجموع الجهد البشري والدين كما هو معيوش.

ويبدو أنّ كلَّ الإشكالات المتعلّقة بين أهل الأديان التوحيدية الثلاثة، تستوطن هذا المستوى. وينبغي أن تتّجه كلّ الجهود الحوارية نحو صياغة علاقة إيجابية بين أهل هذه الأديان، بعيداً عن إكراهات وعبء التاريخ.

وعلى أهل هذه الأديان في هذه اللحظة التاريخية الحساسة أن يتخذوا موقفاً صريحاً وواضحاً تجاه الظواهر الثلاث :

١ ـ ظاهرة الحركة الصهيونية في التجربة الدينية اليهودية، وهي الحركة التي اغتصبت أرض فلسطين، وهجّرت وقتلت شعب فلسطين، وكلّ ذلك تمّ بغطاء ديني توراتي.

٢ ـ ظاهرة الاستعمار ونزعات السيطرة والهيمنة التي سادت المجال الحضاري

الغربي، واستفادت من الغطاء الديني المسيحي، وصولاً إلى ظاهرة المحافظين الجدد في التجربة الدينية المسيحية.

٣ ـ ظاهرة الغلوّ والتطرّف والإرهاب الديني في التجربة الدينية الإسلامية. وهي الظاهرة التي عاثت في أصقاع الأرض فساداً وقتلاً، وعملت كلّ هذه الجرائم بتفسير وغطاء ديني إسلامي.

إنّنا نعتقد أنّ بذل الجهود الثقافية والدينية لرفع الغطاء الديني عن كلّ هذه الظواهر، سيساهم في خلق السِّلم الإنساني والدولي.

٢ ـ إنّ التعايش بين أهل الأديان اليوم، بحاجة إلى التأكيد على المقولات التالية:

ضرورة الانتقال في عملية الحوار من النطاق اللاهوتي إلى النطاق الثقافي الذي يبني حقائق التسامح والحرية واحترام الآخر وجوداً ورأياً في الفضاء الاجتماعي.

الاهتمام الجاد بمسألة حقوق الإنسان، فالاختلاف الديني لا يشرّع بأيِّ حال من الأحوال انتهاك حقوق الإنسان.

إنّنا نعتقد أنّ انفتاح الثقافات الدينية المعاصرة على ثقافة حقوق الإنسان، سيُفضي إلى المساهمة في بناء عالم أكثر عدالة وتسامحاً وحرية.

٣ ـ إنّ تنمية القيم الروحية في المجال الإنساني المعاصر، يتطلّب ضمن ما يتطلّب إلى أن تتبنّى المؤسسات الدينية في كلّ الأديان مقولات بناء النظام السياسي المرن والديمقراطي.

فالأنظمة السياسية المنسجمة مع خيارات شعوبها الثقافية والسياسية، هي الأقدر على تنمية القيم الروحية في المجتمع.

فلنرفض جميعاً كأهل أديان سماوية، كلَّ أنظمة الجور والعسف والهيمنة. حتى تصوغ القيم الروحية المبثوثة في الأديان السماوية كما أنزلها الله سبحانه وتعالى حقائق المحبة والسلام في حياة الإنسان فرداً وجماعة.

٤ ـ إنّ أحد وجوه الأزمة والتي تنعكس سلباً في مجالات الحياة المختلفة،هي تضاؤل النزاهة الأخلاقية والعملية لدى شريحة معيّنة من أهل الدين. فلم يمثّل هؤلاء مُثُلَ الدين الحقيقية تمثّلاً كافياً، كما أنهم لم يكونوا أمناء على حقوق مجتمعاتهم وأمتهم برغم كلّ الدعاوى التي صدروا عنها أو صدرت عنهم.

ويعبّر عن هذه الحقيقة الدكتور فهمي جدعان بقوله :إذ إنه يؤسفني جداً أن أصرّح بأنّ أغلبية الناس وأكاد أقول جميعهم، بإطلاق ـ ومن بينهم مفكرون ومثقفون كبار ـ ، وإن كانوا يفاخرون دوماً بأنهم يحتكمون إلى العقل ويسلكون وفقاً لتوجيهات العقل، إلا أنّهم في أغلبية الأحوال يتحرّكون بنوازعهم ورغباتهم وإيراداتهم وأهوائهم ولا يستخدمون العقل إلا من أجل الوصول إلى هذه الأغراض بأدق الطرق وأحكمها وأكثرها ضبطاً وإحكاماً. ويستوي في ذلك الأخيار والأشرار. وهذه هي قضيتنا مع العقل. إنه أداة بالغة الخطر، ولكنّه أداة لا يستطيع أحد الاستغناء عنها، وكي تؤتي ثمارها الإنسانية الطيبة لا بدّ من إحاطتها بسياج من القيم العالمية ولا بدّ من تحريرها من رغباتها وأهوائها المضادة للموضوعية ولخير الإنسان وكرامته، ولا بدّ بشكل خاص من أن نَحُول دون تحوّل هذه القوة إلى سلاح ضارب يقضي على معاني الإنسانية فينا وعلى حساسيتها الجمالية، ويدمّر قيم الحرية والكرامة والعدالة في عالم الإنسان.

وثمة مدارس وتجارب دينية عديدة، حاولت من خلال محطات تجربتها وآفاقها وممارساتها، أن تقدّم إجابة أو إجابات على الأسئلة الوجودية التي تعترض الإنسان الفرد والجماعة في مسيرته الإنسانية. وهذه التجارب الدينية

هي في تقديري، إحدى الإجابات التي قدّمتها الحالة الدينية الإنسانية كوسيلة من وسائل السلم والسلام. حيث إنّ السِّلم الذاتي والانسجام الداخلي وارتفاع وتيرة الإيمان في نفس الإنسان، هي أحد المداخل الرئيسة لإنجاز مفهوم السلام في الحياة العامة.

ولعلّ التجارب أو المدارس العرفانية الإسلامية والمسيحية هي أحد نماذج ذلك «وهذا العرفان المدروس (على حدّ تعبير كتاب الأسس النظرية للتجربة الدينية ـ قراءة نقدية مقارنة لآراء ابن عربي ورودلف أتو)، ربما تختلف مفرداته، فيتم توظيف المفاهيم والأفكار التي تشرح بتفصيل أو بإجمال سير العارف العملي في أعماق الأنفس والآفاق، وهو ما يسمّى بالعرفان النظري، الذي يمثل محيي الدين بن عربي عماده وركنه.

وإذا استهدفنا من العرفان النظري هذا دراسة وتدويناً وتعليماً، الحصول على تصورات عقلية لظواهر غير عقلية كما يقول أصحابها، فليس ذلك بالأمر السلبي أو المحال، فبالإمكان خلق مفردات ونحت مصطلحات وابتكار سياقات لفظية للتعبير عن حالات روحية عميقة، وهو أمر يتصاعد في عسره كلّما تعمّق الإحساس وغاص في دهاليز الروح، وهو إن دلّ فإنّما يدل على نضوج عقلي وثراء لفظي.

وهذا العرفان النظري، يخضع ـ هو الآخر ـ لنظام التعليم ونقل الأفكار وانتقالها طبيعة، ومن ثم فأحد أهداف هذا العرفان هو تكوين تصورات نظرية عقلية عن تجارب روحية، تماثل الدور الذي يلعبه علم النفس أحيانا. لكن السؤال البارز هنا، والذي كان محط خلاف بين المشتغلين بالعرفان، هو هل أن جذب السالك إلى هذا الطريق يكون عبر خلق تصوّرات نظرية عن التجربة، أم أنّ ذلك لا يتم إلا بأسلوب عملي ربما يكون قائماً على ممارسات طَقْسيّة وذِكْريّة، أو على أنواع

تربوية تهذب النفس وتصفيها ؟».

ولقد جذبت هذه التجارب العديد من الشخصيّات، وأضحت مدخلاً هاماً من مداخل اكتشاف مخزون ومكنون القيم الروحية في الديانات التوحيدية الكبرى. وذلك لأنّ حجر الأساس في هذه التجارب،هو الاندفاع القلبي ـ الطوعي ـ الاختياري الذي يدفع الإنسان صوب التفاعل الخلّاق على صعيد القناعات والمسلك مع قيـم الديـن ومُثُلـه العليا. وتطهير الباطن أو توفير المقدّمات الروحية هي الشرط الشارط للانخراط في هذا المسلك أو التجربة الدينية العرفانية.

فالعلاقة بين الدين والإنسان، علاقة عميقة ودائمة. ولا يمكننا أن نتصوّر أن تكون القيم الدينية في موقع مضادّ للإنسان وجوداً ومصلحة. فقيم الدين ومبادؤه دائماً مع الإنسان، ووظيفتها الأساسية هي الحفاظ على الإنسان في مختلف المستويات والدوائر.

وفي المحصلة النهائية، فإنَّ الأديان جاءت من أجل خدمة الإنسان، لكي يعيش حياة سعيدة ومستقرة. لذلك قرر الفقهاء أن أحكام الشرع تدور مع المصلحة وجوداً وعدماً.

الأديان ونبذ الكراهية

لعلّ من الظواهر الإنسانية الثابتة، والتي تتطلّب قراءة عميقة لمعرفة العوامل والأسباب المفضية إليها، والطرق المناسبة لتجاوز التأثيرات السلبيّة والمدمرة لهذه الظاهرة، أو التقليل من حدوثها وبروزها في الفضاء الإنساني، هي ظاهرة الكراهية والعداء والعداوة بين بني الإنسان. حيث تشترك عوامل عدّة، موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية، في بروز حالة العداء والعداوة بين الإنسان وأخيه

الإنسان. وفي إطار سعينا الحثيث في إرساء ثقافة الحوار والتسامح وحقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي، من الأهمية بمكان، تفكيك هذه الظاهرة، ومعرفة العوامل المباشرة لحدوثها، وما هي الكيفية أو الآليات المناسبة للتقليل منها في فضائنا الاجتماعي والوطني. فهل من الطبيعي أن يقود الاختلاف الإيديولوجي أو السياسي إلى العداوة والكراهية. أم أن هناك عوامل وأسباباً أخرى، تتدخّل في هذا الأمر، فتحوّل الاختلافات بكلّ مستوياتها إلى مصدر من مصادر العداوة والكراهية. إنّنا بحاجة ماسّة اليوم، إلى قراءة هذا الواقع، وإزالة كل موجبات الكراهية والعداوة من فضائنا الاجتماعي.

وذلك لأنّه حينما يسود العداء الواقع الاجتماعي، فإنّ الأخطار الحقيقية تتلاحق علينا. ولا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أن تستقرّ أحوالنا وأوضاعنا، ونحن نحتضن ثقافة تدفعنا إلى ممارسة الكراهية ضدّ الآخر المختلف عنا والمغاير لتصوّراتنا وقناعاتنا. وذلك لأنّ هذه الثقافة بتأثيراتها وانعكاساتها، قادرة على شحن النفوس بشكل سلبي ضد الآخر المختلف والمغاير.

والسلوك العدواني هو في جوهره حالة نفسية سلبية ضد الآخر بحيث تنفيه وترفضه في وجوده ونفسه أو في موقعه ومنصبه أو في مصالحه وعلاقاته، وتتحرّك نحوه بطريقة عدوانية ـ تدميرية. والعلاقة جدُّ قريبة بين الثقافة التي تؤسّس لمقولات الإكراه والإلغاء والنفي، والسلوك العدواني تجاه الآخر. فالثقافة التي لا ترى إلاّ ذاتها وتلغي ما عداها، هي المقدّمة النظرية لذلك السلوك العدواني الذي لا يرى إلا قناعاته ومصالحه ويعمل على تدمير الآخر بمستويات متعدّدة.

فالعلاقة بين الثقافة التي تبثّ الكراهية بين بني الإنسان لدواعي أيديولوجية أو سياسية، وبين السلوك العدواني بكلّ مستوياته والذي يستهدف تدمير الآخر



وإلغاءه هي علاقة السبب بالنتيجة. فلا يمكن أن تُنتج ثقافةُ الكراهية والبغضاء والإلغاء واقعَ المحبة والأُلفة والتسامح، بل تنتج واقعاً من نسخها ومن طبيعة ماهيتها وجوهرها. وهو العدوان بكلّ صوره ومستوياته.

فالسلوك العدواني هو عبارة عن فكرة في العقل وغريزة في النفس وممارسة تدميرية وإلغائية في الواقع والموقف. لذلك نجد أنّ المجال الإسلامي المعاصر، يعيش هذه المحنة في صور ومستويات متعدّدة. فالأفكار والأيديولوجيات التي تلغي الآخر المختلف والمغاير، ولا تعترف بحقوقه، فإنّها أوصلتنا في المحصلة النهائية إلى انتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب. والتي تعمل على معالجة خلافاتها مع الآخرين عن طريق استخدام القوة العارية. فتحسم اختلافاتها عن طريق ممارسة القهر والعنف.

والمشروعات السياسية التي سادت في مجالنا العربي والإسلامي بصرف النظر عن أيديولوجيتها وشعاراتها، والتي كانت تحمل مضموناً سيئاً من الآخر. قادتنا هذه المشروعات وأوصلتنا إلى أنّها تحوّلت إلى مصدر من مصادر العدوان والعنف في الواقع الاجتماعي والسياسي. فالمشروعات الأيديولوجية والسياسية، التي لا تحمل موقفاً حضارياً وتعدّدياً من الآخر المختلف والمغاير، فإنّها ساهمت بشكل أو بآخر في نشوء ظاهرة العدوان والعنف والتطرف، فالذي يرفض الآخر على مستوى الشعور والفكر، هو الذي يؤسّس للحرب وممارسة العنف تجاهه في الواقع الخارجي.

لذلك فإنّ المدخل الحقيقي لعلاج ظاهرة العنف والعدوان في الفضاء الاجتماعي، هو إعادة تأسيس العلاقة والموقف من الآخر المختلف والمغاير. فالأنا لا تقبض على كلّ الحقيقة، والآخر ليس شرّاً وباطلاً بالمطلق. إنّ تأصيل هذه الحقيقة، هو الذي يزيل من نفوسنا وعقولنا كلّ المسوغات النظرية والنفسية

لمعاداة الآخر باعتباره مخالفاً لنا في الأيديولوجية أو الموقف الثقافي أو السياسي.

فالآخر هو مرآة ذواتنا، وإذا أردنا أن نتعرّف على خبايا وخفايا ذواتنا، فعلينا أن نتواصل مع الآخر، فهو مرآتنا التي نكتشف من خلالها صوابية أفكارنا أو خطئها، وسلامة تصوراتنا أو سقمها.

لهذا كلّه فإنّ إعادة تأسيس العلاقة بين الذات والآخر على أسس القبول بالتعددية والاعتراف بحق الاختلاف ونسبيّة الحقيقة، هو الذي يزيل من ذواتنا وفضائنا الاجتماعي الكثير من موجبات العدوان على الآخرين.

فالاختلاف الأيديولوجي أو السياسي أو الثقافي، ليس مدعاة لانتهاك حقوق الآخرين، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إنّ الاختلاف بكلّ مستوياته، ينبغي أن يقود إلى التواصل والتعارف ومعرفة الآخرين على مختلف المستويات. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [الحجرات:١٣]. فإلغاء الخصوصيات لا يمثّل نهجاً واقعياً في التعاطي مع الواقع، لأنّ الإلغاء من أيّ طرف كان لا يغيّر شيئاً من المسألة في طبيعتها الذاتية، أو من تأثيراتها الموضوعية، باعتبار أنّها تمثّل بُعداً في عمق الذات، لا مجرد حالة طارئة على الهامش، مما يجعل من مسألة الإلغاء مشكلة غير قابلة للحلّ. والرؤية القرآنية تؤكّد على ضرورة أن تحرّك الخصوصية في دائرتها الداخلية في الجانب الإيجابي الذي يدفع الإنسان للتفاعل عاطفياً وعملياً مع الذين يشاركونه هذه الخصوصية في القضايا المشتركة. ويبقى التعارف غاية إنسانية من أجل إغناء التجربة الحية المنفتحة على المعرفة المتنوعة والتجربة المختلفة للوصول إلى النتائج الإيجابية في مستوى التكامل الإنساني.



ويقول عزّ من قائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ*وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٣ ـ ٣٤].

فحينما يختلف الناس في مواقع الفكر أو في مواقع الحياة الخاصة والعامة، فتثور المشاعر، وتتعقّد المواقف، حتى تتحوّل إلى خطر كبير على العلاقات الإنسانية في المجتمع، عندها يتجه الموقف إلى الصدام الذي يهدّد الجميع، ويقطع التواصل بين أفراده. فهناك أسلوب السيئة الذي يعمل على إثارة الانفعال الذي يتحرّك بالحقد والعداوة والبغضاء ويدفع بالموقف إلى القطيعة والصراع، وذلك بالكلمة الحادة والنابية، والموقف الغاصب، واليد المعتدية.

وهناك أسلوب الحسنة الذي يعمل على تحريك الموقف والرؤية على أساس الدراسة العقلانية ـ الموضوعية لكلّ المفردات المتناثرة في ساحة الأفكار والمواقع والمواقف ومحاولة اكتشاف العناصر والمفردات الداخلية والخارجية التي تضيّق الهوة بين هذا الموقف أو ذاك، أو تردمها، وتجمع العقول والقلوب على قاعدة فكرية وحياتية واحدة، وذلك بالكلمة الطيبة والنظرة الحانية والموقف الموضوعي واليد المصافحة والالتفاف على كلّ المشاعر السلبية بالمشاعر الإيجابية التي يختزنها الفكر والواقع.

فـ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ليتحوّل العدو إلى صديق، والبعيد إلى قريب، والخصم إلى رفيق، وذلك لأن الإيمان يفرض على الإنسان أن يختار الأحسن في حركة العلاقات، كما يريده اختيار الأحسن في حركة الحياة.

ولعلّ هذا الهدف يحتاج إلى الكثير من الجهد النفسي والفكري والعملي، الذي يتجاوز الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية التي تريده أو تقوده إلى الاستسلام إزاء المشاعر الانفعالية والعدوانية. لذلك يقول تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾

على مشاعر الحرمان التي يفرضها الانفتاح على الآخرين، في مجاهدة النفس ضد رغباتها الذاتية الضيقة، وضد نزواتها العشوائية، وعلى بعض الأوضاع الصعبة التي قد تحصل للإنسان من خلال ذلك، وعلى الوقت الطويل الذي يحتاجه الفكر الموضوعي ـ المتزن للوصول إلى الحلول العملية التي تتناسب مع طبيعة المشاكل الموجودة في الساحة. ﴿**وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ**﴾ [فصلت : ٣٥] من الإيمان والوعي والإنسانية النابضة بكل معاني الخير والإحسان.

إن وأد ثقافة الكراهية من مجتمعاتنا وفضائنا الوطني، بحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى الآخر وجوداً ورأياً ومشاعر، حتى يتسنّى للجميع صياغة العلاقة بين الذات والآخر، بين مكوّنات المجتمع وتعبيرات الوطن المتعدّدة على أسس الاعتراف بحق الآخر في التعبير عن وجوده وأفكاره بعيداً عن ضغوط الإكراه وموجبات النفي والإلغاء.

فالاختلاف مهما كان حجمه، لا يشرّع للحقد والبغضاء وممارسة العدوان الرمزي والمادي، بل يؤسّس لضرورة الوعي والمعرفة بالآخر. وعياً يزيل من نفوسنا الأدران والأحقاد والهواجس التي تسوّغ لنا بشكل أو بآخر معاداة المختلفين معنا، ومعرفة تضيء كلّ محطات العلاقة بمستوياتها المتعدّدة، وتحول دون إطلاق الاتهامات الجوفاء والشعارات الصفراء. إنّنا اليوم وفي ظلّ الأوضاع الحرجة التي نعيشها على أكثر من صعيد، أحوج ما نكون إلى تلك الثقافة التي تدفعنا إلى تجسير الفجوة مع المختلفين معنا، وتحثّنا على التعارف والتواصل والتفاهم والحوار المستديم، وتلزمنا باحترام الإنسان وحقوقه. وإلى تلك المبادرات الاجتماعية والسياسية، التي تستهدف إزالة كل ما من شأنه أن يشين إلى بعضنا البعض، ويعمّق أواصر التلاقي والمحبة، ويجذّر خيار التعايش والسلم الأهلي.



فلتتكاتف كلّ الجهود والطاقات والإمكانات، من أجل الخروج من شرنقة التعصب الأعمى إلى رحاب التواصل والحوار، ومن ضيق التطرف والغلوّ إلى سعة الرفق والتيسير، ومن دائرة الجمود المميتة إلى فضاء التجديد والاجتهاد والكدح المتواصل من أجل الحق والحقيقة.

إنّ الظروف الحسّاسة التي نعيشها، تتطلّب منا جميعاً الانعتاق من أسر الجمود والتعصب والأنانية القاتلة، وذلك حتى نتمكن من مجابهة هذه الظروف والتحديات التي تستهدفنا جميعاً.

فلنأخذ جميعاً بأسباب العدالة في تعاملنا مع الآخرين، في نطاق الرؤية التي تقول: عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به.

حق الاختلاف

ثمّة تصور ورؤية أيديولوجيّة وفكريّة وسياسيّة، قائمة على ضرورة أن تتحد قناعات الناس وأفكارهم وآراؤهم، حتى يتسنّى لهم صناعة التقدّم أو الانخراط في مشروع التطور في مجالات الحياة المختلفة.. فهي تصورات وآراء، لا تحبّذ التنوع والتعدّد والاختلاف، وإذا امتلكت القدرة المادية أو السلطة، فإنّها تستخدم وسائل قسرية لإنجاز مفهوم الوحدة بدحر وإفناء كلّ حقائق التعدّد والتنوّع من الفضاء الاجتماعي..

لهذا فإنّ هذه الأيديولوجيات تعمل بآليات متعدّدة ومتداخلة، لإنهاء كلّ مظاهر التعدّد والتنوّع.. وذلك لأنّ فهمها للوحدة قائم وكأنّها المعادل الموضوعي للرأي الواحد والموقف الواحد.. وهذا بطبيعة الحال مما تأباه نواميس الحياة وحقائق مجتمعاتنا التاريخية والثقافية والواقعية..

فالوحدة لا تساوي بالضرورة، أن تكون كلّ قناعاتنا ومواقفنا واحدة ومتطابقة

في كلّ شيء.. ومن يبحث عن الوحدة بهذا المعنى، فهو أحد حالتين : إما أنّه سيُصدم بحقائق التنوع الراسخة في الوجود الاجتماعي والإنساني، مما يجعله يتراجع عن رؤيته الشوفينية والعدمية للوحدة، أو إنه سيمارس القهر والعنف من أجل إنجاز مفهومه للوحدة. ولا ريب أنّ استخدام وسائل القهر وآليات العنف، في كلّ التجارب الإنسانية، لا تُفضي على الصعيد الواقعي إلى الوحدة الصلبة في الفضاء الاجتماعي والسياسي.. بل هي (أي آليات العنف ووسائل القهر) تؤسّس لتشظيّات وانقسامات عميقة عمودية وأفقية في المجتمع الواحد.. ولعلّ الذي يؤكّد هذه الحقيقة هو أنّ الإنسان أو الجهة التي تستخدم العنف لبناء الوحدة الاجتماعية والسياسية، فهي تعيش مفارقة كبرى على هذا الصعيد..

فباسم الوحدة يتم تجزئة المجتمع، وباسم الوفاق والأخوّة، يتم غرس أخدود عميق بين تعبيرات المجتمع الواحد، وباسم الاتحاد والائتلاف تتعمّق أسباب الفُرقة والتشرذم في الفضاء الاجتماعي..

فالوحدة بكلّ مستوياتها، لا تنجز بوسائل عنفية وقهرية، كما أنّها لا تتحقّق بدحر حقائق التنوّع والتعدّد، وإنّما باحترام هذه الحقائق وضمان حق الاختلاف..

ولعلّ الخطوة الأولى في هذا السياق، هو عدم ترذيل الاختلاف، وضمان حق الجميع في أن تكون لديهم قناعات وأفكار مختلفة عن قناعاتي وأفكاري..

إنّنا نعتقد أنّ ضمان حقّ الاختلاف بكلّ مستوياته، هو الخطوة الأولى في بناء مشروع الوحدة الاجتماعية والسياسية على أسس صلبة ومستقرة..

ودون ذلك ستبقى الوحدة، من الشعارات المجرّدة، التي لا تُسند بحقائق مجتمعية، تحوّل الشعار إلى حقيقة راسخة في الوجود الإنساني والاجتماعي.. والسؤال المركزي الذي يمكن أن يوضح حقيقة حقّ الاختلاف من جميع



أبعاده هو : كيف نحمي ونضمن حقّ الاختلاف في مجتمع متعدّد ومتنوّع على المستويين الأفقي والعمودي..

١ ـ الإيمان العميق بقيمة الحرية، وإنّ من لوازمها الأساسية صيانة حق الاختلاف.. فلا يمكن أن يدّعي أيّ إنسان، بأنّه يؤمن بالحرية ويعمل على قمع حقّ الاختلاف.. لأنّ حماية حق الاختلاف هو إحدى الثمار الأساسية لقيمة الحرية..

ويبدو أنّنا لا يمكن أن نصون قيمة الاختلاف، بدون تعميق قيمة الحرية في الفضاء الاجتماعي والثقافي.. فجذر حقّ الاختلاف، هو أن البشر بنسبيتهم وقصورهم لا يمكنهم أن يدركوا كلّ الحقائق والمقاصد، وإنّما هم يجتهدون ويُعملون العقل ويستفرغون جهدهم في سبيل الإدراك والفهم، وعلى قاعدة الاجتهاد وتعدّد نتائجه، يتأسّس الاختلاف في الفهم والإدراك والقناعات والمواقف، ويبقى هذا الحق مكفولاً للجميع.. فالاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني، وهو الوجه الآخر لحقيقة التعدّد والتنوّع.. أعني أنّ التنوّع لا بدّ أن يستدعي الاختلاف ويقتضيه.. وهو وجود متحقّق سواء من حيث الوجود المادي للإنسان أو من حيث الفكر والسلوك وأنماط الاستجابة..

ووفق هذا المنظور لا يشكّل الاختلاف نقصاً أو عيباً بشرياً يحول دون إنجاز التطلّعات الكبرى للإنسان عبر التاريخ.. وإنّما هو حق أصيل من حقوق الإنسان، ويجد منبعه الرئيسي من قيمة الحرية والقدرة على الاختيار..

وإجماع الأمة تاريخياً حول قضايا فكرية أو سياسية وما شابه ذلك، ليس وليد الرأي الواحد، وإنما تحقّق الإجماع عن طريق الاختلاف الذي أثرى الواقع، وجعل الآراء المتعدّدة تتفاعل مع بعضها وتتراكم حتى وصلت الأمة إلى مستوى الإجماع..

والإسلام بكلّ نظمه وتشريعاته، كفل حق الاختلاف، واعتبره من النواميس الطبيعية، وجعل التسامح والعفو سبيل التعامل بين المختلفين.. فحقّ الاختلاف لا يعني التشريع للفوضى أو الفردية الضيقة والأنانية، وإنّما يعني أن تمارس حريتك على صعيد الفكر والرأي والتعبير، وتتعامل مع الآخرين وفق نهج التسامح والعفو..

فالاختلاف لا يساوي الرذيلة والإثم والخلل، وإنّما هو ناموس كوني وجِبِلّة إنسانية.. النزاع والخلاف والتشرذم والتفرقة، هي التي تساوي الإثم والخلل.. وعلى هذا من الضروري أن نجدّد رؤيتنا للاختلاف ونتعامل معه وفق عقلية جديدة، لا ترى فيه إثماً ومعصية، وإنّما قدرة مفتوحة ومتواصلة لإثراء الحقيقة والواقع..

٢ ـ ما دام من حقّ الجميع أن يختلف عن غيره، ويعبّر عن هذا الاختلاف ضمن وسائل سلمية وحضارية، من الضروري أن نوضح أنّ الذي ينظّم هذه المسألة هو وجود منظومة قانونية متكاملة، توضح الحدود، وتحول دون الافتئات على أحد، أو خلق حالة من الفوضى في المجتمع والوطن الواحد.. فسيادة القانون هي ضمانة الجميع للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، دون أن يقود هذا الحق إلى خلق الفوضى في المجتمع..

وعليه فإنّ حقّ الاختلاف لا يمكن صيانته وإدارته في إطار اجتماعي، إلا بسيادة القانون الذي يتعامل مع الجميع على قدم المساواة، بدون تحيّز لأحد أو تغطية لتصرفات طرف دون بقية الأطراف.. فالعلاقة بين حق الاختلاف وسيادة القانون، علاقة عميقة، لأنّه لا يمكن ضمان حقّ الاختلاف على المستويين الاجتماعي والوطني بدون سيادة القانون.. والقانون بدون ضمان حق الاختلاف، سيتحوّل إلى غطاء لتمرير ممارسات وتصرّفات لا تنسجم وروح القانون وطبيعة

التنوع الذي يحتضنها أيّ وجود إنساني.. والقانون هو الذي يضمن عدم إنتاج العصبيات الدينية والمذهبية والقومية دون أن يفتئت على خصوصياتها..

وخلاصة القول: إنّ دولنا ومجتمعاتنا العربية مطالبة بحماية حق الاختلاف وضبطه بمنظومة قانونية وذلك من أجل ضمان الاستقرار السياسي وفق أسس سليمة وعميقة..

المقدّس والحرية

بين الفينة والأخرى تُثار في فضائنا العربي والإسلامي، مجموعة من القضايا والممارسات، التي تستفزّ الناس وتقسّمهم إلى قسمين: الأول مع هذه القضايا باسم الحرية، والقسم الآخر ضدّ هذه القضية باسم الدفاع والذود عن المقدّس والثوابت.. ولعلّ آخر هذه القضايا المثارة، والتي أخذت أبعاداً اجتماعية وسياسية وحقوقية عديدة في تونس هو بثّ أحد التلفزيونات الخاصة فيلماً كرتونياً باسم (برسي بوليس) يتعرض إلى الذات الإلهية.. ممّا أجج النفوس، وأنزل الآلاف إلى الشوارع مندّدين بالتلفزيون وأصحابه الذين سمحوا ببث فيلم مهين للمقدّسات والثوابت الإسلامية.. وفي مقابل هذا الموقف عبّر العديد من الشخصيات والمؤسسات الفكرية والمدنية والحقوقية عن رفضها لعملية استخدام الشارع، وأيّدت وقوفها وتضامنها مع التلفزيون الذي مارس حريّته.. وإنّ رفض هؤلاء لممارسات الشارع، هي تعبيرهم المباشر عن حقّهم في الحريّة وممارساتها..

ويبدو من هذه القضية وغيرها من القضايا المشابهة، أنّ هذه المسألة تعود إلى طبيعة العلاقة المتصوّرة بين المقدّس والحريّة.. فهناك أطراف تتصوّر أنّ الحرية بكلّ آفاقها وأشكال ممارساتها الخاصة والعامة، هي القيمة الكبرى التي ينبغي



الدفاع عنها، ورفض أي شكل من أشكال تقييدها أو تحييدها..

لهذا فإنّ هذه الأطراف تقف موقفاً إيجابياً ومؤيّداً لكلّ فرد أو جهة مارست حريّتها وعبّرت عن قناعتها بحرية تامة.. وفي مقابل هذه الأطراف، هناك أطراف أخرى ترى أنّ الحريّة هي قيمة من مجموعة قيم ومثل عليا، ولا يمكن على الصعيد العملي من التعامل مع هذه القيمة بمعزل عن المنظومة القيمية الكاملة، التي تحدد بعض الحدود والضوابط على مستوى الممارسة..

وإنّ هذه الحدود والضوابط ليست تقييداً لقيمة الحرية، وإنّما في هذا الموضوع أو القضية الأولوية لقيمة أخرى مختلفة عن قيمة الحرية.. وهكذا تتباين وجهات النظر، وستبقى العلاقة بين المقدّس والحرية علاقة شائكة وقلقة، وتتطلّب المزيد من إعمال العقل والفكر لبناء تصوّر متكامل لطبيعة العلاقة بين المقدس والحرية..

وفي سياق بلورة الرأي أو خلق مقاربة نظرية جديدة للعلاقة بينهما نود إبراز النقاط التالية:

١ ـ مع الحرية وضد الإساءة

الحرية الحقيقية للإنسان تبدأ حينما يثق الإنسان بذاته وعقله وقدراتهما، وذلك لأنّ التطلع إلى الحرية بدون الثقة بالذات والعقل، تحوّل هذا التطلّع إلى سراب واستلاب وتقليد الآخرين بدون هدى وبصيرة.. لذلك فما لم يكتشف الإنسان ذاته ويفجّر طاقاته المكنونة، لن يستطيع من اجتراح تجربته في الحرية وبناء واقعه العام على قاعدة الديمقراطية والشراكة بكلّ مستوياتها.. وكما يقول الدكتور (علي حرب) إنّ الحريّة ليست هواماً ليبرالياً كما يتخيّلها السُّذج من الحداثيين الحالمين بفراديس أرضية أو بديمقراطيات مثالية.. هذه أكبر



عملية خداع مارسها وما يزال المثقفون العرب والغربيون فيما يخصّ تحديث المجتمعات العربي وتطوّرها.. ذلك أنّ الذي يمارس حريته هو الذي يجترح قدرته ويمارس سلطته وفاعليته، بما ينتجه من الحقائق أو يخلقه من الوقائع في حقل عمله أو في بيئته وعالمه..

ومن لا سلطة له لا حرية له.. ولذا فالحرية عمل نقدي متواصل على الذات، يتغيّر به المرء عما هو عليه، بالكدّ والجهد، أو المراس والخبرة، أو السبق والتجاوز أو الصرف والتحوّل، مما يجعل إرادة الحرية مشروعاً هو دوماً قيد التحقّق بقدر ما يشكّل صيرورة متواصلة من البناء وإعادة البناء..

من هنا ووفق هذا المنظور مع الحرية كقيمة مركزية في منظومتنا القيمية والفكرية، وضدّ الإساءة التي قد تُمارَس باسم الحرية وهي ليست من الحرية في شيء من الحرية أن تمارس قناعتك في أي موضوع، ولكن ليس من الحرية أن تسيء إلى الآخرين ومقدساتهم..

وعليه، فإنّ فك الارتباط بين ممارسة الحرية والتصرف بإساءة إلى ثوابت الآخرين ومقدساتهم تتجلّى العلاقة على نحو إيجابي بين المقدّس والحرية.. بمعنى أنّ المقدس لا يقيّد حرية الإنسان، لأنّ هذه الحرية من لوازم إنسانيّة الإنسان، ولكنّه (أي المقدس) يرفض الإساءة المعنوية والمادية لأيِّ إنسانٍ آخر أو منظومة عَقَديّة أخرى..

لهذا، فإنّ فكَّ الارتباط بين الالتزام بقيمة الحرية وأشكال الإساءات التي تمارس يساهم في تعميق مفهوم الحرية في الواقع الاجتماعي، ويزيل العديد من الهواجس والالتباسات التي يعيشها بعض الناس تجاه قيمة الحرية..

فالحرية ليست تفلّتاً من الأخلاق، وليست تشريعاً للإساءة، وليست وسيلة



لهدم الثوابت والمقدّسات، وإنّما هي ممارسة عقلية ونقدية، تستهدف تظهير الحقائق باستمرار ومنع قمع السؤال مهما كان موضوعه، وهي إبراز مستديم لإنسانية الإنسان التي لا يمكن أن تتجلّى بدون الحرية قولاً وفعلاً..

٢ ـ المقدّس لا يشرّع للتطرف وهتك الحرمات

وفي مقابل الحرية التي ترفض الإساءة المعنوية والمادية لأيّ طرف من الأطراف، المقدّس لا يشرّع في سياق الدفاع والذود عنه ممارسة التطرّف والتشدّد والغلوّ أو هتك الحرمات والأملاك العامة والخاصة.. لأنّ كلّ هذه الأشكال ليست دفاعاً عن المقدّس وثوابته، وإنما هي افتئات بحق المقدس..

لهذا فإنّنا في الوقت الذي نمارس النقد تجاه أولئك النفر الذين يمارسون الإساءة المعنوية والمادية بحقّ الآخرين باسم الحرية، في ذات الوقت نرفض ممارسة التطرّف وقتل الأبرياء وهتك الحرمات والأضرار بالأملاك الخاصة والعامة باسم الدفاع عن المقدّس وثوابت الأمة.. فإذا كان التلفزيون المغاربي، ارتكب خطأً في عرض الفيلم الكرتوني المسيء للذات الإلهية، فإنّ الرافضين لهذا العرض، ارتكبوا بدورهم خطأً شنيعاً تجسّد في ممارسة التطرّف وقذف الناس بدون وجه حق وتدمير بعض الممتلكات الخاصة والعامة..

فالمقدّس لا يتمُّ الدفاع عنه، بوسائل وآليات يرفضها ولا تنسجم ونظام قيمه التشريعي والأخلاقي.. فالمقدّس لا يتم الدفاع عنه بهدم قيم الحرية وهتك الكرامة الإنسانية، وإنّما يتم الدفاع عنه، بالالتزام بهذه القيم ومقتضياتها المتنوعة.. كما أن الحرية كقيمة وممارسة، لا يتم الدفاع عنها، عبر ارتكاب الموبقات والمحرمات، ومصادمة الناس في مقدّساتهم، وإنّما من حقّك الأصيل أن تعبّر عن قناعاتك وأفكارك، دون أن تتعدّى على حقوق الآخرين المعنوية والمادية.. فكما أنّ من حقّك أن تؤمن بفكرة وتعبّر عنها، من حق الآخرين أيضا الإيمان بفكرة والتعبير



عنها.. وإيمانك بفكرة، لا يجعلك أنت الوحيد القابض على الحق والحقيقة، كما أنّ إيمان الآخرين بذلك، لا يحوّلهم وحدهم القابضين على الحقيقة..

فنحن مع الحرية وهي حقٌّ مصان للجميع، وهذا الحق لا يعني بأيِّ حالٍ من الأحوال، أنّه يشرّع لأحد حقَّ الافتئات على مقدّسات الناس وكراماتهم..

فالحرية هي بوابة الدفاع عن المقدّس وثوابت الأمة.. والمقدّس ليس نقيضاً للحرية، بل هو أحد المدافعين عنها، والمانحين لها مضامين إنسانية وحضارية..

فالتعصّب لا يحمي المقدّسات، بل يشوّهها، ويخيف الناس منها.. كما أنّ العنف لا يوقف الإساءات التي قد تمارس تجاه مقدسات الأمة وثوابتها..

لهذا، فإنّنا نعتقد أنّ الإساءات المعنوية والمادية تبعد العلاقة على المستوى الإنساني بين الحرية والمقدّس، كما أنّ التعصّب والتطرّف وانتهاك الكرامات والحرمات، يعمّق الفجوة بين المقدّس والحرية..

والصورة المثلى التي تنشدها المجتمعات العربية والإسلامية، هي أن تعيش حريتها كاملة على قاعدة احترام مقدساتها..

التسامح من منظور مختلف

ثمّة مداخل منهجيّة عديدة لتوضيح مفهوم التسامح في المنظور الإسلامي، إلا أنّ من أهم هذه المداخل هي تلك المرتبطة بطبيعة الإسلام وتشريعاته ونظمه. إذ لا يمكننا منهجيّاً أن نتصوّر تشريعات الإسلام وأحكامه ونظمه بكلّ مستوياتها، بعيداً عن حقيقة التسامح التي تحتضنها كلُّ قيم وتشريعات الإسلام. ووجود مفارقة صارخة على هذا المفهوم والصعيد بين قيم الإسلام ومثله وواقع المسلمين المليء بالكثير من المظاهر والحقائق المضادّة للتسامح، يدفعنا إلى

الإصرار على أهمية اكتشاف رؤية الإسلام لمفهوم التسامح، من داخل قيمه ومن الطبيعة التشريعية والقانونية التي تمثّلها قيم الإسلام ونظمه الأساسية.

ففي الإسلام تعتبر الكلمة أول شيء و آخر شيء في الدعوة، ذلك لأنّ الدعوة إلى الله تعالى لمّا كان الهدف من إيصال الحق إلى القلوب، ليستقر فيها ويحرّك الإنسان باتجاه الفضيلة، فإنّ من الضروري أن تكون الكلمة الوسيلة الأساس في تحقيق هذا الهدف، بسبب ما فيها من رؤية ولين وقدرة على الإقناع، وبسبب ما تحقّقه من ضمانة الثبات والتمكّن لأفكارها في القلوب والسلوك. وهذا السياق هو الذي تؤكّده الآيات الكريمة بوصفه الميزة التي اختصت بها الدعوة الإسلامية، التي أرادت السمو بالإنسان إلى ملكوت الله تعالى والأنس بجواره.

فيقول تبارك وتعالى ﴿**ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ [النحل:١٢٥]. والموعظة الحسنة على حدّ تعبير بعض المفسّرين هي: التي تدخل القلب برفق، وتعمق المشاعر بلطف، لا بالزجر والتأنيب في غير موجب، ولا بفضح الأخطاء التي قد تقع عن جهل أو حُسن نيّة. فإنّ الرفق في الموعظة كثيراً ما يهدي القلوب الشاردة ويؤلّف القلوب النافرة ويأتي بخير من الزجر والتأنيب. والدعوة إلى سلوك الطريق الأحسن في مقام الجدل والصراع الفكري، هي دعوة قرآنية تخاطب كلّ مجال من مجالات الصراع في الحياة وتتصل بكلّ علاقة من علاقات الإنسان بأخيه الإنسان في مجالات الصراع. إنّها دعوة الله إلى الإنسان في قوله تعالى ﴿**ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾ [فصلت:٣٤]. وقوله ﴿**وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوّاً مُّبِيناً**﴾ [الإسراء:٥٣]

هذه الدعوة الصافية التي توحي للإنسان في كل زمان ومكان، أنّ مهمته



في الحياة هي أن يثير في الإنسانية عوامل الخير ويلتقي بها في عملية استثارة واستثمار، بدلاً من عوامل الشرّ التي تهدم ولا تبني وتضر ولا تنفع وتدفعه في الوقت نفسه إلى أن يجعل اختيار الأحسن في كلّ شيء، وفي كلّ جانب من حياته، شعاره الذي يرفعه في كل مكان وزمان.

وإنّ القوة مهما كانت درجتها لن تنسجم مع طبيعة الرسالة الإسلامية، مادامت القوة تعني محاصرة العقل وفرض الفكرة عليه تحت تأثير الألم أو الخوف. لذلك فإنّ الباري عزّ وجلّ يحذّر رسوله أن يمارس التبليغ بروح السيطرة والاستعلاء، ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ* لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾ [الغاشية:٢١ ـ ٢٢]

ولما كانت الأخلاق تتجلّى رقةً وحناناً واستيعاباً للآخرين، فإنّنا نلاحظ أنّ الله تعالى يذكّر نبيّه بالقاعدة الذهبيّة التي جعلته داعية ناجحاً ومقبولاً، ويؤكّد له أنّ حيازته على هذه السجيّة إنّما هي بفضل الله وتوفيقه. ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ**﴾ [آل عمران:١٥٩]. وفي هذا الجوّ المفعم بالأخلاق وطيب القلب والعفو، نحدّد علاقتنا بالأشياء والأشخاص، لتكون بأجمعها مشدودة إلى هذه القيم النبيلة، وسائدة في هذا الاتجاه. فالأصل في العلاقة بين بني الإنسان بصرف النظر عن منابتهم الأيديولوجية والفكرية، هو الرحمة والإحسان والبرّ والقسط وتجنّب الإيذاء.

فالتسامح وفق المنظور الإسلامي، فضيلة أخلاقية، وضرورة مجتمعية، وسبيل لضبط الاختلافات وإدارتها. والسؤال الذي يُطرح في هذا السياق هو: ما هي الجذور المعرفية والفكرية لمفهوم التسامح في الرؤية الإسلامية؟

وبإمكاننا أن نجيب على هذا السؤال، من خلال النقاط التالية:

١ ـ يعترف الإسلام في كلّ أنظمته وتشريعاته، بالحقوق الشخصية لكلّ



فرد من أفراد المجتمع، ولا يجيز أيّة ممارسة تفضي إلى انتهاك هذه الحقوق والخصوصيات. ولا ريب أنّه يترتب على ذلك على الصعيد الواقعي، الكثير من نقاط الاختلاف بين البشر، ولكنّ هذا الاختلاف لا يؤسس للقطيعة والجفاء والتباعد، وإنما يؤسس للمداراة والتسامح مع المختلف. فالاختلافات بكلّ صورها وأشكالها، ليس مدعاة أو سبباً لسلب الحقوق أو نقصانها، وإنّما تبقى حقوق الإنسان مصانة وفق مقتضيات التسامح والعدالة.

٢ ـ إنّ الحقيقة الكاملة والناجزة، لا يمكن الوصول إليها دفعة واحدة، وإنّما هي بحاجة إلى فعل تراكمي يستفيد من كلّ العقول والجهود والطاقات الإنسانية. لذلك من الأخطاء الفادحة والقاتلة التعامل مع القناعات الإنسانية بوصفها حقائق جزمية ومطلقة. وذلك لأنّ هذا التعامل، هو الذي يؤسّس للدوغمائية التي ترى في قناعتها الحقيقة المطلقة، فتمارس على ضوء ذلك التطرّف والتشدّد على قاعدة امتلاك الحقيقة المطلقة على اعتبار أنّنا كبشر لا نملك هذه الحقيقة المطلقة، وإنما هي موزعة بين البشر، وتحتاج إلى إنصات وتواصل مستمرّ بينهم. لذلك فإنّ التسامح هو الخيار السليم الذي ينبغي أن يتم التعامل به.

٣ ـ إنّ المنظومة الأخلاقية والسلوكية، التي شرّعها الدين الإسلامي من قبيل الرفق والإيثار والعفو والإحسان والمداراة والقول الحسن والأُلفة والأمانة، وحثّ المؤمنين على الالتزام بها وجعلها سمة شخصيّتهم الخاصة والعامة، كلّها تقتضي الالتزام بمضمون مبدأ التسامح. بمعنى أنّ تجسيد المنظومة الأخلاقية على المستويين الفردي والاجتماعي، يفضي لا محالة إلى شيوع حالة التسامح في المحيط الاجتماعي. فالرفق يتطلّب توطين النفس على التعامل الحضاري مع الآخرين، حتى ولو توفرت أسباب الاختلاف والتمايز معهم. والمداراة تقتضي القبول بالآخر، واليسر والتيسير يتطلبان التعايش مع الآخرين، وحتى



ولو اختلفت معهم في القناعات والتوجهات. إذ يقول عزّ من قائل ﴿**إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ٩٠].

ومن خلال هذه المنظومة القيمية والأخلاقية، نرى أنّ المطلوب من الإنسان المسلم دائماً وأبداً وفي كلّ أحواله وأوضاعه، أن يلتزم بمقتضيات التسامح ومتطلبات العدالة.

فالتسامح كسلوك وموقف ليس مِنّةً أو دليل ضعف وميوعة في الالتزام بالقيم، بل هو من مقتضيات القيم ومتطلبات الالتزام بالمبادئ. فالغِلظة والشدّة والعنف في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، هي المناقضة للقيم، وهي المضادّة لطبيعة متطلبات الالتزام وهي دليل ضعف وخواء.

وعليه، فإنّ التسامح الذي يقود التعايش والاستقرار الاجتماعي وتطوير أواصر وأسباب التعاون بين مختلف أبناء وشرائح المجتمع، هو من صميم القيم الإسلامية النبيلة، وكلّ إنسان خالف ذلك، ومارس الغِلظة والشدّة في علاقاته الإنسانية والاجتماعية لدواعي مختلفة، هو الذي يحتاج إلى مبررات أيديولوجية واجتماعية. فالأصل في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، أن تكون علاقات قائمة على المحبة والمودة والتآلف، حتى ولو تباينت الأفكار والمواقف، بل إنّ هذا التباين هو الذي يؤكّد ضرورة الالتزام بهذه القيم والمبادئ.

فوحدتنا الاجتماعية والوطنية اليوم، بحاجة إلى غرس قيم ومتطلبات التسامح في فضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي. كما أنّ من مقتضيات مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهنا إشاعة قيم الحوار والتسامح والمحبة والألفة بين أبناء المجتمع والوطن الواحد.



فالتسامح بما يعني من قيم وسلوك ومواقف هو جسرنا لإعادة تنظيم علاقتنا الداخلية، بما يوفّر لنا إمكانية حقيقية وصلبة لمواجهة كلّ التحديات والصعوبات.

فالتسامح اليوم ليس فضيلة فحسب، بل هو ضرورة اجتماعية وثقافية وسياسية، وذلك من أجل تحصين واقعنا أمام كلّ المخاطر الزاحفة إلينا، والتي تستهدفنا في وجودنا ومكاسبنا وتطلّعاتنا.

ولا شك أنّ تعميم وغرس هذه القيمة في فضائنا الاجتماعي بحاجة إلى سياج قانوني وإجرائي يحمي هذه القيمة ويوفّر لها الإمكانية الحقيقية لكي تستنبت في تربتنا الاجتماعية.

وهذا يتطلب منا العناية والالتزام بالأمور التالية:

١ ـ ضرورة تجريم كلّ أشكال بثّ الكراهية والحقد بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد. فاللحظة التاريخية تتطلّب منا جميعاً القبض على وحدتنا واستقرارنا، وهذا بطبيعة الحال يتطلّب الوقوف بحزم ضدّ كل محاولات بث الفُرقة والكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد.

٢ ـ أن تعتني وسائل الإعلام والتثقيف والتوعية في مجتمعنا بهذه القيمة، وتعمل على تكريسها في خطابها الثقافي والإعلامي، حتى يتوفّر المناخ المناسب لكي تكون هذه القيمة، جزءاً من نسيجها الثقافي والاجتماعي.

٣ ـ إنّ المؤسسات والمعاهد والشخصيّات الدينية في المجتمع، تتحمّل مسؤولية كبرى على هذا الصعيد. لذلك، فإنّ هذه الجهات معنية اليوم بضرورة إشاعة وتعميق متطلّبات التسامح في واقعنا الاجتماعي والثقافي والسياسي.

فالمطلوب من هذه المؤسسات والجهات، ليس تبرير وتسويغ أشكال وممارسات الكراهية في المجتمع، بل محاربتها ورفع الغطاء الشرعي عنها،



والعمل من مختلف المواقع وعبر مختلف الوسائل لتعميق قيم الحوار والتسامح وصيانة حقوق الإنسان في المجتمع.

الحرية والعدالة

ثمّة مفاهيم ومصطلحات ثريّة من الناحية الفلسفية والمعرفية والسياسية، إذ إنّ البحث في مضمونها وآفاقها، يوصل الباحث إلى تخوم علوم ومعارف وتخصّصات علمية عديدة.. ولعلّ من هذه المفاهيم الثرية والغنية بحمولتها الفلسفية والمعرفية والسياسية مفهومي الحرية و العدالة.. فهي من المفاهيم التي تشكّل حجر الأساس في منظومة الكثير من القيم والمبادئ الفرعية..

ولا يمكن أن نبحث أي مبحث فلسفي أو معرفي أو سياسي، دون الاقتراب من مضامين هذين المفهومين.. بل هناك العديد من النظريات والمذاهب الوضعية، التي تَشَكّلَ واكتمل بناؤها المعرفي على قاعدة مفهوم الحرية ومفهوم العدالة.. وإنّ بعض التباين أو الاختلاف بين هذه النظريات والمذاهب الوضعية، يعود إلى التباين والاختلاف في طبيعة العلاقة بين مفهوم الحرية ومفهوم العدالة.. فالحرية ببعدها الفردي تعني أن يعيش الإنسان الفرد حرّاً، أي من دون قيد أو شرط يحدّ أو يعوّق حريته. أما إذا نظرنا إلى الحرية بمعنى مجموع الحريات السياسية والاقتصادية والثقافية، فنحن هنا بحاجة إلى تدابير أخلاقية ومؤسسية لحفظ حقوق الناس الذين يشكّلون مجتمعاً واحداً، وهذا لا يتحقق بدون العدالة. فالحرية كقيمة، متداخلةٌ في أبعادها وآفاقها مع العدالة كقيمة وممارسة. ولا يمكن على مستوى الواقع الخارجي من تحقيق أحدهما دون الآخر. فالحرية هي حجر الأساس لمفهوم العدالة، إذ لا عدالة من دون حرية، كما أنّ العدالة هي التي تثري مضمون الحرية في أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إذ لا

حرية حقيقية في أي تجربة إنسانية من دون عدالة.

وحتى تتضح صورة العلاقة بين الحرية والعدالة، نقترب من المفاهيم والمعاني المتداولة لمفهوم الحرية.. إذ ذُكرت تعريفات عديدة للحرية وأوصلها (آيزايا برلين) في كتابه (حدود الحرية) إلى مائتي تعريف، إلا أنّ الجامع المشترك بين أغلب هذه التعريفات هو إزالة المعوقات من طريق اختيار الإنسان. وهو يقول في تعريفه لها: «إنني أعد الحرية فقدان الموانع من طريق تحقق آمال الإنسان وتمنياته» ويرى في موضع آخر من الكتاب بأنّها تعني عدم تدخّل الآخرين في أنشطة الفرد وأعماله. فالحرية وفق (آيزايا برلين) هي جزء من الذات البشرية، أي إنّ طبيعة الإنسان تنزع نحو الحرية، لأنها جوهر الإنسان، وهو (أي الإنسان) موجودٌ ساعٍ نحوها، وهذا معناه أنّها من لوازم إنسانيته.. وحرية الأفراد بطبيعة الحال ليستْ مطلقة، لأننا لو أطلقنا حرية الأفراد، فإنّ مجموع هذه الحريات ستتعارض وتتناقض مما يحول دون أن يعيش أحد مع أحد، أي إنّنا لا نستطيع أن نؤسّس مجتمعاً. والمجتمعات الإنسانية لا تتأسّس إلا على قاعدة التفكيك بين الحريات الفردية ومصالح الآخرين. إذ إنّ المجموع الإنساني يحتاج إلى صيانة وضمان حرياته الفردية، ولكن على نحو لا تضر بمصالح الآخرين النوعية. والمظلة التي تستظل بها مصالح الآخرين النوعية هي قيمة العدالة. وطبقاً لرؤية (جون ستيورات مل) فإنّ العدالة تتطلّب تَنعّم الأفراد بالحد الأقل من الحرية، ومن هنا يجب في بعض الأحيان ـ ولو عن طريق الإجبار ـ منع صيرورة حرية بعض الأفراد مخلّة بالحريات للآخرين. ويتحدّث (آيزايا برلين) في كتابه الآنف الذكر عن هذه الحقيقة بقوله: «تنقلب الحرية السلبية أحياناً إلى القول بتساوي حرية الشاة والذئب، فإذا لم تتدخل القوة القاهرة فإنّ الذئاب سوف تقوم بافتراس الأغنام، ومع ذلك لا يجوز أن يصنّف هذا مانعاً للحرية. نعم إنّ الحرية

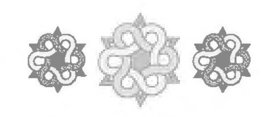
اللا محدودة للرأسماليين تفضي إلى إفناء حرية العمال، والحرية اللا محدودة لأصحاب المصانع، أو الآباء والأمهات، تؤدي إلى استخدام الأولاد في العمل في مناجم الفحم الحجري. لا شكّ في أنه تنبغي حماية الضعفاء أمام الأقوياء والحد من حرية الأقوياء على هذا الشكل. ففي كل حالة يتحقق فيها القدر الكافي من الحرية الإيجابية لا بدّ من الإنقاص من الحرية السلبية، أي إنه يجب أن يكون هناك نوع من التعادل بين هذين الأمرين حتى لا يجري أي تحريف للأصول المبرهنة». فاللإنسان كامل الحرية في قناعاته وأفكاره واختياراته، ولكن ليس له الحق في التعدي على قناعات الآخرين واختياراتهم. وإذا كانت اختياراته تضر بالآخرين فإنّه ومن منطلق العلاقة الحميمة بين الحرية والعدالة، يمنع من اختياره الضار للمجتمع لصيانة قيمة العدالة. فالعلاقة جدٌّ دقيقة بين الحرية والعدالة، وعليه لا يصحّ باسم المجتمع من امتهان كرامة الإنسان الفرد أو التعدّي على حريته، كما أنّه لا يصحّ باسم حرية الإنسان من التعدّي على حريات الآخرين. فالحرية قيمة إنسانية كبرى ولا تحد إلا بقيمة إنسانية كبرى مثلها وهي العدالة.

ويشير إلى هذه المسألة الكاتب (عبد الله نصري) بقوله: «وبشكل عام، فكلما حصل هناك قصور من ذاك الشخص في أداء وظيفته أمام مشاعر الآخرين ومنافعهم من دون أن يكون الباعث على ذلك تقدّم وظيفة مهمة على هذه الوظيفة، فينبغي القيام بتأديب أخلاقي له، ليس مقابل السبب الذي دفعه إلى هذا التقصير، وإنّما مقابل هذا التقصير نفسه وعدم أداء الوظيفة. ليس لنا الحق في معاقبة ذاك الشخص على مجرد الإدمان، لكننا نعاقبه إذا ما كان شرطياً يتناول الكحول، من حيث تقصيره في أداء وظيفته، ولا بدّ من ذلك وبعبارة مختصرة: «في كل حالة يكون فيها الفرد، أو المجتمع، في معرض الضرر الواضح الظاهر، أو في معرض خطر احتمالي لهذا الضرر، فإن المسألة حينئذ تخرج عن دائرة الحرية الفردية

وتندرج في دائرة سلطة القانون أو الأصول الأخلاقية».

من هنا لا يصح ولا يجوز لأي إنسان أن يجبر الآخرين على القبول بعقيدة معينة أو فكرة محددة. فمن حقّ الإنسان (أي إنسان) حق التفكير والتأمل، ولا يمكن لأي أحد أن يفرض رأيه أو عقيدته عليه. فللإنسان كامل الحق في الاختيار، وهو الوحيد الذي يتحمّل مسؤولية اختياره. فالله سبحانه وتعال وهبنا حق الاختيار في ظل المسؤولية. فلنا حق الاختيار وفق الإرادة الربانية، وعلينا أن نتحمّل كامل المسؤولية في الدنيا والآخرة لاختيارنا. والله سبحانه وتعالى لم يمنح أحداً سلطة اتخاذ القرارات والتدابير نيابة عن أحد. فللإنسان كامل الحق والحرية في الاعتقاد والاختيار، ولكن ممارسة هذه الحرية تكون في نطاق العدالة والمسؤولية. لهذا هو وحده الذي يتحمّل مسؤولية اختياره وعمله. وبهذا نُخرج الإنسان من دائرة القوانين الجبرية، ونُدخله في دائرة الحرية والمسؤولية. فهو حر ومسؤول في آن واحد.

وفي تقديرنا أنّ المجتمعات التي تتمكّن من صياغة العلاقة على نحو دقيق بين الحرية والعدالة، هي المجتمعات التي تنعم بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي. أما المجتمعات التي لا تتمكّن لأسباب ذاتية أو موضوعية من صياغة العلاقة بين الحرية والعدالة على نحو إيجابي، فهي مجتمعات ستعاني من صعوبات كبرى في استقرارها وأمنها الاجتماعي والعام.



الفصل الثاني

العبور نحو المختلف

في معنى الآخر

يُطرح موضوع الآخر في المشهد السياسي والثقافي والحضاري المعاصر، الكثير من الأسئلة والاستفسارات والقضايا المتداخلة. ويبدو أنّ لطبيعة التطورات والتحولات والأحداث التي تجري اليوم في العديد من الدول حافزاً هاماً لتداول مسألة الآخر وطبيعة العلاقة المرسومة للتعامل معه. ويختلف هذا الآخر من موقع لآخر، ومن دائرة لأخرى. بمعنى أنّ الموقع الذي يحدّده الإنسان لنفسه (الفرد أو الجماعة)، هو بدوره الذي يحدد الآخر القريب والبعيد. فباختلاف المواقع والعناوين، يختلف الآخر. فالآخر بالنسبة إلى الذات الدينية، هو ذلك الإنسان الذي ينتمي إلى دين آخر. أما الآخر بالنسبة إلى الذات القومية أو العرقية، فهو الذي ينتمي إلى قومية أو عرقية أخرى.

لذلك نستطيع القول: إنّ في الوجود الإنساني آخر ديناً ومذهباً وقوماً وعرقاً وأثنياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. فتتعدّد وتتنوع دوائر ومستويات الآخر، بتعدد وتنوع دوائر ومستويات الأنا والذات.

بحيث يصح القول : حدد ذاتك، يتحدد آخرُك. فالعلاقة جد عميقة وصميمية بين الذات والآخر، بحيث لا يمكن تحديد الآخر إلا بتحديد الذات، ولا تجلي للذات إلا بوجود آخر مختلف ومغاير.

وبعيداً عن الجذور اللغوية لمفردة (الآخر)، نرى أنّ الأفكار والقيم الأساسية التي تحدّد معنى ومضمون الآخر، هي الأفكار والقيم التالية:

١ ـ الهوية المركبة

لا يوجد على الصعيد الإنساني، هوية بسيطة أو خالصة، وإنّما جميع الهويّات الإنسانية مركبة ومتداخلة. بمعنى أنّ هوية الإنسان أو المجتمع المعاصر اليوم، هي هوية مركبة. أي تداخلت عوامل وروافد عديدة في صنعها وبلورتها وتجليتها. بحيث إنّ الذات الثقافية والفكرية لدى كلّ إنسان، هي وليدة روافد ثقافية متنوعة. حتى نستطيع القول: إنّ بعض الآخر هو فينا، كما أنّ بعض ذاتنا هو موجود ومتوفّر في الآخر. ولا يمكن إزاء هذه الحقيقة إلا القبول بضرورة الانفتاح والتواصل مع الآخر. فالهويات المركبة ليست نتاج العزلة والانكفاء، بل هي وليدة التواصل والتفاعل الثقافي والحضاري والإنساني.

ولا يمكن أن تفهم الهوية خارج العلاقة بالوجود الإنساني وتجلياته التواصلية المتعددة. وعليه فإنّ حقيقة الهويات المركبة التي يعيشها ويحياها الإنسان المعاصر، هي التي تحدّد إلى حدّ بعيد معنى الآخر. وإنّ هذا الآخر بكلّ مستوياته ودوائره، ليس بعيداً عن الذات وتجلياتها الاجتماعية والثقافية والحضارية. وإنّ ازدياد وتيرة التطوّر والتواصل العلمي والمعلوماتي بين البشر، سيزيد من وتيرة التداخل والتفاعل، مما يقرب المسافات بين الأنا والآخر. فالهويات المركبة هي وليدة التعدّد الثقافي والاجتماعي والحضاري والإنساني، بحيث تشترك جميع هذه الروافد في إغناء الهوية الإنسانية.

٢ ـ الاعتراف بالاختلاف

من الطبيعي القول : إنّ الاختلاف بين البشر من نواميس الحياة الإنسانية وطبائع الأمور. حيث إنّ الباري عزّ وجل خلقنا مختلفين في ألواننا وألسنتنا وأقوامنا وأذواقنا وميولاتنا وما شابه ذلك. لكن هذا الاختلاف وفق الرؤية القرآنية، ليس سبباً ومبرراً للقطيعة والاحتراب والتباعد، بل هو بوابة التواصل والتعارف والوحدة. من هنا فإنَّ الآخر في أحد محطاته ومستوياته، هو الإفراز الطبيعي لمفهوم الاختلاف. فما دام الاختلاف سنة، فإنّ التعدّد والتنوّع، هو المآل الطبيعي لذلك.

وإن المطلوب منا جميعاً، الاعتراف بالاختلاف، الذي يقتضي الأمور التالية:

عدم ترذيل الاختلاف، والتعامل مع حقائقه ولوازمه، وفق عقلية حضارية ـ تواصلية، لا تنبذ ولا تهمش، وإنما تتحاور وتتواصل وتتفاعل على الصعد كافة.

إن الحقيقة في الوجود الإنساني، لا يمكننا القبض عليها بمفردنا، وإنّما نحن بحاجة إلى التواصل والتحاور لتظهير جوانب الحقيقة كلها. فنسبية المعرفة والحقيقة، ينبغي أن تدفعنا إلى المزيد من التواصل مع الثقافات والوجودات الإنسانية.

إنّ الاختلافات بين البشر، وحتى لا تخرج عن نطاقها المشروع والطبيعي، هي بحاجة إلى سياج قانوني وأخلاقي، يحمي هذه الحقيقة ويضبطها في آن. يحميها من نزعات التطرّف والغلوّ والعدوان والمغامرة، ويضبطها بقيم الائتلاف والوحدة، حتى لا تتحوّل إلى عامل للتشتيت والتشظي. وهذا السياج القانوني والأخلاقي، يتجسّد في قيم التسامح وحقوق الإنسان.

فلا يمكن أن يُدار الاختلاف في الدائرة العربية والاجتماعية على نحو إيجابي وحضاري، إلا بالالتزام بمرجعية حقوق الإنسان. فهي الضابطة، التي لا تحوّل

الاختلافات إلى عناوين للتشظي والحروب المفتوحة.

وهكذا لا تتحوّل الاختلافات، إلى مبرّر للاعتداء على الآخرين، لأنّها مضبوطة بتلك القيم والإجراءات التي تحترم الإنسان وتصون حقوقه.

إنّ الاختلافات في الدائرة الوطنية والاجتماعية، بكلّ مستوياتها، لا تعني الانشقاق والخروج عن مقتضيات الجماعة.

وذلك لأنّه جِبِلّةٌ إنسانية وناموس اجتماعي، ولا يمكن أن نطلب في الإطار الإنساني أن تتطابق وجهات نظرنا وقراءتنا للأمور والأحداث مع الجميع. وواجبنا ليس ترذيل التنوّع والاختلاف، وإنّما العمل على صياغة الأُطر والمؤسسات المناسبة لإدارته بما ينسجم وحدوده الطبيعية، ودوره في إثراء المعرفة، وتوسيع خيارات النهوض والتقدم في المجتمع.

وجماع القول: إنّ الاعتراف بشرعيّة الاختلاف بين البشر، هو أحد روافد تشريع العلاقة مع الآخر على قاعدة التواصل والحوار والتعارف والتعاون.

٣ ـ لعلّ من الأخطاء الضارّة بمشروع الوحدة الوطنية وقضايا السلم الاجتماعي، التعامل مع مسائل التنوع والاختلاف المذهبي أو القومي أو الإثني، بعقلية الأقلية والأكثرية. وذلك لأنّ مفردة (الأقلية) تختزن مداليل سيئة، وتستدعي حلولاً ليست بالضرورة منسجمة ومستلزمات الوحدة الوطنية والاجتماعية.

ونرى أنّه من الضروري التعامل مع هذه المسألة الهامة والشائكة وفق مبدأ التعدّد ومقتضيات التنوع الثقافي والاجتماعي.

وذلك لأن مصطلح الأقلية والأكثرية، هو من المفردات والتعبيرات المتداولة في مجال الانتخابات السياسية فهي أقرب إلى المفردات السياسية منها إلى الحقائق الثقافية والاجتماعية.

بينما مبدأ التعددية، فهو يطلق على الواقع الاجتماعي والثقافي المتنوع. وعليه لا يمكن لمجتمع متعدد أو متنوع، أن يعيش الانسجام والاستقرار بدون معرفة متبادلة بين جميع الأطراف والمكونات. فمعرفة الآخر شرط من شروط التلاقي والتفاهم والتعايش.

ولا يمكن أن يتحقّق السلم الاجتماعي، بدون معرفة عميقة متبادلة. فمعرفة الآخر الذي يعيش بيننا، ضرورة وطنية واجتماعية. وذلك لأنّه لا وحدة وطنية حقيقية بدون معرفة متبادلة، كما أنه لا استقرار وسلم اجتماعي، بدون وجود معرفة شاملة بين مختلف التعبيرات والأطياف الاجتماعية.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إنّ الكثير من مظاهر الجفاء وسوء الظن بين تعبيرات المجتمع وأطياف الوطن، هي من جراء غياب المعلومات الدقيقة والموضوعية عن بعضنا البعض. فالمعرفة بالخصوصيات واحترام الممارسات المترتبة على ذلك، هي من شروط التعايش الاجتماعي. ولا يمكن أن يتحقق التعايش الاجتماعي، بين فئات تجهل بعضها البعض، أو تحمل عن بعضها البعض معلومات وتصورات مغلوطة أو مشوّهة أو ليست دقيقة. فالمعرفة بكلّ آفاقها، هي من ضرورات التعايش والسلم الأهلي والاجتماعي. فالإنسان عدو ما يجهل، ولا يمكن أن ترسى دعائم الوئام والائتلاف بين جميع شرائح وفئات المجتمع، بدون معرفة عميقة متبادلة بينهما. فالمعرفة هي التي تؤسّس لاحترام متبادل للمشاعر والطقوس والممارسات والمناسبات. لذلك فإنّنا ندعو جميع الأطراف والتعبيرات، أن تعمل على تعريف نفسها للآخرين بصورة حقيقية وبعيداً عن الزيف والتضليل.

وإنّ الدولة بمؤسساتها التعليمية والإعلامية والثقافية، معنية بشكل أساسي بمشروع تعريف المجتمع على بعضه البعض على نحو حقيقي وموضوعي.

وإبراز الخصوصيات الثقافية لكلّ طرف، لا يضر بحقيقة الوحدة الوطنية، بل يثريها ويمدّها بعوامل القوة والعزة. و«الوحدة ممكنة وثرية من خلال التنوع باحترام الخصوصيات الثقافية، فلا يوجد تنوّع أكثر من ذاك الموجود في مجتمع الولايات المتحدة الأميركية، وربما كان ذلك أن سرّ قوتها كمجتمع، حتى صارت الدولة العظمى في العالم. إنّ هذا الثراء في التنوّع الثقافي والحضاري هو الذي جعل منها بوتقة انصهار لمجمل الحضارة الإنسانية تاريخياً وجغرافياً، ويقوم نظامها كمجتمع على احترام الخصوصيات الثقافية لكل السلالات: أبيض ـ أسود ـ أصفر ـ ولكل الأديان الإبراهيمية: مسيحي ـ مسلم ـ يهودي، بل ولكل مذهب داخل كل دين، ولكل انتماء وطني أو ديني، فهناك على سبيل المثال رابطة العرب الأميركية، وهناك أقباط المهجر الممارسون لحقّهم في استخدام الآليات والقنوات الديمقراطية لطرح مشاكلهم المحلية، وربما كان اليهود كأقلية دينية أول من هاجر من أوروبا هرباً من الفاشية في مرحلة الثلاثينيات، واستفادوا ممّا هو متاح من آليات تكوين الجمعيات الأهلية، وكوَّنوا أقوى لوبي في أميركا ساهم في إنشاء دولة إسرائيل» (أزمة الأقليّات في الوطن العربي، الدكتور حيدر إبراهيم علي ـ الدكتور ميلاد حنا، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٢م).

فالخصوصيات الثقافية إذا أحسنت إدارتها والتعامل معها، تتحول إلى عامل مِنْعَةٍ وقوّة للمجتمع، لأنّها تضيف إليه الكثير من عناصر الحيوية والفعالية.

٤ ـ الفهم قبل التفاهم

إذ إنّنا مطالبون ومن مختلف مواقعنا، أن نفهم بشكل تفصيلي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لبعضنا البعض. وذلك من أجل توطيد جسر التآلف والتعايش، وإفشال كل المخططات والخطوات التي تستهدف تصديع الجبهة الداخلية للمجتمع والوطن. والجدير بالذكر أنّ كلّ القِيَم الخيّرة والحسنة التي

ينبغي أن تتحكم في علاقة المختلفين والمغايرين مع بعضهم البعض، بحاجة إلى مقدمة ضرورية، وهذه المقدمة هي الفهم العميق المتبادل.

فلا مودة إلا بفهم متبادل، يزيل رواسب وشوائب العلاقة، ولا تواصل بدون فهم يعبّد طريقه ويزيل عقباته، ولا حوار فعال وانفتاح دائم، إلا بفهم متبادل، يؤسس القواعد النفسية والثقافية لنجاح الحوار وديمومته، ويوفر الشروط الاجتماعية للانفتاح والتلاقي مع الآخرين.

الفكر الآخر

من الطبيعي القول: إنّ كل إنسان يحمل فكراً وثقافة، فهو سيعتز بها،ويدافع عنها، بصرف النظر عن قناعة الآخرين بهذا الفكر أو هذه الثقافة. فالإنسان بطبعه نزّاعٌ إلى الاعتزاز بفكره وثقافته والتقاليد والأعراف المترتبة عليهما.

وهذا الاعتزاز هو الذي يقوده للعمل على تعميم هذا الفكر، وتوسيع دائرة المؤمنين بالثقافة التي يحملها.

والبشر جميعاً يشتركون في هذه الحقيقة. فالإنسان بصرف النظر عن دينه أو معتقده أو بيئته الثقافية والحضارية، يعتزّ بأفكاره ويدافع عنها ويوضح بركاتها، ويسوّق حسناتها.

وفي سياق اعتزاز الإنسان بفكره، يعمل عبر وسائل عديدة إلى تعميمه، ودعوة الآخرين إلى تبني ذات الأفكار.

وهذه الطبيعة ليست محصورة في إنسان دون آخر، أو بيئة ثقافية دون أخرى، فالإنسان بطبعه يريد ويتمنى ويتطلّع أن يحمل كلّ الناس الأفكار التي يحملها، ويتبنى كلّ البشر الثقافة التي يتبنّاها. وعلى الصعيد الواقعي والإنساني، تتزاحم



هذه الإرادات، وتتناقض هذه الدعوات. فكلّ إنسان أو أُمّة تعمل على تعميم ثقافتها ونمطها الحضاري، ممّا يولّد الصدام والمواجهة، وإن تعددت أساليب الصدام والمواجهة تبعاً لطبيعة الثقافة وبيئتها الاجتماعية والحضارية وأولوياتها.

وبفعل هذا الصدام، سيعمل بعض الأطراف، للاستفادة من القوة لفرض رأيه أو تعزيز منطقه وثقافته، وبذات القوة، يمنع الطرف الآخر من بيان وتوضيح رأيه وثقافته.

وهذه الممارسة الإقصائية، تأخذ أشكالاً عديدة ومسوّغات متنوعة. فتارة يتم الحديث عن أنه لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية. فباسم الديمقراطية نقصي الآخرين، ونقمع أفكارهم، ونمنعهم من ممارسة حقوقهم العامة، لكونهم في نظرنا من أعداء وخصوم الديمقراطية.

وتارة باسم مجابهة الباطل والضلال، تتم عمليات الحرب الفكرية ومشروعات الإقصاء والتهميش. فنحن نحارب الفكر الفلاني، لكونه في نظرنا من الباطل الذي يجب محاربته. وهكذا يتم قمع فكر الآخر، تحت عناوين ويافطات، لا تمت بصلة إلى المعرفة والثقافة والفكر.

فلا يمكن الدفاع عن الحق بالباطل، ومن يلجأ للدفاع عن حقّه وفكره، بأساليب ووسائل باطلة، هو يشوّه فكره، ويحرمه من حيويته وفعاليته.

فالجدال بغير التي هي أحسن، لا يُفضي إلاّ إلى المزيد من الجحود والبُعد عن الفكر الذي تدافع عنه بوسائل لا تنسجم وطبيعة الفكر الذي تحمل. فالإنسان الذي لا يمتلك الثقافة والعلم الواسع، فإنه يدافع عن قناعاته بطريقة تضرّ بها حاضراً ومستقبلاً. فالأفكار لا تُقمع، والقناعات لا تُصادَر، مهما كانت قناعتنا بها. ومن يقمع فكر الآخرين لأي اعتبار كان، فإنّه يحوّله إلى فكر مظلوم

ومضطهد، سيتعاطف معه الناس وسيدافعون عنه بوسائلهم المتاحة.

لهذا فإنّنا نعتقد أنّنا نعطي للفكرة الخطأ قوّتها حينما نمنعها من حريتها، ونمارس بحقّها عمليات القمع والخطر والمنع.

فالأفكار لا تُمنع وتُقمع، وإنّما تُناقش بالأساليب العلمية والموضوعية، ويتم الحوار معها بعيداً عن نزعة الإلغاء والمنع.

وكما يقول السيد محمد حسين فضل الله: «أعطِ الحريّة للباطل تحجّمه، وأعطِ الحريّة للضلال تحاصره، لأنّ الباطل عندما يتحرّك في ساحة من الساحات، فإنّ هناك أكثر من فكر يواجهه، ويمنعه من أن يفرض نفسه على المشاعر الحميمة للناس، فيكون مجرد فكر، قد يقبله الآخرون وقد لا يقبلونه، ولكن إذا اضطهدته، ومنعت الناس أن يقرأوه، ولاحقت الذين يلتزمونه بشكل أو بآخر، فإنّ معنى ذلك أنّ الباطل سوف يأخذ معنى الشهادة،وسيكون (الفكر الشهيد) الذي لا يحمل أية قداسة للشهادة، لأنّ الناس يتعاطفون مع المضطهدين سواء مع الفكر المضطهد، أو مع الحب المضطهد، أو مع العاطفة المضطهدة.

إنّني أتصوّر أن الإنسان الذي يملك قوة الانتماء لفكره، هو إنسان لا يخاف من الفكر الآخر. لأن الذين يخافون من الفكر الآخر، هم الذين لا يثقون بأفكارهم،وهم الذين لا يستطيعون أن يدافعوا عنها. لذلك، لينطلق كلُّ إنسان ليدافع عن فكره في مواجهة الفكر الآخر، ولن تكون النتيجة سلبية لصاحب الفكر في هذا المجال».

ودائماً الفكر الضعيف هو الذي يحتاج إلى ممارسة الظلم والعسف تجاه الفكر المقابل.

أما الفكر القوي فهو لا يخاف من الحريّة والحوار، ونصاعته ومتانته، لا تبرز



إلا في ظل الحرية التي تتناقش فيه الأفكار بحرية، وتتحاور فيه الثقافات بدون تعسف وافتئات.

فالفكر القوي يصل إلى كلّ الساحات من خلال غناه وثرائه، لا من خلال وسائل المنع والقمع والحظر. والفكر الضعيف هو وحده، الذي يحتاج إلى القمع والقوة، لفرض قناعاته على الآخرين. لهذا كلّه فإنّنا نرى أنّ التعامل مع الفكر الآخر، ينبغي أن ينطلق من أساس الحرية، وحقه في التعبير عن نفسه وقناعاته في ظل القانون. وأنّ عمليات المنع والحظر، هي مضادّة للحرية الفكرية وطبيعة الاشتغال الثقافي والعقلي.

فللفكر الآخر حقّه الطبيعي في التعريف بنفسه، وبيان متبنياته، وللآخرين حق النقد والمناقشة والتقويم والتفكيك.

فالقيم الحاكمة بين الأفكار وأهلها، هي قيم الحرية والاحترام والنقد والتمحيص.

أما المنع والقمع والحظر، فإنّها ممارسات، تميت الحياة الفكرية والثقافية، وتؤدي إلى غرس بذور أمراض خطيرة ومزمنة في حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ومن الضروري في هذا الإطار، أن نتجاوز حالة الرُّهاب التي قد تصيبنا أو تصيب بعض مكوناتنا من الفكر الآخر ووسائطه الثقافية المختلفة. فالرُّهاب من الفكر الآخر، لا ينتج إلا منطق المنع والإقصاء وإطلاق الحروب على الفكر الآخر. أما الحرية والانفتاح والتواصل، مع الفكر الآخر، فهو يثري الساحة، ويهذّب الأفكار ويطوّرها، ويَحُول دون عسكرة الحياة الثقافية والعلمية.

فالفكر الآخر لا يُخاف منه، وإنما ينبغي الحوار معه، والانفتاح على قضاياه،

والتواصل مع مبانيه ومرتكزاته، حتى نتمكن من استيعابه والحؤول دون تطرّفه واندفاعه نحو الدهاليز المظلمة، التي تحوّله من فكر إلى حقائق بشرية، تمارس التشدّد والتطرّف على قاعدة أنّ أفكارها لم يسمح لها بالوجود بالوسائل السلمية والحضارية.

فلكي لا ينزلق المجتمع صوب التطرّف، نحن أحوج ما نكون إلى قيمة الانفتاح والحوار مع الفكر الآخر بعيدا عن الرُّهاب ونزعات الإقصاء والنبذ.

ثقافة الحوار

ثمّة مقولات وأيديولوجيات ونظريات فكرية وسياسية في المنطقة العربية، تعاملت مع المجتمعات العربية بوصفها سديماً بشرياً خالياً من كل معنى تاريخي أو روحي أو فكري، وتمّ استخدام آليات قسرية وقهرية لدحر كلّ الخصوصيات الثقافية والإثنية لصالح الفكرة الشوفينية.

وتمّ التعامل وفق هذا التصور الأيديولوجي الموغل في الشوفينية، مع المجتمعات العربية بوصفها الكيانات الإنسانية التي تحمل الرأي الواحد والفكر الواحد والزعيم الواحد. فتم اختزال واختصار هذه المجتمعات بكلّ حيويتها التاريخية وفعاليتها الراهنة وديناميتها في الحياة في رأي واحد وفكرة واحدة وزعيم واحد. وكل من يرفض هذا التصور السطحي لحياة وحركة المجتمعات العربية فإن مآله القمع والقهر والاستئصال.

وبفعل هذه العملية القسرية، دخلت بعض المجتمعات العربية في أتون تصحير حياتها الإنسانية وإفقار وجودها التاريخي والحضاري فتحوّلت هذه المجتمعات بفعل الخيارات الأيديولوجية والسياسية النمطية والشوفينية، إلى مجتمعات بدون روح وبدون حيوية ثقافية وحضارية.



ومن جراء هذه الممارسة التي لا تنتمي إلى أيٍّ نسق حضاري، برزت على السطح في العديد من مجتمعاتنا العربية والإسلامية مشكلة التعددية الدينية والمذهبية والعرقية والقومية في المنطقة العربية.

ولكن من الضروري في هذا السياق، أن نوضح، أنّ المشكلة في جذورها ومسبباتها المباشرة وغير المباشرة ليست وليدة التعدّدية وحقائقها أو التمايز الديني والمذهبي ومدارسه واجتهاداته المتنوعة، وإنما هي وليدة السياسات والأيديولوجيات والنظريات والمقولات التي تعمل وفق أجندة قهرية وقسرية على تعميم نفسها وعدم السماح لكل المقولات والنظريات والاجتهادات الأخرى من البروز أو التعريف بذاتها وخياراتها.

فالتعددية بكل مستوياتها هي حقيقة ثابتة في كل الوجود الإنساني، وإنّ كل جهد أيديولوجي أو سياسي أو ما أشبه يستهدف محاربة أو معاندة هذه الحقيقة الإنسانية، فإنّه يؤسّس بطريقة أو بأخرى لمشكلة وأزمة في طبيعة العلاقة وأنماط التواصل والتلاقي والتفاهم بين كل الأطياف التي تنتمي إلى مدارس واجتهادات متنوعة.

فمن حق الإنسان ـ أي إنسان ـ أن يعتز برؤيته ومدرسته الأيديولوجية والفكرية، ولكي ليس من حقّه استخدام وسائل قسرية لتعميم رؤيته أو نظريته أو مقولاته على بقية أبناء المجتمع.

وإنّ الحقيقة الشاخصة أمامنا في هذا السياق هي: أنّ أغلب المشاكل والأزمات والتوترات التي تعانيها بعض مجتمعاتنا العربية في طبيعة العلاقة بين مكوّناتها الدينية وتعبيراتها المذهبية وأطيافها الأثنية والقومية، يعود إلى سعي طرف يمتلك القدرة والسلطة لتعميم مقولاته واستخدام وسائل قهرية في هذا السياق، مما يدفع الأطراف والأطياف الأخرى للدفاع عن مقولاتها ونظرياتها. فتفضي هذه العملية لتمترس وتخندق كلّ طيف للدفاع عن مقولاته وأيديولوجياته،

فيتحوّل المجتمع الواحد إلى مجتمعات، والسقف الواحد إلى سقوف متعددة، فتبرز على السطح كلّ التوترات وأشكال التنافس والتدافع والصراع بين كلّ المجموعات البشرية. من هنا فإنّنا نعتقد أنّ جذر المشكلة، ليس في وجود حقائق للتعددية والتنوع في مجتمعاتنا، وإنما في طبيعة التعامل والإدارة لهذه الحقائق. فالإدارة العنفية والقهرية لهذه الحقائق، تفضي إلى بروز كلّ أنواع التوترات بين أهل هذه الحقائق، أما الإدارة المرنة والاستيعابية، والتي تحترم خصوصيات كلّ الأطراف، وتؤسّس لعلاقة حوارية مستديمة بين جميع المكونات، فإنّ حقائق التعددية، تتحوّل إلى مصدر للثراء المعرفي الاجتماعي والإنساني.

لهذا فإنّنا ندعو ونحثّ باستمرار على تبنّي خيار الحوار، وجعله من الثوابت الوطنية والاجتماعية. لأنّه هو الخيار الأمثل لتجسير العلاقة يبن أطياف المجتمع، وبناء معرفة متبادلة بينهما، وتحول دون انتشار حالة سوء الظن أو الانخراط في صراعات وسجلات لا تؤدي إلا إلى المزيد من تنمية الأحقاد والضغائن.

فالمطلوب هو أن نتحاور مع بعضنا البعض ونستمر في الحوار دون كلل أو ملل، حتى نخرج جميعاً من سجوننا الوهمية.

والسؤال الذي يمكن أن يبرز في هذا السياق هو: كيف نعزز قيمة الحوار في مجتمعاتنا؟

١ ـ من الضروري في هذا الإطار أن نفرق بين مفهوم الحوار ومفهوم الجدال. إذ إن الأخير لا يتعدّى العمل على إثبات تفوّق الذات على الآخر، وبينما الحوار يتجه إلى تفكيك واقع سيّئ وضاغط على الجميع، وهو استمرار حالة القطيعة أو الجفاء بين تعبيرات المجتمع والوطن الواحد.

فالحوار هو الاستماع الواعي والحقيقي للأقوال والآراء والأفكار، وعقد

العزم على اتباع الأحسن : قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر:١٨]

بينما الجدال هجوم ودفاع، إفحام ومماحكة، والحوار فهم وتفاهم، تعارف وتواصل، اشتراك مستديم في صنع الحقيقة والرأي المشترك.

وعليه، فإنّ الحوار لا يستهدف إقناع الآخرين بقناعات الذات، وإنّما تعريفها على نحو حقيقي، لأنّ الحوار هو سبيل التواصل والتعايش.

٢ ـ ضرورة تطوير سياسات الاعتراف بالآخر المختلف والمغاير. فلا يمكن في أيِّ مجتمع أن تتعزّز قيمة الحوار، بدون تطوير سياسات ومناهج الاعتراف بالآخر وجوداً ورأياً وحقوقاً.

ونحن على هذا الصعيد بحاجة إلى مبادرات ومشروعات وطنية متكاملة، تستهدف دعم وإسناد عملية الحوار الوطني، بسياسات ومشروعات تعرّف الأطياف ببعضها البعض، دون أن نسقط في عملية التعارف والاعتراف مشكلات التاريخ ومآزقه المتعددة.

فالاختلافات المعرفية والفقهية والتاريخية والاجتماعية والسياسية، من الضروري أن لا تدفعنا إلى الجفاء والقطيعة واصطناع الحواجز التي تحول دون التواصل والتعاون والحوار. وذلك لأنّ الوحدة الداخلية للعرب والمسلمين، بحاجة دائماً إلى منهجية حضارية في التعامل مع الاختلافات والتنوعات، حتى يؤتي هذا التنوع ثماره على مستوى التعاون والتعاضد والوحدة. والمنهجية الأخلاقية والحضارية الناظمة والضابطة للاختلافات والتباينات الداخلية، قوامها الحوار والتسامح وتنمية المشتركات وحسن الظنّ والإعذار والاحترام المتبادل ومساواة الآخر بالذات.

٣ ـ من الضروري لنا جميعاً أن نخرج من سجن ماضينا المليء بالشكوك والفتن والحروب، والتركيز الراهن على ثقافة الوحدة بكلّ صورها ومستوياتها، القائمة على قاعدة احترام تنوعات المجتمع، واختلافاته الطبيعية المثرية لمسيرة المجتمع في كلّ الجوانب والمجالات. والاقتناع الشديد والعميق ومن جميع الفرقاء والأطياف أنّ ثقافة الفتنة والعنف والإقصاء، لا تُنتج إلا الدمار والحروب والموت. أما ثقافة الحوار والسلم والتسامح والعفو فتبني وتحرّرنا جميعاً من هواجسنا وعُقدنا، وتعمّق في نفوسنا وعقولنا الشوق إلى الكرامة والوحدة.

ولنتذكر دائما: أنّ تسويد قيم النفي والإقصاء وثقافة العنف والتكفير، أشد خطراً من المخاطر المحتملة لممارسة حق الاختلاف واحترام التنوعات والتعدّديات الموجودة في داخل الاجتماع الإنساني.

في معنى الاعتراف بالآخر

حين الحديث عن التنوع والتعددية في الحياة الاجتماعية والإنسانية، دائما ما يتم تداول مصطلح ومفهوم ضرورة الاعتراف بالآخر. ويتم تكرار هذه المقولة في كلّ لقاء اجتماعي أو فكري، يتم فيه تداول طبيعة العلاقة بين المختلفين والمغايرين دينياً أو قبلياً أو عرقياً أو مناطقياً أو ما أشبه ذلك.

فماذا نقصد بمقولة الاعتراف بالآخر، وما هي محددات هذه المقولة؟.

لكلّ ذات إنسانية آخر، ومن خلال تحديد معنى الذات، يتحدّد بطبيعة الحال نوعية الآخر. فإذا كان الحديث بعنوان ديني، فإنّ الآخر هو كلّ من يتنمي إلى دين آخر، وإذا كان الحديث بعنوان مذهبي في الدائرة الإسلامية، فإنّ الآخر هو كلّ من يتنمي إلى مذهب إسلامي آخر. وهذا ينطبق على مقولات القومية والعرقية والمناطقية والجنوسة وما أشبه ذلك. فالآخر يتحدّد من خلال تحديد

معنى الذات. والاعتراف به في صورته الأولية يعني الاعتراف بوجوده وكينونته الإنسانية وبحقوقه الآدمية بصرف النظر عن مدى قبولنا أو اقتناعنا بأفكاره أو قناعاته العميقة والشكلية.

فلا يمكن لأيِّ إنسان أن يدّعي الاعتراف بالآخر على المستوى الديني أو المذهبي أو القومي، وهو يهدّده في وجوده وكينونته الإنسانية. فالذي يعترف بالآخر، يحترم وجوده، وكلّ متطلبات حياته الإنسانية.

لهذا فإنّ مفهوم الاعتراف بالآخر، يناقض بشكل تام، استخدام وسائل القسر والقهر لإقناع الآخر أو دفعه إلى تغيير قناعاته. فأنت ينبغي أن تعترف به كما هو، بعيداً عن المسبقات الأيديولوجية أو القومية أو ما شاكل ذلك. وحينما نندفع إلى التوسل بوسائل قهرية للتغيير أو تبديل قناعات الآخر المختلف، فهذا ينمُّ عن عدم التزام عميق بمفهوم الاعتراف بالآخر. فلا يمكن أن ينسجم هذا المفهوم مع نزعات القهر والفرض والدفع بوسائل مادية لتغيير المواقع الأيديولوجية والفكرية وتبديلها. فالاعتراف بالآخر في صورته الأولوية، يعني احترام حياته الإنسانية وكينونته الذاتية ومتطلباتهما، بعيداً عن أفكاري الخاصة تجاهه.

ويحاول البعض في سياق الحديث عن مقولة الاعتراف بالآخر، أن يحدّد بعض الشروط لكي يقبل الآخر. وحين التدقيق فيها نجدها تقتضي أن يتخلّى الآخر عن ما هو عليه كشرط لقبوله.

وهذه من المفارقات العميقة، والتي تكشف رفض الكثير من الناس لهذا المفهوم.

فليس مطلوباً من أحد أن يتخلّى عن قناعاته، من أجل أن يقبله الطرف الآخر. للجميع حق رفض قناعات الآخر، والتعبير بوسائل سلمية عن هذا الرفض،

ولكن ليس من حق أحد توهين أو تشويه قناعات وأفكار الآخر. كما أنه ليس من حق أحد أن يطلب من الآخر تغيير قناعاته كشرط لقبوله. فالاعتراف بالآخر، لا يلغي حق أحد في امتلاك وجهة نظر نقدية عن أفكار وقناعات الطرف الآخر. ولكن في ذات الوقت فإنّ مقتضى مفهوم الاعتراف بالآخر القبول به كما هو يريد وليس كما أنت تريد.

فحينما نخلق مسافة عقلية بين قناعات الإنسان، وضرورات التعايش مع الآخرين بصرف النظر عن قناعاتهم وأفكارهم، حينذاك يمكننا جميعاً إنجاز مفهوم الاعتراف بالآخر في فضائنا الاجتماعي والثقافي. ودون ذلك سنبقى نلوك هذه المفاهيم في ألسنتنا، ولكن واقعنا ومسيرتنا الاجتماعية والثقافية مناقضة لمضمون هذه المفاهيم. والذي يفاقم من الأزمات والتوترات بين المختلفين على هذا الصعيد، حينما يقوم أحد الأطراف باستخدام وسائل التفجير والقتل بحق الآخرين بسبب اختلافهم الديني أو المذهبي لا غير. فما جرى من تفجير إرهابي آثم أمام كنيسة القديسين للأقباط في مدينة الإسكندرية بمصر بعد دقائق من دخول العام الجديد ٢٠١١ يؤكّد هذه الحقيقة، وما يجري في العراق يومياً بحق الأبرياء من قتل وتفجير يؤكد هذه الحقيقة أيضاً. حيث تقوم فئة إرهابية خالية من الأخلاق والضمير بقتل الأبرياء وزرع العبوات الناسفة التي تستهدف الجموع البشرية المحتشدة لقتل أكثر عدد ممكن، لا يخرج عن هذا السياق. فالاختلاف العَقَدي والديني بين المسلمين والمسيحيين، لا يشرّع لأحد قتل الآمنين من المسيحيين، وإبقاء سيف القتل على رقاب شركائنا في العروبة للاختلاف في شأن هنا أو هناك، يُعَدُّ جريمة كبرى نكراء، ينبغي أن تُدان من الجميع، ورفع الغطاء عن كلّ الحوامل الثقافية والدينية، التي تبرّر عمليات القتل والتفجير.



كما أنّ عمليات القتل والتفجير المتبادلة، والتي تتمّ بعناوين مذهبية، ينبغي أن تدان ويرفع الغطاء الديني والسياسي عن مرتكبيها.

فالتعدّدية الدينية والمذهبية في العالم العربي، هي الضحية الكبرى لعملية القتل التي تجري اليوم لاعتبارات دينية أو مذهبية. لأن هناك جماعات تكفيرية وإرهابية، تريد وتعمل من أجل إفراغ وإنهاء ظاهرة التنوّع الديني والمذهبي من الواقع العربي، وتستخدم في سبيل ذلك كلّ الوسائل والممارسات الإرهابية التي لا تنسجم مع أي دين سماوي أو أخلاق إنسانية.

فالاعتراف بالآخر الديني والمذهبي، ينبغي أن يقود إلى التعايش، الذي يضمن حقوق الجميع بدون تعدٍّ وافتئات من قبل أيّ طرف على الأطراف الأخرى. وحينما نفشل نحن العرب في حماية تنوّعنا الديني والمذهبي، فإنّ عدونا الصهيوني هو المستفيد الأول من عملية الفشل. وهو المناخ المؤاتي على المستويين الاجتماعي والسياسي للمزيد من تفسّخ واهتراء الواقع العربي. لهذا فإنّ وجود مبادرات مؤسسية وطنية وقومية، لحماية حقيقة التنوع الديني والمذهبي والقومي في العالم العربي، هو أحد المداخل الأساسية لصيانة الأمن القومي العربي، وتعزيز قوته،وسد الثغرات التي قد ينفذ منها خصوم الأمة لأغراضهم ومصالحهم الخاصة.

فالوحدات الوطنية في كلّ دول العالم العربي، لا تُحمى بالخطابات الرنانة والمواعظ الأخلاقية المجردة، وإنّما بالوقائع الميدانية والمبادرات المؤسسية، التي تستوعب جميع أطياف الوطن وتحمي تنوّعه بقانون وإجراءات دستورية، تحول دون بقاء الفجوات والهواجس المتبادلة بين مكوّنات التعدّد والتنوّع سواء على المستوى الوطني أو المستوى القومي. فالقوى التي تتربص بالعالم العربي عديدة ومتنوعة، و لا سبيل لنا جميعاً لإفشال مؤامراتها وتربصها، إلا بالمزيد

من الخطوات العملية التي تستهدف استيعاب حقيقة التنوع الموجودة في العالم العربي، وحمايتها قانونياً وسياسياً.

فالمسيحيون والسنة والشيعة وغيرهم، هم حقائق ثقافية تاريخية واجتماعية، لا يمكن استئصالهم. وإنّ ممارسة الإرهاب والقتل بحق بعضهم لأيِّ سبب من الأسباب، لن ينهي هذه الحقائق، وإنما سيزيدها صلابة ومتانة وقوة.

ولا خيار أمام الجميع إلا الاعتراف بهذا الوجود المتعدد والمتنوع في العالم العربي. التعدد الذي إذا أحسنا إدارته والتعامل معه، سيزيدنا قوة وثراءً على مختلف الصعد والمستويات. وإن وجود توترات وأزمات في طبيعة العلاقة بين هذه المكونات، لا يعني أنّ المشكلة هي في طبيعة التعدد والتنوع، وإنما في طبيعة الخيارات السياسية والاجتماعية والثقافية، التي أوجدت تصنيفات حادة بين أهل الوطن الواحد تحت عناوين ويافطات دينية أو مذهبية أو قومية أو عرقية.

إنّ السبب الجوهري الذي أدّى إلى بروز توترات بين تعبيرات الوطن والمجتمع الواحد هو في الخيارات المستخدمة مع هذه الحقائق والعناوين العميقة في الجسم العربي.

فخيارات القتل والإرهاب والاستئصال، تفضي إلى توترات أفقية وعمودية بين مجموع المكونات. أما خيارات الحوار والحرية والتسامح والمساواة وصيانة حقوق الإنسان واحترام خصوصيات جميع الأطراف، فإنها تفضي إلى نسج علاقات إيجابية بين جميع الأطراف والمكونات وبناء استقرار سياسي واجتماعي عميق، لا تهدمه عواصف السياسة ومتغيرات الراهن، بل تزيده صلابة ووقوفاً بوجه كلِّ المؤامرات التي تستهدف تفتيت العالم العربي وضرب وحدته الوطنية.

والاعتراف بحقيقة التعدّد والتنوّع في الفضاء الاجتماعي والثقافي، وتوفير

مقتضيات ومتطلبات حمايتها، هو الخطوة الأولى في مشروع إنهاء التوترات الاجتماعية وصيانة الأوضاع العربية من الداخل، لكي نتمكّن جميعاً من إفشال مؤامرات ومخططات من يتربص بنا الشرّ في السر والعلن.

ومطلب التجانس الوطني بين جميع الأطراف، لا يتحقق بالعنف وعمليات الاستئصال، وإنما من خلال ثقافة تحترم التعدّد وتدافع عن مقتضياته، وخيارات سياسية تقوم بعملية الاستيعاب والدمج. انطلاقاً من مفهوم المواطنة بعيداً عن النزعات الضيقة التي تحول دون بناء فضاء وطني مشترك وجامع.

الاختلاف وبث الكراهية

مع إيمان الجميع من أهل المذاهب الإسلامية، أنّ وحدة الأمة، من الثوابت والمقدسات، وأن هناك أدلة نقلية من الكتاب والسنة عديدة ومتضافرة، تؤكّد على هذه الحقيقة، وتحثّ عليها. إلا أنّه لماذا مع أيِّ مشكلة صغيرة أم كبيرة، تجري هنا أو هناك، تصبح وحدة المسلمين في مهب الريح، ويتسابق الجميع إلى انتهاكها؟

والكل يصرُّ على أنّ الوحدة المطلوبة، أن تصبح جميع الأطراف الأخرى مثله في الأفكار والقناعات. وإذا لم يتحقق هذا، فلا وحدة على حدّ تعبيرهم بألفاظ ومقولات متفاوتة، بين الحق والباطل.

وهكذا ولأتفه الأسباب، تتحوّل وحدة المسلمين شعوراً وممارسة، إلى قضية خاسرة، في زمن يتعصب فيه الجميع لعناوينهم الخاصة، ويضحّي الجميع (فعلاً لا قولاً) بوحدة هذه الأمة، وبضرورة التمسك والاعتصام بحبل الله المتين.

والذي يزيد الألم ألماً، هو الادّعاء المتبادل كمبرّر للتضحية بالوحدة، وإدخال الأمة بأسرها في أتون التوترات والصراعات المذهبية والطائفية، أنّه هو وحده الذي يمثّل حبل الله المتين. وأنّ الوحدة التي يحث عليها القرآن الكريم، تقتضي

من الطرف الآخر أن يخرج من غيّه وانحرافه، ويلتحق بركبه ومسيرته.

فكلّ الأطراف تنادي بالوحدة وضرورتها، ولكنها جميعاً وتحت عناوين ويافطات مختلفة تتعامل مع الوحدة المطلوبة في أن يلتحق الآخرون بركبها. ودون ذلك لا وحدة ولا اعتصام ولا حرمة للمسلمين جميعاً بمختلف مذاهبهم ومدارسهم الفقهية.

لهذا فإنَّ عدم جديّة الجميع في التعامل مع مطلب وحدة المسلمين والحفاظ على مكاسبهم ومصالحهم العليا، فإنّ هذه القيمة يتم التضحية بها لأتفه الأسباب والمشاكل.

وأسوق هذا الكلام، ليس لتبرير الإساءات القائمة في الاجتماع الإسلامي المعاصر، فهي إساءات مرفوضة سواء صدرت من مسلم سني أو مسلم شيعي. فإنّنا نرفض الإساءات إلى رموز ومقدّسات المسلمين، ونعتبر أنّ هذه الإساءات من التصرّفات المشبوهة التي تزيد من ضعف المسلمين ومحنهم على أكثر من صعيد.

ولكن ما أود أن أقوله: لماذا ولأتفه الأسباب تتحول العلاقات الإسلامية الداخلية، إلى علاقات سيئة ومتوترة، مع إيمان الجميع بضرورة حسن العلاقة، وبأهمية الحفاظ على عزة المسلمين ووحدة الأمة؟

أعتقد أنّ هذه المسألة، بحاجة أن نجيب عليها جميعاً، ونساءل واقعنا، ونفحص خياراتنا. لأنّنا ولأمور بسيطة تجري هنا أو هناك نُدخل العالم الإسلامي بأسره في أتون النزاعات والتوترات والصدامات المذهبية المفتوحة على كلّ الاحتمالات الكارثية. وأُكرّر أنّ الإساءات بين المسلمين مرفوضة، ولكن وفي ذات الوقت ينبغي علينا جميعاً أن نرفض التداعي الإسلامي الداخلي، والاحتراب المذهبي والتمترس الطائفي.



ففي الوقت الذي نرفض السبَّ والشتيمة للرموز والمقدّسات جميعاً، في ذات الوقت نرفض أيضاً إدخال الواقع الإسلامي بأسره في حروب طائفية ومذهبية.

فالإساءات لا تعالَج بتوتير الأجواء واتهام الجميع وإطلاق أحكام جائرة بحق من أدان الإساءة، ورفع الغطاء الديني عنها. إذ يقول تبارك وتعالى ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ**﴾ [الزمر:٩] فوحدة المسلمين من الضرورات الشرعية والسياسية والحضارية، التي ينبغي الحفاظ عليها وعدم التضحية بها لأيّ سبب كان.

فنحن بحاجة إلى التفكير الجدي، لإيجاد آليات متكاملة، لمعالجة المشاكل والأزمات التي تحدث بين المسلمين لأيِّ سبب من الأسباب، دون التضحية بالوحدة أو إدخال الجميع في حروب المهاترات والتسقيط والاتهام. فالخطأ ينبغي أن نحاصره، كخطوة أولى لمعالجته. والخطايا ينبغي رفع الغطاء الديني عنها بصرف النظر عن مرتكبها والقائم بها.

هكذا يجب أن نعالج مشكلات المسلمين الداخلية. فمن الضروري في هذا السياق فك الارتباط بين واقع الاختلافات والتباينات المذهبية وبين نزعات العداء والكراهية.

فالاختلافات ينبغي أن لا تقودنا للانخراط في حملة إعلامية ومنبرية لبثّ الكراهية وتعميق نزعة العداء بين المسلمين. فالعلاقات العدائية بين المسلمين، تدمّر أوطانهم، وتفتّت مجتمعاتهم، وتُدخلهم في حروب طائفية مقيتة، تضعف الجميع ولا رابح منها إلا أعداء الأمة والإسلام.

وما يجري اليوم في العديد من الدول العربية والإسلامية، سواء على الصعيد

الإعلامي أو الاجتماعي، هو يتجاوز حالة الاختلاف والتباين المذهبي، ويدخل في نطاق بثّ الكراهية المذهبية وترسيخ مفهوم العداء بين المسلمين، لاعتبارات مذهبية.

فما نسمعه في العديد من المنابر، هو تعميم لمفهوم الكراهية المذهبية، وتغطيته دينياً وثقافياً. وهذا بطبيعة الحال ينذر بمخاطر عديدة، تمس الواقع الإسلامي المعاصر بأسره. فالاختلافات المذهبية مهما علا شأنها، ينبغي أن لا تقودنا إلى الانطلاق في حملة بث الكراهية المذهبية. لأن هذه الحملة ومتوالياتها، وردود الفعل المتوقعة تجاهها، ستحوّل العالم الإسلامي كلّه إلى كرة من اللهب متنقلة ومدمرة للكثير من حقائق الانسجام والأُلفة بين المسلمين.

فالإسلام بكلّ قيمه ومبادئه، هو دين الرحمة والقول الحسن، ومن يدعو إلى القتل والنبذ والاحتقار باسم الإسلام، هو يشوه هذا الدين العظيم، ويناقض ثوابته، ويؤسّس لحروب داخلية بين المسلمين، تدمّر مكاسبهم وتقضي على مصالحهم.

فالوحدة بين المسلمين لا تعني أن ينتقل أحد الأطراف، إلى الموقع المذهبي أو الفكري للآخر، وإنما إدارة الاختلافات والتباينات المذهبية بعقلية استيعابية ـ حوارية، وتوسيع دائرة المساحات المشتركة، والتعاون في القضايا الكبرى التي تهم الإسلام والمسلمين. فالوحدة ليست تذويباً لأحد في الآخر، وليست تنازلاً عن الأفكار والقناعات، بل هي التزام عميق بالقناعات، ولكنّه التزام مسيّج بأخلاق فاضلة وممارسات صالحة.

فالاختلاف المذهبي لا يشرّع لأحد، الخروج من ثوابت الإسلام، أو بثّ الحقد والضغائن في صفوف المسلمين.

فالمذاهب الإسلامية هي حقيقة عَقَديّةٌ وتاريخية وثقافية، لا يمكن نكرانها أو التعامل معها بنزعة استئصالية.

فهي عميقة وضاربة جذورها في التاريخ الإسلامي، ولا يمكن أن ننهي تبايناتها وخلافاتها بين عشيّة وضحاها.

لذلك فإنّنا نعتقد أنّ المطلوب هو الأمور التالية:

١ ـ أن لا نعيد إنتاج مشاكل العرب التاريخية، لأنّها مشاكل أصبحت جزءاً من التاريخ. ووجود مواقف متباينة تجاهها، لا يشرّع لأحد شن الحروب المتبادلة، بدعوى الخلاف حول هذا الحدث التاريخي أو ذلك. فالباري عز وجل ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [البقرة:١٣٤].

٢ ـ من الصعوبة بمكان لاعتبارات عديدة، أن تتطابق وجهات نظر أهل المذاهب الإسلامية في كل شيء، لأنّ هذا خلاف طبائع الأمور، ودونه خرط القتاد كما يقولون. ولكن عدم تطابق الآراء في كلّ القضايا والأمور، لا يبرّر لأحد تجاوز حدود الأخلاق في النظر إلى موضوعات الخلاف والتباين. فالمطلوب دائماً أن نحترم قناعات بعضنا البعض. والاحترام هنا لا يساوي قبول كلّ طرف ما لدى الطرف الآخر. وإنما تقدير قناعة الآخر والتعامل معها ومع أصحابها وفق مقتضيات الاحترام وعدم الإهانة.

٣ ـ إنّ بناء علاقات إيجابية بين أهل المذاهب الإسلامية، قائمة على الاحترام المتبادل والمعرفة العميقة، يتطلّب من جميع الأطراف العمل من أجل توفير كلّ العوامل والأسباب المؤدية إلى العلاقة الإيجابية.

فلا يكفي أن تكون نياتنا في هذا الإطار طيبة، وإنما من الضروري أن نقوم

جميعا بخطوات عملية ومبادرات مشتركة، تستهدف نسج علاقات إيجابية بين أهل المذاهب الإسلامية، ومحاصرة كل نزعات التخريب، التي تستهدف بشكل أو بآخر إبقاء العالم الإسلامي مشتتاً وضعيفاً ومتشظياً.

فكلنا يتحمّل مسؤولية العمل من أجل تعزيز خيار التفاهم والتلاقي بين المسلمين مهما كانت الصعوبات والمثبطات.

وخلاصة القول: إنّ هتك حرمات المسلمين، يُضِرُّ بالإسلام والمسلمين ولا يدافع عن المقدسات، بل يوفّر كل الأسباب المفضية للتعدي عليها. فمن حق الجميع أن يدافع عن قناعاته وأفكاره. ولكن ليس من الدفاع في شيء، هتك حرمة المختلف معك، ووصمه بأقذع وأشنع الصفات.

فطريق الدفاع عن مقدساتك، هو بيانها وتوضيحها بالأدلة والبراهين.

ووجود أطراف غير مقتنعة بما تقول، لا يعطيك حق التعدّي عليهم وهتك حرماتهم. وفي المقابل فإن رفضك لقناعات الطرف الأول، لا يعطيك حق إهانة وتوهين مقدساته.

فالمطلوب: نزع الغِلّ والحقد من نفوسنا، والعمل على بناء ثقافة اجتماعية، تحترم المختلف وتحاوره بعيدا عن الطعن في المسلمات والثوابت.

ثقافة الكراهـية

كثيرة هي الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجالين العربي والإسلامي، التي تؤكّد على ضرورة الإسراع في نبذ التعصب والوقوف بحزم ضد ثقافة الكراهية والإقصاء والتهميش. لأن هذه الثقافة، هي بمثابة الحاضن الأكبر والأساسي للعديد من الأزمات التي يعيشها العالم الإسلامي اليوم.



كما أنها تؤسس باستمرار إلى صراعات داخلية خطيرة، ولا يمكن حماية استقرارنا السياسي والاجتماعي اليوم، إلا بنبذ ثقافة الكراهية وتفكيك جذورها التي تغذّي عمليات الإقصاء والتهميش ضد المغاير حتى ولو اشترك هذا الأخير معهم في الدين والوطن.

ونظرة واحدة إلى طبيعة الأحداث والتطورات الداخلية التي تجري في العديد من البلدان الإسلامية، يجعلنا نعتقد وبشكل جازم أنّ هذه الثقافة (ثقافة الكراهية والنبذ والإقصاء) بمتوالياتها وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية والسلوكية، هي المسؤولة عن الكثير من الأزمات والمخاطر، وهي صانعة للعديد من التوترات والاحتقانات المجتمعية.

وإنّ الحاجة اليوم ماسّة وضرورية، إذا أردنا الأمن والاستقرار وحماية المكتسبات، إلى تفكيك هذه الثقافة التي لا تتوانى في خلق التطرّف والإرهاب والأزمات المتلاحقة على أكثر من صعيد.

فاليوم وعلى مستوى العالم الإسلامي بأسره، لا استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي، إلا برفض ثقافة الاستبداد والتعصب والتشدد والتباعد ومتوالياتها ولوازمها المختلفة.

وفي إطار العمل على نبذ ثقافة التعصب والكراهية من فضائنا الاجتماعي، من الضروري التأكيد على النقاط التالية:

١ ـ كسر حاجز الجهل بالآخر. ولعلّنا لا نبالغ حين القول: إنّ الجهل بالآخر أو تصوّر الآخر عن بُعد وبعيداً عن وسائل المعرفة الحقيقية والسليمة، هو أحد الحوامل الرئيسية لظاهرة التعصّب والتشدّد والكراهية في الفضاء الاجتماعي.

لذلك فإنّ الضرورة قائمة وبشكل ملح لكسر حاجز الجهل بالآخر على

مختلف الصعد والمستويات. بحيث إنّه لا يعقل بأيٍّ شكل من الأشكال أن نكون جميعاً حبيسي تصوّرات مغلوطة وملتبسة عن بعضنا البعض.

فالاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي اليوم، يتطلّب معرفة دقيقة وموضوعية بالآخر بعيداً عن حروب الأوراق الصفراء والمماحكات الأيديولوجية والمساجلات المذهبية، التي لا تلتزم بأدنى متطلبات الحوار والفهم المتبادل. إننّا مطالبون ومن مواقعنا المختلفة، إلى كسر حاجز الجهل عن بعضنا البعض. لأنّ الكثير من التوترات وحالات الجفاء والتباعد، هي من جراء جهلنا ببعضنا البعض. ويتغذّى هذا الجهل باستمرار بخطابات ديماغوجية لا تمتلك من هَمٍّ إلا همَّ تأكيد هذه القطيعة، ومن أفق إلا أفق المساجلات الأيديولوجية والمذهبية العقيمة وهذا التباعد بين مكونات المجتمع والأمة الواحدة.

ونحن هنا لا ندعو إلى إلغاء نقاط الاختلاف الطبيعية والموضوعية بين مختلف المكونات والتعبيرات. ولكنّنا ندعو إلى ضبط عناصر الاختلاف بالمزيد من المعرفة الموضوعية المتبادلة.

وذلك لأنّ الجهل المتبادل وصياغة تصورات ومواقف من الآخر بعيداً عن مقتضيات العدل والموضوعية، هو المسؤول إلى حد بعيد عن استمرار ثقافة النبذ المتبادل بين المختلفين في الدائرة الاجتماعية والوطنية الواحدة.

ولقد آن الأوان بالنسبة لنا جميعاً، ومن أجل مواجهة المخاطر والتحديات المشتركة وصيانة وحدتنا الوطنية وحماية مكتسباتنا الاجتماعية والسياسية للعمل من أجل كسر حاجز الجهل الذي يغذّي باستمرار ثقافة الكراهية والتطرف ضد بعضنا البعض.

وبون شاسع على المستويات كافة، أن نختلف على قاعدة الجهل المتبادل ممّا



يحوّل هذا الاختلاف إلى مصدر للتوتر الدائم في مختلف مجالات الحياة. أو نختلف على قاعدة المعرفة المتبادلة التي تقودنا إلى المزيد من الحوار والتلاقي والفهم والتفاهم، بعيداً عن لغة التشنج أو خطابات القطيعة والنبذ والإقصاء.

لذلك فإنّنا ندعو باستمرار، ومن أجل مواجهة ثقافة التطرف والكراهية، إلى تأسيس الأطر والهياكل والقيام بالمبادرات التي تكسر حواجز الجهل المتبادل، وتضيء مساحة المعرفة المتبادلة. لأنّ هذا هو خيارنا من أجل نبذ الإرهاب وتفكيك موجبات الكراهية من فضائنا الاجتماعي.

ولنتذكّر باستمرار قول الباري عزّ وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ*وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ*وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [آل عمران:١٠٢ ـ ١٠٤].

فالمعرفة المتبادلة وكسر حاجز الجهل تجاه بعضنا البعض، هو الذي يحول دون تحويل الاختلاف إلى عداوة، وتعدّد الآراء والاجتهادات إلى ساحة للصراع والنزاعات المفتوحة، والتي لا رابح منها إلا أعداء الأمة وخصومها الحاضرون والتاريخيون.

ولا بدّ أن نُدرك جميعاً وعلى ضوء تحديات المرحلة وتطورات الراهن أن كسر حواجز الجهل وتعميق أسباب المعرفة المتبادلة والعميقة تجاه بعضنا البعض، هي من الضرورات القصوى التي تمكّننا من سدِّ بعض ثغراتنا، وتمتين أواصر العلاقات الداخلية.

فالمعرفة المتبادلة والموضوعية اليوم، هي شرط الوئام الاجتماعي، وتعزيز التفاهم والتلاقي، وسبيل تنمية المشتركات وتفعيلها.

والحوار والتفاهم والتلاقي مع الآخرين، لايلغي ضرورات الاعتزاز بالذات، ولكنه اعتزاز لا يصل إلى مستوى العصبية المذمومة، أو يكرّس نظرة شوفينية واستعلائية للذات ضدّ الآخرين. إنّه اعتزاز بالذات لا يلغي متطلّبات الوحدة وشروطها النفسية والأخلاقية. لذلك جاء في الحديث «**العصبية التي يأثم عليها صاحبها، أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يعين قومه على الظلم**».

٢ ـ إنّ الالتزام بالفكرة على أيِّ نحو من الأنحاء، لا يشرّع للتعصّب لها، وإنما هو يدفعك ويحركك نحو التجسيد العملي لكلّ جوانب الفكرة ومجالاتها وآفاقها، والمغاير لنا في الالتزام والقناعات والمواقف، نعترف بوجوده، وننظّم علاقاتنا معه، ونتحاور معه حول كلّ القضايا والأمور، من أجل أن تتراكم أسباب المعرفة، وتتوطد عوامل العلاقة. إذ قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران: ٦٤].

وبهذه العقلية تتجذّر مفاهيم حقوق الإنسان، وتتأكّد قيم التسامح والتعاون والتضامن.

وفعالية الحوار تنبع من أنه يجعل كلّ الآراء والقناعات والمواقف في ساحة التداول لتقويمها وتمحيصها وتطويرها. ولا ريب أنّ لهذه العملية التداولية تأثيرات إيجابية على الصعيد المجتمعي، حيث إنّها تحرّك الراكد، وتسائل السائد، وتبحث في آفاق وفرص جديدة وممكنة.

والالتزام الواعي بالأفكار، لا يمنع نقدها، وإنّما يؤسّس ويحفّز على ممارسة النقد البناء والمعرفة العميقة.

والنقد في هذا الإطار، لا يتجه إلى الدحض والنقض، وإنّما لتوليد رؤى وأفكار وصيغ جديدة، تحرّك الراكد وتستفز الساكن، وتدفع الجميع نحو المزيد من الحوار والتلاقي. وذلك لأنّ النقد ـ على حد تعبير المفكر علي حرب ـ هو اجتراح ممكنات للتفكير، بتشكيل موضوعات جديدة أو افتتاح حقول جديدة تتغير معها علاقتنا بالمسائل المطروحة، بقدر ما تفضي إلى فتح علاقات مغايرة مع الحقيقة أو إلى استخدام أدوات معرفية تغير تعاملنا مع المعرفة بالذات. بهذا المعنى فإنَّ النقد هو أبعد ما يكون عن النفي. إنّه لا يقوم على دحض المقولات واكتشاف الأخطاء، بقدر ما هو فاعلية فكرية تتيح، عبر استنطاق الخطابات وتأويلها، أو عبر الحفر في طبقات النصوص وتفكيك أبنيتها، تجديد القول ومضاعفة النص، بإشعال بؤرة للأسئلة، أو بافتتاح منطقة لعمل الفكر، أو بانتهاج منحى مغاير في التفكير، أو بابتداع ممارسة فكرية جديدة.

وهكذا لايتحول النقد إلى ممارسة عشوائية، قوامها النقض والاستفزاز، وإنما هو عملية قصدية وواعية تتجه إلى اكتشاف مساحات جديدة للنظر والتفكير، وحقول مميزة للعمل والحركة، وآفاق راهنة للتطلع وبلورة الطموح.

٣ ـ تنمية القناعات والمساحات المشتركة: فالقرآن الحكيم يعلّمنا أنّ الحوار يستهدف الانطلاق من القواسم المشتركة، ويسعى عبر آلياته وأطره إلى تنمية المساحات المشتركة والعمل على تفعيلها. وبالتالي فإنّه حوار لا يستهدف الإفحام والقطعية وإنما التواصل والتعايش.

لذلك فإن الجهود الوطنية والاجتماعية، من الأهمية بمكان أن تتجه صوب تنمية المشاركات وضبط عناصر التمايز والاختلاف، والعمل على تفعيل تلك

المشتركات، حتى تتوفر في الفضاء الاجتماعي حقائق ووقائع جديدة قوامها التواصل والتضامن والتعايش، وعلى ضوء هذا نصل إلى حقيقة أساسية وهي أنّ مجابهة ثقافة الكراهية في الفضاء الاجتماعي، تتطلّب كسر حاجز الجهل المتبادل وتوسيع دوائر المعرفة المتبادلة، وإطلاق مشروعات ومبادرات للحوارات المستديمة التي لا تستهدف الإفحام والمماحكة، وإنما توفير مناخ إيجابي لتطوير العلاقات الداخلية في المجتمع الواحد، والعمل على تنمية المشتركات وتفعيل عناصرها.

وذلك من أجل أن نخلق حقائق مجتمعية مضادة للقطيعة ومحفزة على التفاهم والتلاقي على قاعدة تنظيم دوائر الاختلاف وتحفيز خيارات الوحدة والوئام الاجتماعي.

نقد الطائفية

ثمة سباق محموم ومريب في آن في الساحات العربية والإسلامية التي يتواجد فيها تعدديات دينية ومذهبية. فجميع الأطراف المذهبية اليوم، تتحدث عن مظلومية قد لحقت بها، وتعمل في ظل هذه الظروف لإنهاء هذه المظلومية والقبض على حقائق الإنصاف التي افتقدتها منذ فترة زمنية طويلة.

وهذا المنطق لا يقتصر على فئة دون أخرى، بل هو يشمل جميع الفئات والمكونات.

والذي يثير الهلع والخوف على حاضر ومستقبل هذه المجتمعات والأوطان، هو شعور الجميع أنّ حقه المغتصب موجود لدى الطرف والمكون الآخر. فالجميع يطالب الجميع، والكل يشعر بالظلم من الكل. ونحن هنا لا نود التدقيق في هذه الادعاءات ومدى صوابيتها وأحقيتها، وإنّما ما نودّ التأكيد عليه وإبرازه



أنّ هذا السباق المحموم نحو الصراعات الطائفية والفتن المذهبية، لا يستثني أحداً. فالطرف الغالب والمسيطر يعمل على إدامة سيطرته، دون الالتفات إلى حقوق الأطراف والمكونات الأخرى.

والأطراف المغلوبة تشعر أنّ هذا الزمن بتحولاته المتسارعة هو الزمن النموذجي للمطالبة بالإنصاف والحقوق. وكلّ طرف يعمل عبر وسائل عديدة لإبراز أحقيّته، وأنّ حقوقه المستلبة هي موجودة لدى الطرف والمكوِّن الآخر. مما يوفر للسجالات المذهبية والفتن الطائفية، أبعاداً أخرى، تمس الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل المجتمعات التي تحتضن تعدّديات وتنوعات دينية ومذهبية. ونحن نعتقد أنّ استمرار عمليات التحريض الطائفي، ودفع الأمور نحو الصدام بين أهل الطوائف والمذاهب، هو مضرٌّ للجميع ولا رابح من وراءه.

لأنّ الحروب الطائفية لها دينامية خطيرة، لا يمكن لأي طرف أن يتحكّم فيها. لهذا فإنّنا نرى أنّ اللعب بالنار الطائفية، من المخاطر الجسيمة التي تلقي بشررها على الجميع.

وفي سياق نقد الطائفية في مجتمعاتنا، وضرورة العمل على إيقاف الفتن الطائفية المقيتة نودّ التأكيد على النقاط التالية:

١ - من الضروري التفريق بين حالة التمذهب الكلامي والفقهي وبين النزعة الطائفية. فمن حقّ الجميع في الدائرة الإسلامية والإنسانية، أن يلتزم بمدرسة عَقَديّة أو فقهيّة، لأنّ عملية التمذهب الفقهي هي من خواص كل إنسان.

ولا يحق لأي إنسان أن يعارض خيارات الإنسان الآخر (الفردية). وهذا الحق ينبغي أن يكفل للجميع، بصرف النظر عن نظرتنا وموقفنا من الحالة المذهبية التي تمذهب بها هذا الإنسان أو ذاك. لأن الإنسان بطبعه ميال ونزّاع إلى تعميم

قناعاته ومرتكزاته العقدية أو الفلسفية، ولكن هذا الميل والنزوع لا يشرّع لأي إنسان، أن يمارس القسر والفرض لتعميم قناعاته وأفكاره.

فالتمذهب حالة طبيعية في حياة الإنسان، وهي من خواصه كفرد في الوجود الإنساني. ولكن إذا تطورت عملية النزوع والميل لتعميم القناعات إلى استخدام وسائل العنف بكل مستوياتها، حينذاك تتحول حالة التمذهب الطبيعية والسوية إلى نزعة طائفية مقيتة ومرفوضة.

فرفضنا للنزعات الطائفية، لا يعني بأي حال من الأحوال، رفضنا لحالات التمذهب والالتزام القيمي لكل إنسان. فمن حق الإنسان ـ أي إنسان ـ أن يلتزم برؤية ومنظومة فكرية ومذهبية معينة، ولكن ليس من حقه أن يقسر الناس على هذا الالتزام وهذه الرؤية. لأنّ عملية القسر والعنف في تعميم قناعات وعقائد الذات، هي ذاتها النزعة الطائفية، التي تشحن النفوس والعقول بأغلال وأحقاد تجاه الطرف المذهبي أو الطائفي الآخر.

لهذا فإنّنا نعتقد وعلى ضوء هذه الرؤية التي تميّز بين حالة التمذهب والحالة الطائفية. أنّ التعددية الدينية والمذهبية في أي مجتمع، ليس مشكلة بحدّ ذاتها، بل هي معطى واقعي إذا تم التعامل معه بحكمة وبوعي حضاري، يكون عامل إثراء لهذا الوطن أو ذاك المجتمع.

وإنّ المشكلة الحقيقية تبدأ بالبروز، حينما تفشل النخب السياسية والثقافية من التعامل الإيجابي مع حقائق التعدد الديني والتنوع المذهبي.

٢ - إنّ النزوع إلى تفسير الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتنا وفق النسق الطائفي والمذهبي، يساهم في خلق المزيد من التوترات والتشنجات.



إذ يعمل البعض ووفق رؤية أيديولوجية مغلقة، إلى التعامل مع المجتمعات المذهبية، وكأنها مجتمعات ذات لون واحد ورأي واحد، وتسعى جميعها من أجل أجندة واحدة. فيتم التعامل مع هذه المجتمعات، وكأنّها حزب شموليّ لا يمكن أن تتعدد فيه الآراء أو تتباين فيه المواقف. ومهما حاولت لإعادة الأمور إلى ميزانها الموضوعي على هذا الصعيد فإنك تُقابَل بالاتهامات وسوء الظن الذي يسوغ لصاحب التحليل أو الموقف الأيديولوجي الذي لا يتزحزح حتى ولو كانت الحقائق مناقضة لهذا الموقف.

فنحن كآحاد بصرف النظر عن عقائدنا ومذاهبنا، نتتمي إلى جماعات وانتماءات متعددة بدون شعور بأنّ هذه الانتماءات مناقضة لبعضها البعض. فانتماءات الإنسان المتعددة تتكامل مع بعضها البعض. وإذا كان أبناء الوطن الواحد متمايزين في دائرة من دوائر الانتماء المتعددة، هذا لا يعني أنّ جميع مصالحهم متناقضة أو أنهم أعداء أبديون لبعضهم البعض. وعلى ضوء تجارب العديد من المجتمعات المتعددة، نصل إلى هذه الحقيقة وهي: أنّ استخدام العنف القولي أو الفعلي ضد المخالف أو المختلف، لا ينهي ظاهرة التنوع المذهبي من الوجود الاجتماعي، بل يزيدها تصلباً ورسوخاً.

٣ - لعلّ من المفارقات العجيبة والتي تحتاج إلى المزيد من الفحص والتأمل، هو أنّ الأفراد أو الجماعات المتشددة مذهبياً والمغالية طائفياً، والتي تعلن صباح مساء أهمية الحفاظ على الأمة ووحدتها ورفض المؤامرات الأجنبية التي تستهدف راهن ومستقبل الأمة. فهي جماعات توغل في عمليات الخصومة والعداوة مع المختلف المذهبي، دون أن تسأل نفسها أنّ إيغالها في هذه الخصومة هي الثغرة الكبرى الذي ينفذ منها أعداء الأمة.

فالأطراف والإرادات الطائفية المتصادمة، والتي تدفع الأمور بكل الوسائل



لإدامة التوتر الطائفي هي المسؤولة عن توفّر المناخ لتأثيرات ونجاح الأجنبي في مؤامراته على الأمة الإسلامية.

لأنّ الشرخ الطائفي هو من نقاط الضعف الكبرى في جسم الأمة، والذي من خلالها ينفذ خصوم الأمة، ويديمون ضعفها وتراجعها الحضاري والسياسي. وإنّ كل من يساهم في تعميق الشرخ الطائفي في الأمة، مهما كانت نيته ودوافعه، هو يساهم بشكل موضوعي في توفير القابلية لكي يتمكن الأجنبي في إنجاح خططه ومؤامراته على راهن ومستقبل الأمة.

لهذا، فإنّنا ينبغي أن لا نتساهل في أمر الفتن الطائفية أو نتعامل معها بعقلية منغلقة تساهم بدورها في عمليات التأجيج والتحريض.

إنّنا ومن منطلق مبدئي نرفض عمليات التحريض الطائفي، ونعتبر هذه العمليات مهما كان صانعها، من الأمور التي تمهّد الطريق للقوى الأجنبية للسيطرة على مقدّرات وثروات المسلمين. فالفجور في الخصومة واستسهال الطعن في عقائد الناس وسوء الظن بالآخرين كلّها تقود إذا سادت العلاقة بين مكونات الأمة والمجتمع إلى الاهتراء والتآكل الداخلي مما يسهّل عملية السيطرة الأجنبية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي خاتمة المطاف نقول: إنّ الأزمات الطائفية بكلّ مستوياتها لا تربح أحداً، وإنّ جميع الأطراف هم متضررون من تداعيات هذه الأزمات.

وإنّنا جميعاً مسؤولون ومطالَبون للعمل من أجل وأد الفتن الطائفية ومعالجة موجباتها وآثارها. وإنَّه لا خيار أمامنا جميعا إلا أوطاننا، ونسج علاقات إيجابية بين مختلف مكونات الوطن والمجتمع.



نحو معركة ثقافية ضد الإرهاب

دائماً الظواهر المجتمعية التي لا تُعالَج من جذورها وأسبابها الأساسية، تعود للظهور والبروز من جديد، وقد تكون بزخم وفعالية أكثر من السابق. وذلك لأنّ معالجة النتائج وملاحقة الظواهر الخارجية للمشكلة، لا تنهي الأسباب الحقيقية والجوهرية لنشوء المشكلة والأزمة. لذلك فإنّها تتحيّن الفرصة للبروز من جديد.

وظاهرة الإرهاب من الظواهر المرَضيّة الخطيرة، التي لا يمكن القضاء عليها، إلا بالقضاء على أسبابها الحقيقية وجذورها الثقافية والفكرية التي تغذّيها باستمرار بأسباب الوجود والحياة.

فالمعالجات الأمنية ضرورية، إلا أنّها ليست كافية لدحر ظاهرة الإرهاب من الفضاء الاجتماعي. وهي (المعالجات الأمنية) بحاجة بشكل دائم إلى جهود وطنية ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية، لمحاصرة هذه الظاهرة، وإنهاء جذورها الأساسية. وما نود في هذا السياق أن نوضحه، هو الجهد الثقافي والفكري الضروري لإنهاء ظاهرة الإرهاب من الفضاء الاجتماعي.

إنّ العلاقة بين ظاهرة الإرهاب في فضائنا والثقافة، هي علاقة السبب بالنتيجة. بمعنى أن دراسة متأنية ودقيقة لهذه الظاهرة والبشر الذين ينتمون إليها، تجعلنا نعتقد أن السبب الحقيقي الذي دفع حفنة من الشباب للانتماء إلى هذه الظاهرة، والاشتراك في أعمال عنف وإرهاب ضد المجتمع ومنشآته الحيوية هو سبب ثقافي ـ ديني. بمعنى أنّ هؤلاء الشباب تربوا على نمط ثقافي معين، يستمد رؤاه الأساسية من فهم معين للدين، هو الذي دفعهم، وهو الذي شكّل الحاضنة الأساسية لهؤلاء الشباب. وهذا الذي يجعلنا نفسر انتماء بعض الإرهابيين إلى عوائل ميسورة اقتصادياً، أو ذات الشاب يتحمل مسؤولية وظيفية ذات راتب أو مردود مجزٍ. فالسبب الاقتصادي بالنسبة إلى هؤلاء، ليس سبباً مباشراً وجوهرياً

لانتمائهم لظاهرة العنف والإرهاب. وإنما هو السبب الثقافي ـ الديني، الذي دفعهم إلى ركوب موجات العنف والإرهاب، والمساهمة في تدمير مكاسب الوطن وقتل الأبرياء من المواطنين.

ولا يمكننا بأيّة حال من الأحوال، إنهاء ظاهرة العنف والإرهاب، إلا بخوض معركة حقيقية وجادة وشجاعة على الصعيد الثقافي والفكري والمعرفي ضد ظاهرة الإرهاب وكل أسبابها المباشرة وغير المباشرة.

وبدون خوض هذه المعركة المصيرية، لن نتمكن من القضاء على هذه الآفة الخطيرة، وسيتعرض وطننا ومجتمعنا بين الفينة والأخرى لعمل إرهابي، يروّع الآمنين، ويقتل الأبرياء، ويدمّر بعض المكتسبات والمنشآت.

وفي تقديرنا أنّ التأخّر عن دخول المعركة الثقافية والفكرية ضد الإرهاب، سيعرّض وطننا للعديد من الهجمات الإرهابية. لذلك نحن بحاجة ماسّة وبشكل سريع للانخراط في مشروع ثقافي وطني، يستهدف تعرية الظاهرة الإرهابية على هذا الصعيد، وتفكيك الحوامل والحواضن الثقافية والفكرية التي تغذّي هذه الظاهرة، وتشكلها اجتماعياً وثقافياً. فالمسافة جد قصيرة بين الثقافة المتطرفة والمتشددة والتي تستسهل التكفير والمفاصلة الشعورية والعملية مع الآخرين وظاهرة العنف والإرهاب. ولا يمكن القضاء النوعي على ظاهرة العنف والإرهاب، في مجتمعنا، إلا بالقضاء على تلك الثقافة التي تسوّغ القتل، وتبرّر الإرهاب وتمدّه بغطاء شرعي. وعلى ضوء هذه الحقيقة نستطيع القول: إنّ استمرار المعالجة الأمنية وحدها، لن ينهي هذه الظاهرة، بل قد يمدّها ببعض مبررات الاستمرار.

والحاجة ماسة اليوم لإسناد المعالجة الأمنية، بمعالجة ثقافية وفكرية حقيقية وجادة، ولا تساوم على هذا الصعيد. وإذا أردنا أن نوضح ما نريد قوله على هذا



الصعيد، فإنّنا نقول: إنّ التجربة المصرية لم تتمكن من تحقيق إنجازات حقيقية وجوهرية في مشروع محاربة العنف والإرهاب إلا بعد أن تضافرت الجهود وتبلورت الإرادة الوطنية في اتجاه إسناد المعالجات الأمنية بمشروع ثقافي ـ تنويري يدحض حجج الإرهابيين ويرفع الغطاء الديني عنهم ويسحب البساط من تحت أرجلهم على هذا الصعيد. ولولا انخراط التجربة المصرية في مشروع محاربة الإرهاب على الصعيد الثقافي والفكري، لاستمرت هذه الظاهرة في حصد أرواح الأبرياء وتدمير مكتسبات الشعب المصري.

لذلك فإنّنا لا يمكن أن نحقّق انتصاراً كاسحاً ضد ظاهرة العنف والإرهاب، إلا بخوض معركة ثقافية حقيقية ضد هذه الظاهرة وأسبابها الثقافية وعواملها الفكرية. وفي هذا السياق من الأهمية بمكان التأكيد على النقاط التالية:

١ ـ إنّ ظاهرة العنف والإرهاب التي نواجهها في وطننا ومجتمعنا، بالإمكان توصيفها بأنّها من الظواهر التي تنتمي إلى حقل وظاهرة (العنف الديني). حيث تستند هذه الظاهرة إلى تفسير ديني معيّن، وتعمل على استقطاب الشباب للانخراط في مشروع العنف والإرهاب بشعارات ومقولات دينية. لذلك فإنّنا لا يمكن مواجهة هذه الظاهرة على نحو فعّال، إلا بإعادة صوغ المفاهيم الدينية السائدة، وغرس القيم والحقائق الدينية المضادة لظاهرة وسلوك العنف والإرهاب. كقيم الحوار والتسامح والاعتراف بالتعدّدية والآخر وصيانة حقوق الإنسان. فمواجهة أشكال العنف الديني بحاجة إلى جهد فكري وثقافي حقيقي، لتحرير المجال الديني من كلّ مقولات التطرّف والغلو والتعصب، التي هي في المحصلة الأخيرة من حواضن العنف والإرهاب. فإنهاء مقولات التطرف والغلو والتعصب، من الفضاء الثقافي والديني، هو المقدمة الضرورية لإنهاء ظاهرة العنف والإرهاب من الفضاء الاجتماعي. ولا يكفي على هذا الصعيد



من نفي صلة الإسلام بهذه الأعمال والممارسات، وإنّما الأمر بحاجة إلى صياغة رؤية دينية جديدة، تمارس القطيعة التامة مع كل حقائق وأشكال الغلوّ والتعصّب، وتعمل على إرساء معالم الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر في الفضاء الاجتماعي.

٢ ـ إن القضاء على ظاهرة الإرهاب، يتطلّب مشاركة جميع الفعاليات والتعبيرات الاجتماعية والوطنية في هذه المعركة.

وذلك بفسح المجال لها لتعرية كل الجذور والجهات والحوامل، التي اشتركت بشكل أو بآخر في صنع هذه الآفة الخطيرة.

فلا تنتهي الظاهرة لو تم القضاء فقط على ذلك الشاب الذي يحمل الرشاش، بينما الإنسان الذي حوّل هذا الشاب من شاب وديع إلى وحش مفترس يقتل بلا رحمة، ويفجّر بلا قلب، حرّ طليق ويباشر دوره في خلق الشباب المتطرف والمتعصب. إنّ مواجهة الإرهاب تتطلب قرارات وسياسات شجاعة، تذهب إلى العوامل والأسباب التي خلقت هذه الظاهرة، وتعمل على تفكيكها وإنهاء خطرها. وإن أي تهاون على هذا الصعيد، سيكلّف الأُمّة المزيد من القتل والدماء. ونحن هنا لا نستعدي السلطات على أحد، وإنما نقول إننا بحاجة إلى مكاشفة تامة وشجاعة كافية لإنهاء خطر هذه الآفة السامة.

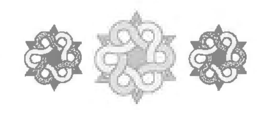
٣ ـ إنّ القضاء على ظاهرة العنف والإرهاب في مجتمعنا، مرهون إلى حد بعيد في تقديرنا إلى مستوى عزمنا وإصرارنا على تفكيك البنية الفكرية والثقافية التي تنتج هذه الظاهرة، وتغذّيها باستمرار. وليس خافياً على أحد، وجود بنية معرفية متكاملة، تغذّي الإرهاب، وتحث على العنف، ومواجهة الإرهاب تقتضي بشكل أساسي تفكيك البنية الثقافية التي تقف وراء هذه الظاهرة.



وعملية التفكيك تتحرك في سياقين أساسيين: سياق النقد والتفكيك لكل الحواضن الثقافية التي تشرع للإرهاب وتغذي العنف وتسوغ القتل، وسياق بناء منظومة مفاهيمية ـ ثقافية جديدة، على أنقاض تلك الثقافة المتطرفة.

وبناء منظومة ثقافية جديدة، تستلهم من قيم الإسلام وحضارته مفرداتها، بحاجة إلى سياسة وطنية متكاملة، بحيث تكون كلّ المؤسسات والهياكل والقرارات منسجمة ومضامين المنظومة المفاهيمية الجديدة. فلا نبذ حقيقي للتعصب، إلا بفسح المجال لكلّ التعبيرات لكي تعرّف بنفسها، وتمارس دورها في صياغة الواقع الاجتماعي والوطني. ولا إنهاء للغلو إلا بغرس قيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان والاعتراف بالآخر وجوداً ورأياً. ولا تقويض للتطرّف والإرهاب، إلا بصيانة حقائق التعددية والحرية والمساواة.

وجماع القول: إنّنا أحوج ما نكون اليوم، وفي إطار مواجهة خطر الإرهاب، إلى المشروع الثقافي الوطني الجديد، الذي يدشّن مرحلة جديدة، نتجاوز من خلالها أنماط التفكير الآحادي وسياقات النبذ والإقصاء والاستبعاد، وبناء منظومة قيمية ومفاهيمية جديدة، تنبذ العنف وتفكك بنيته، وتحارب الإرهاب في جذوره وحوامله ونتائجه. فمعركة الوطن القادمة، هي معركة الثقافة والفكر ضد الإرهاب في كل مراحله وأطواره.



الفصل الثالث

في سبيل مواطَنة جامعة

بناء المواطنة

لعلّ من الطبيعي القول ووفق التسلسل المنطقي، إن المسؤول الأول عن تفجّر الأوضاع السياسية والأمنية في أكثر من بلد عربي، هو غياب المواطن، وبما يحمل هذا المفهوم من حمولة قانونية وحقوقية. فالمجتمعات العربية التي تفجّرت فيها الأوضاع على نحو غير مسبوق، هي المجتمعات، التي يغيب فيها مفهوم وحقائق المواطن، أو يتم الانتقاص اليومي من حقوقه وامتهان كرامته. فأبناء المجتمع وفق الرؤية القانونية والحقوقية، ليسوا سديماً بشرياً، وإنّما هم كيان اجتماعي متضامن ومتكامل وفق رؤية أو منظومة قانونية وحقوقية متكاملة. وإنّ استمرار هذا الكيان يعود إلى استمرار هذه المنظومة القانونية التي تعطي لنمط العلاقة القائم بين مجموع أفراد المجتمع صفة مواطن بكل مضمونها الحقوقي على المستويين المعنوي والمادي.

وإنّ الإنسان حينما يفقد هذه الصفة أو الحقيقة، فهو يخسر كل شيء، ويصبح ريشة في مهب الريح. فحينما يفقد ابن المجتمع والوطن، صفة وحقيقة أنه مواطن، فهو يفقد في حقيقة الأمر كلَّ شيء، وحينما يفقد الإنسان كلَّ شيء فهو يعمل على مخاصمة واقعه ومعاندة الأسباب التي أوصلته إلى هذا الحضيض. وحينما تكون هذه العملية (أي عملية افتقاد الإنسان صفة أنه مواطن) عامة ويشعر بها غالبية الشعب، فإنّ موجبات الفعل المعارض والمطالب بتغيير كلّ

المعادلات القائمة هي الحاكمة والمسيطرة.

وأعتقد أنّ الشعوب العربية التي خرجت إلى الشوارع تطالب بحقوقها، وتعمل بوسائلها السلمية والحضارية لرفع الظلم والحيف عنها، هي شعوب عانت إما من غياب حالة المواطنة في علاقتها وحقوقها مع مؤسسة الدولة، أو كانت تعاني بشكل يومي من انتقاص حقوقها وامتهان كرامتها، وأنه لا نصيب حقيقي لها من قيمة المواطنة. لهذا فهي تتحرّك في الشارع وتطالب بإصلاح أوضاعها، لكي تعود إلى مواطنتها، وحتى تنتقل من حالة السديم البشري إلى الكيان الاجتماعي المسيج بحقوق وواجبات المواطنة.

من هنا فإنّ الشعوب العربية التي خرجت في بعض الدول العربية بالملايين للمطالبة بحقوقها وكرامتها، فهي لم تخرج من أجل تدمير اقتصاد بلدها، ولم تخرج من أجل الاقتتال الداخلي بين مكوناتها وتعبيراتها، ولم تطالب بحقوقها من أجل إفشال دولتها أو لتوفير المناخ الإقليمي والدولي لمضاعفة الضغوط على دولتها، وإنما خرجت لكي تقبض على حقيقة المواطنة التي انتزعت منها، وتطالب بحقوقها من أجل أن تكون العلاقة بين كل الشعب ودولته قائمة على المواطنة المرتكزة على منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات، وتحرك الشعب وقدّم التضحيات الجسام من أجل أن لا تستمر علاقة الاستزلام، لأنها علاقة تدمر الأوطان والمجتمعات.

وعليه فإن المجتمع الذي تتوفر فيها كل حقائق ومتطلبات المواطنة، فهو يعيش الاستقرار العميق، ويشعر بانسجام كامل في خياراته بينه وبين الدولة التي ينتمي إليها.

أما المجتمع الذي لم تتوفر فيه لأي سبب من الأسباب حقائق ومتطلبات المواطنة، فإنه يعيش القلق والاضطراب وتتراكم فيه عناصر ومقتضيات الفجوة بينه وبين الدولة بكل مؤسساتها وهياكلها.

لهذا فإن طريق الاستقرار الحقيقي والعميق لكل مجتمعاتنا ودولنا، هو الذي يمر عبر تحقيق وإنجاز مفهوم المواطنة، في نمط العلاقة، وفي تحديد منظومة الحقوق والواجبات. ودون ذلك ستبقى الأمور معرضة للاهتزاز والاضطراب. وإن انجاز مفهوم المواطنة هو الذي يعطي الهيبة والعزة للدولة، بدون اضطرار لاستخدم آليات القهر والقمع.

وحينما ينجز مفهوم المواطن، تتمكن مجتمعاتنا من إنجاز وتحقيق مجتمع المواطنين، الذي يحترم كل الخصوصيات الفرعية، دون أن يوصله هذا الاحترام إلى الانغلاق والانكفاء والانحباس. وحينما تكون العلاقة بين المجموعات البشرية التي يتشكل منها المجتمع، قائمة ومستندة إلى مفهوم المواطنة دون افتئات على دوائر الانتماء الأخرى، حينذاك نستطيع القول إنّ هذا المجتمع تمكّن من التغلّب وقهر كل نقاط ضعفه الداخلية، وأنه خطا الخطوة الأولى في مشروع بناء تقدمه وازدهاره على أسس صلبة ومتينة.

وعلى هذا الأساس كما يقرر المفكر الفرنسي (جورج بوردو) تفترق الديمقراطية المحكومة عن الديمقراطية الحاكمة. الأولى قائمة على أساس شعب من المواطنين فتكون غايتها أن تحكمه حكماً مناسباً للمجتمع القائم فعلاً بصرف النظر عما يريده الشعب الحقيقي. أما الديمقراطية القائمة على أساس الشعب الحقيقي فتكون غايتها خلق عالم جديد. عالم متحرر بديل عن الواقع تشبع فيه الاحتياجات الفعلية للشعب. ديمقراطية تكون القرارات فيها خاضعة لتلك الاحتياجات.

لهذا فإننا نرى أنّ الأولوية في كل بلدان العالم العربي في هذه اللحظة الزمنية، هي في بناء المواطنة، بحيث تكون هي أساس الحقوق والواجبات.

فهي خط الدفاع وهي مصدر الاستقرار الحقيقي في كل المجتمعات والأوطان،



وبدونها لن تتمكن كل الأسلحة العسكرية من حماية الأمن والاستقرار. وإن مفارقات المواطنة في واقعنا العربي العام كالاستبداد والتعصب والتطرف، هي المسؤولة بشكل أو بآخر عن الأوضاع الحالية التي يعيشها العرب وتشهدها العديد من الدول العربية. ولا خيار أمامنا إذا أردنا الأمن والاستقرار إلا الالتزام بمقتضيات المواطنة، وصيانة كل الحقوق المترتبة على ذلك. فإعادة الاعتبار إلى إنساننا، عبر الاعتراف بمواطنيّته الكاملة بدون نقيصة، هي البداية الحقيقية لإصلاح الأوضاع في العالم العربي.

وإنّ بناء المواطنة وصياغة العلاقات الداخلية للمجتمع والوطن الواحد، على أسس المساواة والعدالة، هو الذي يساهم بشكل كبير في ضبط الاختلافات والتباينات، وفي جعل الحوار والتواصل متّجهاً صوب القضايا الحيوية والنوعية.

وإنّ المواطنة ليست هوية جامدة، وإنما هي حيوية ومفتوحة على جميع الروافد، وتستفيد من كل الاجتهادات والآراء وذلك لإثراء مضمونها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية والإنسانية. وإن المواطنة بقيمها وحقوقها وواجباتها ومسؤولياتها، هي حجر الأساس لتطوير الأوضاع السياسية والقانونية وتجديد الحياة السياسية والثقافية، وتنمية مقومات وعوامل السلم الاجتماعي وتعزيز الوحدة الداخلية.

ومن الضروري في هذا السياق، أن نولي جميعاً اهتماماً فائقاً بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع، والعمل على تنقيته من كلّ عناصر الإقصاء والتهميش وسوء الظن وغياب أشكال الاحترام المتبادل. فالمجتمع القادر على بناء مواطنة حقيقية، هو ذلك المجتمع الذي يتكوّن من مواطنين يحترم كلّ فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بقيم التسامح واحترام التعدد والتنوع وحقوق الإنسان، ويعملون معاً لتوطيد أركان الفهم والتفاهم، والتلاقي والتعاون، والأمن والاستقرار.

العالم العربي والحكم الرشيد

يعيش العالم العربي بكلّ دوله وشعوبه اليوم، الكثير من التحوّلات والتطورات المتسارعة. حيث دُشّنت لحظة سقوط نظام بن علي في تونس عملية التغييرات والتحوّلات التي لا زال تأثيرها ممتداً ومتواصلاً في كلّ أرجاء العالم العربي بمستويات وأشكال متفاوتة ومختلفة. ولا ريب أنّ ما يجري من أحداث وتطورات في بعض البلدان العربية، هو مذهل وغير متوقع وكل المعطيات السابقة، لا تؤشّر أنّ ما حدث سيكون قريباً.

لهذا فإنّ كلّ هذه التطورات والتحولات هي بمستوى من المستويات مفاجِئة للجميع.

فالفكر السياسي العربي وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان يبشّر بأن الثورات والانتفاضات الشعبية لم تعد هي وسيلة التغيير السياسي في المنطقة. وإن ثورة ١٩٧٩ م في إيران هي آخر الثورات الشعبية في المنطقة.

لذلك، فإنّ النُّخَب السياسية في العالم العربي بكلّ أيديولوجياتها وخلفياتها الفكرية، كانت تعيش حالة من اليأس تجاه قدرة الشعب أو الشعوب العربية من إحداث تحولات دراماتيكية في واقعها السياسي وواقع المنطقة بشكل عام. ولكن جاءت أحداث وتطورات وتحولات تونس ومن بعدها مصر، لكي تثبت عكس ما كانت تروّجه بعض الأيديولوجيات والنُخَب تجاه الجماهير وقدرتها على إحداث تغيير سياسي في واقعها العام. والملفت للنظر والذي يحتاج إلى الكثير من التأمل العميق هو أنّ جيل الشباب، أي جيل الإعلام الجديد من الفيسبوك وتوتير ويوتيوب هو الذي قاد عملية التغيير، وهو الذي تمكّن من تحريك الشارع العام في تونس ومصر. فالجيل الجديد الذي كانت تصفه بعض النخب والجماعات، بأنه جيل ترعرع بدون قضية عامة يسعى من أجلها ويناضل



في الدفاع عنها عكس أجيال الخمسينيات والستينيات، هو الذي قاد عملية التغيير، وبوسائله السلمية استطاع أن يحرّك كل النخب وكل شرائح وفئات المجتمع الأخرى.

لهذا فإنّ ما حدث ويحدث في العالم العربي اليوم هو مذهل، وقد أنهى حقبة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث كان الغرب ينظر إلى شرائح المجتمعات العربية المختلفة بوصفها مشروعاً قائماً أو محتملاً للإنسان الإرهابي الذي يفجّر نفسه ويقوم بأعمال عنفيّة لا تنسجم وقيم الدين وأعراف العالم العربي وتقاليده الراسخة.

فما جرى في تونس ومصر، حيث حضر الشباب، ومارس حقّه بالتعبير عن الرأي، أنهى على المستوى الاستراتيجي حقبة بقاء الشباب العربي تحت تهمة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

فالنموذج الجديد الذي قدّمه الشباب العربي في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية التي تشهد حراكاً اجتماعياً وسياسياً ومطلبياً هو أنه جيل يستحق أن يعيش حياة كريمة وأن تعاطيه الشأن العام عبّر عنه خارج الأطر والأحزاب الأيديولوجية، وإنما مارسه بطريقته الخاصة والمذهل في الأمر أنّ هذه الطريقة غير المتوقعة هي التي آتت أكلها، ونجحت في إحداث تغييرات وتحولات سياسية واجتماعية كبرى في أكثر من بلد عربي. لهذا فإننا نعتقد أنّ المنطقة العربيّة بأسرها، تعيش مرحلة جديدة على أكثر من صعيد. وما نودّ أن نؤكّد عليه في هذا السياق هي النقاط التالية:

١ - إنّ المجتمعات والشعوب العربية تستحق حكومات وأنظمة سياسية متطورة ومدنية، وتفسح المجال للكفاءات الوطنية المختلفة للمشاركة في تنمية الأوطان العربية وتطويرها على مختلف الصعد والمستويات.

والذي يلاحظ أنّ الدول العربية التي كانت أو لا زالت في منأى من موجة المطالبة بالإصلاحات والتغييرات، هي تلك الدول التي تعيش في ظل أنظمة وحكومات فيها بعض اللمسات أو الحقائق الديمقراطية، أو تمكّنت من حل بعض مشاكل شعبها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فإننا نعتقد أن هذه الموجة ستطال بشكل أو بآخر كل الدول والشعوب العربية.

ونحن نعتقد أنّ مسارعة الدول العربية في القيام بإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية، سيقلّل من فرص خروج الناس إلى الشارع إلى المطالبة بحقوقهم. وما جرى في تونس ومصر يوضح بشكل لا لبس فيه أنّ المجتمعات العربية تستحق أوضاعاً سياسية واقتصادية وقانونية أفضل مما تعيشه الآن.

٢ ـ إنّ التحولات السياسية الكبرى التي تحققت في تونس ومصر، وموجاتهما الارتدادية في أكثر من بلد عربي، تجعلنا نعتقد وبعمق أن المشاكل الكبرى وبالذات على الصعيد السياسي متشابهة في أغلب الدول العربية. فالحكومات والأنظمة السياسية في هذه الدول هي أنظمة ذات قاعدة اجتماعية ضيّقة، مع تضخّم في أجهزتها الأمنية التي تمارس الإرهاب والقمع بكلّ صوره وأشكاله، مما زاد من الاحتقانات، وراكم من المشكلات البنيوية التي يعيشها المجتمع والدولة في هذا البلد العربي أو ذاك.

وبفعل هذه الحقيقة تمكّنت هذه الدول التسلطية من إفراغ كلّ الأشكال والحقائق الديمقراطية الموجودة في أكثر من بلد عربي من مضمونها الحقيقي، حتى أضحت نموذجاً صارخاً للمقولة التي أطلقها المفكر المصري (عصمت سيف الدولة) بالاستبداد الديمقراطي. فالأشكال الديمقراطية أصبحت عبئاً حقيقياً على المجتمعات العربية ونخبها السياسية والاجتماعية والثقافية، لأنّه باسم الديمقراطية يتمّ تأبيد السلطة واحتكار عناصر القوة وتستفحل من جراء

هذا كلّ أمراض الاستبداد والديكتاتورية.

٣ - إنّ الإصلاح السياسي الذي نراه أنه جسر عبور لكلّ الدول العربية إلى مرحلة جديدة، تؤهلها لتجاوز بعض مشكلاتها، ومعالجة أزماتها الداخلية، ويحصّنها من خلال تطوير علاقة الدولة بمجتمعها تجاه كل التحديات والمخاطر. أقول إنّ هذا الإصلاح السياسي هو ضرورة حكومية ـ رسمية، كما هو حاجة وضرورة مجتمعية.

فهو (الإصلاح) ضرورة للحكومات العربية لتجديد شرعيّتها الوطنية وتوسيع قاعدتها الاجتماعية ولكي تتمكّن من مواجهة التحديات المختلفة. كما هو ـ أي الإصلاح ـ ضرورة وحاجة للمجتمعات العربية، لأنّه هو الذي يخرج الجميع من أتون التناقضات الأفقية والعمودية الكامنة في قاع المجتمعات العربية، وهو الذي يصوغ العلاقة بين مختلف المكونات على أسس الاحترام المتبادل والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

ومن المعلوم أنّ الانغلاق في السلطة سمة من سمات الدولة التسلطية (على حد تعبير خلدون النقيب في كتابه: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ـ دراسة بنائية مقارنة).

وهو يعبّر عن حالة غير طبيعية في مسيرة الدولة الحديثة، هي حالة التماهي بين السلطة والدولة. لهذا فإنّ العالم العربي بحاجة إلى أنظمة سياسية حديثة تستجيب لشروط العصر ويتناسب والدينامية الاجتماعية المتدفقة.

٤ - إنّ التجارب والتحولات السياسية الكبرى، تجعلنا نعتقد أنّ الشيء الأساسي الذي يجعل عمر الدول طويلاً وممتداً عبر التاريخ، ليس هو ترسانتها العسكرية وموقعها الجغرافي والاستراتيجي، وإنّما هو قبول ورضا الناس بها.

إذ إنّ كل تجارب الدول عبر التاريخ الطويل تثبت بشكل لا لبس فيه أنّ حكم الناس بالإكراه، قد يطول، إلا أنه لا يدوم. وإن عمر الدول واستمرارها مرهون بقدرة هذه الدول على تحقيق رضا وقبول الناس بها. بمعنى أن الدول حتى ولو كانت إمكاناتها البشرية محدودة وثرواتها الطبيعية والاقتصادية متواضعة، إلاّ أنّ رضا الناس بها، وقبول الشعب بأدائها وخياراتها، فإنّ هذا الرضا والقبول يجبران الكثير من نواقص الدولة الذاتية أو الموضوعية، ويمدّانها بأسباب الاستمرار والديمومة.

فالذي يديم الدول ويوفر لها إمكانية الاستمرار، هو مشاركة الناس في شؤونها المختلفة، واحتضانهم إلى مشروعها، وشعورهم بأنها ـ أي الدولة ـ هي التعبير الأمثل لآمالهم وطموحاتهم المختلفة.

وما جرى في تونس ومصر من أحداث وتحوّلات سياسية سريعة، يؤكّد هذه الحقيقة. فكلّ المؤسسات والأجهزة العسكرية، لم تستطع أن تدافع عن مؤسسة السلطة التي يرفضها الناس ويعتبرونها معادية لهم في حياتهم اليومية وتصوراتهم لذاتهم الجَمْعِيّة والمستقبلية. لهذا فإنّنا نعتقد أنّ إسراع الدول في إصلاح أوضاعها وتطوير أنظمتها القانونية والدستورية وتوسيع قاعدتها الاجتماعية وتجديد شرعيّتها السياسية، كلّ هذه العناصر تساهم في إعطاء عمر جديد لهذه الدول.

فتحريك عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولنا العربية، أضحى اليوم من الضرورات والأولويات، التي تحول دون دخول دولنا العربية في أتون المشكلات والأزمات التي تعوّق من مسيرتها ودورها في الحياة الوطنية والقومية والدولية.

ومن المؤكد أنّ اقتراب الدول العربية من قيم ومعايير الحكم الرشيد، هو



الذي سيعيد الاعتبار إلى المنطقة العربية، وهو السبيل المتاح والممكن اليوم للخروج من العديد من الأزمات والمآزق على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وحده الحكم الرشيد بكلّ قيمه ومضامينه ومقتضياته، هو الذي سيعيد العالم العربي إلى حركة التاريخ، ودون ذلك ستبقى المنطقة بكل ثرواتها البشرية والاقتصادية بعيداً عن القبض على أسباب التقدم والاستمرار الحضاري.

حماية التعددية في العالم العربي

عمل التكفيريون والإرهابيون في أكثر من منطقة عربية، على إخراج كل الغرائز الدينية والمذهبية والإثنية من قمقمها. وذلك عبر استهداف متواصل للوجودات الاجتماعية التي تنتمي إلى أقليات دينية أو مذهبية أو قومية في العالم العربي. فآلة القتل والتفجير والتدمير، أدمت الجميع، ولا يلوح في الأفق أنّ هذه الجماعات الإرهابية ستتوقف عن استهداف هؤلاء الأبرياء، لأنها من الأهداف والغايات التي أعلن عنها أكثر من زعيم تكفيري وإرهابي في المنطقة العربية. ولا ريب أنّ توجيه الإرهاب والعنف إلى هذه الفئات والوجودات، فاقم من أزمات المنطقة، وأبان عن هشاشة سياسية وثقافية واجتماعية تجتاح العديد من دول ومجتمعات العالم العربي.

فالنزف الدموي الذي يجري في بعض دولنا العربية، لاعتبارات دينية ومذهبية، يحمّلنا جميعاً مسؤولية التفكير في مآلات الأمور، إذا استمر هذا النزف، وتواصلت عمليات القتل والتهجير على الهوية. هل نخضع للأجندة الإرهابية التي تسعى إلى تصحير العالم العربي وإفراغه من مضمونه الحضاري والإنساني عبر استهداف الوجودات الاجتماعية والثقافية المعبّرة عن حقيقة التعدّد والتنوّع الذي يزخر به العالم العربي على أكثر من صعيد ومستوى ؟ هل نصمت أمام هذه الجرائم المتمادية، حتى تتسع دائرة الدمار في محيطنا العربي؟ هل نكتفي باتهام

غيرنا في نشوء هذه الآفة التدميرية، التي تسعى بشكل حثيث إلى إدخال العرب جميعاً في أتون الصراعات الدينية والمذهبية والقومية؟ أم أنّنا بحاجة أن نقف وقفة مسؤولة أمام هذه الظاهرة ؟

إن ما حدث أمام كنيسة القديسين في الإسكندرية من تفجير إرهابي راح ضحيّته أكثر من (٢١) قتيلاً و(٨٠) جريحاً عام ٢٠١١، وقبله ما حدث في كنيسة سيدة النجاة في بغداد عام ٢٠١٠، وتأزّم العلاقات السنية ـ الشيعية في أكثر من منطقة عربية. إنّ هذه السياقات الصراعية التي تزداد ضراوة وعمقاً، تحمّلنا جميعاً مسؤولية العمل على حماية حقيقة التعددية في العالم العربي.

فالوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، يعيش حالة التعدد والتنوع بشكل أفقي وعمودي، وإن هذه الحالة ذات بُعد تاريخي واجتماعي حقيقي لا يمكن تجاوزه.

وإنّ العديد من التجارب السياسية التي سادت في المناطق العربية، أثبتت بشكل جلي لا لبس فيه أنّ ممارسة القهر والعسف والقتل لإنهاء هذه الحقيقة، لم يؤد إلا إلى المزيد من تشبّث الناس بخصوصياتهم الدينية أو المذهبية أو القومية.

فالنزعات القومية الشوفينية، لم تستطع بكل صولتها وعنفها المتجه صوب الداخل العربي من إنهاء هذه الحقيقة. مع العلم أنّها استخدمت في سبيل ذلك وسائل وممارسات قهرية ـ فتاكة. فبقيت كل القوميات غير العربية التي يحتضنها العالم العربي شامخة، ولم تتمكن آلة العنف من إنهاء وجودها في العالم العربي.

كما أنّ النزعات الدينية والمذهبية المتطرفة والمتشددة، والتي استخدمت وسائل القتل والتدمير والتهجير بحق الوجودات المخالفة لها دينياً ومذهبياً، لم تتمكن من هذه الوجودات. بل ازداد تمسّك أهل هذه الوجودات بخصائصهم الدينية والمذهبية.

فالعنف الذي استُخدم لإنهاء ظاهرة التعددية في العالم العربي، لم يُنْهِ هذه الظاهرة، بل ازدادت وضوحاً في الجسم العربي.

لهذا ومن منطلق حرصنا على الاستقرار العربي والأمن القومي العربي، والوحدة الوطنية في كلّ بلد عربي، نقول إنّنا في العالم العربي بحاجة ماسّة إلى مقاربة جديدة وإستراتيجية متكاملة في التعامل مع حقيقة التعددية في العالم العربي.

وقوام هذه المقاربة والإستراتيجية، ليس نبذ هذه التعدديات أو محاصرتها أو تغييبها، وإنّما استيعابها وفسح المجال القانوني لها للتعبير عن ذاتها اجتماعياً وثقافياً بعيداً عن نزعات القهر والعسف.

فإنّنا في العالم لن نتحوّل في عمقنا ومضموننا إلى مجتمعات حديثة، بدون حماية تعددياتنا وصيانة حقوقهم المادية والمعنوية. فمهما بنينا من ناطحات سحاب أو قمنا باستيراد كل سلع الحضارة الحديثة، فإنّنا لن نتمكن من الدخول بشكل حقيقي في العصر الحديث، إذا لم نتمكن من الاندفاع المؤسسي صوب قيم الديمقراطية والمواطنة والقبول بالتعددية.

ومن الضروري في هذا السياق أن نعترف بأنّ ما تتعرّض له حقيقة التعددية في العالم العربي من افتئات على حقوقها، ليس وليد مؤامرات ومخططات خارجية، بل هو بفعل الخيارات العربية سواء على المستوى السياسي أو المستوى الثقافي في طريقة التعامل مع هذه الحقيقة. فهو تعامل لا يسمح لهذه الحقائق التاريخية والاجتماعية من ممارسة حريتها على المستوى الديني والثقافي، كما يتم التعامل معهم وكأنهم جاليات أجنبية في هذا البلد أو ذاك. وهي ممارسات ومواقف تنبذ هذه الحقائق، وتمارس أنواعاً عديدة من الضغوط عليها.

والتفسير الديني الذي تستند إليه الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وهي تمارس القتل بحق هذه الوجودات، تزيد من أزمات الواقع، كما هي في ذات الوقت تكشفه على حقيقته. لأنّنا وبصراحة تامة كعرب ومسلمين فشلنا في التعامل مع حقيقة التعددية والتنوّع الموجود في فضائنا العربي. فخطابنا الأخلاقي والنظري متميّز في بيان حقوق هذه الفئات، وكيف أنّ الدين الإسلامي في كلّ أنظمته وتشريعاته ضمن حقوق الجميع. ولكن واقعنا السياسي والثقافي والاجتماعي مناقض في الكثير من صوره للخطاب الأخلاقي. فنحن جميعاً ـ إلا من رحم ربك ـ نحتقر المختلف، ونبطن له غير ما نعلن، ونسعى عبر وسائل عديدة لتغيير قناعاته وتبديل موقعه الأيديولوجي. كما أنّنا نمتلك ثنائيّة خطابيّة حادّة تجاه هذه الظاهرة. فلدينا خطاباتنا الخاصة التي نبوح بموقفنا الحقيقي التي تساوي بيننا وبين الحق والحقيقة، وبين خطابنا العام الذي يتجلبب بجلباب الاعتدال والتسامح والقبول بالآخر المختلف والمغاير.

هذه المفارقة الخطيرة والتي لها شواهد عديدة في مختلف جوانب حياتنا، هي الحقيقة المرّة التي تجعلنا جميعاً نعيش الفشل والإخفاق في طريقة التعامل مع حقيقة التعددية في العالم العربي.

لهذا فإنّ حماية التعدّدية في العالم العربي، ليس ادعاءً يدّعيه هذا الطرف السياسي أو ذاك، وإنّما هي ممارسة مستديمة وفق المعايير التالية:

١ ـ فسح المجال القانوني لكلّ التعدّديات الموجودة في عالمنا العربي، لممارسة شعائرها الدينية بدون ضغوطات تحول دون الحرية في هذه الممارسة. فلا يكفي أن يكون خطابنا الأخلاقي على هذا الصعيد يصدح بضمان الحقوق الدينية لجميع فئات المجتمع، وإنّما نحن بحاجة إلى إجراءات قانونية تسمح لجميع التعدديات من ممارسة حقوقها الدينية والثقافية بحرية تامة.



٢ ـ أن تكون الدولة العربية في كلّ الأوطان والأقطار العربية محايدة تجاه عقائد مواطنيها. بحيث تكون الصلة القانونية الوحيدة بين الدولة والمجتمع هي صلة المواطنة.

بصرف النظر عن دين هذا المواطن أو مذهب ذاك من المواطنين. فالمطلوب من جميع المواطنين الالتزام بأنظمة وقوانين أوطانهم بصرف النظر عن أديان ومذاهب وقوميات المواطنين.

فالانتماء الديني أو المذهبي أو القومي هو محل احترام وتقدير من قبل مؤسسات الدولة. ولكن تبقى المواطنة هي القاعدة القانونية والدستورية لكلّ الحقوق والواجبات.

٣ ـ إنّ التعايش السلمي والتفاعلي بين جميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، لن يتأتى إلا في ظلّ منظومة قيمية متكاملة، ينبغي أن تكون هي المسيرة للعملية التربوية والتعليمية كما للمؤسسات الإعلامية والإدارية.

ومن أهم عناصر هذه المنظومة القيمية ضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، واحترام الخيارات الثقافية لهم عبر ضمان حرية المعتقد ونبذ العنف بكلّ أشكاله ومستوياته.

إنّ شجرة التعايش لا تنمو إلا في ظل هذه التربة الخصبة. ودون ذلك تبقى مقولة التعايش مقولة ساكنة وبعيدة عن حقيقتها الاجتماعية وجوهرها الإنساني.

بهذه المعايير نتمكّن في العالم العربي من حماية ثروتنا الإنسانية، وصيانة تعدّدياتنا الدينية والمذهبية والقومية، التي تزيد العرب بهاءً وحضوراً وفرادة.

ولا سبيل حقيقي وفعال لحماية التعدّديات في العالم العربي، إلا ببلورة

مشروع للاندماج الوطني في كلّ بلد عربي، يستند هذا المشروع على مفهوم زيادة وتيرة المشاركة في الشؤون المختلفة كوسيلة لإنجاز مفهوم الاندماج وحماية التعدّديات في العالم العربي.

كيف نتعامل مع المشاكل

لا يخلو أيّ مجتمع من المجتمعات من وجود مشاكل وأزمات، ولكن المجتمعات تختلف عن بعضها في طريقة التعامل مع المشاكل والأزمات.

فالمجتمعات المتقدّمة تتعامل مع مشكلاتها وأزماتها بعقلية علمية ـ موضوعية، بحيث تعمل على تحديد الأسباب الجوهرية للمشكلة، وسبل معالجتها. وعلى ضوء هذا الفهم والتحديد، تبدأ مشوار معالجة هذه الأزمة أو المشكلة.

فهي لا تنكر المشاكل، وإنّما تعترف بها. ولا تكتفي بالاعتراف بوجود مشكلة، وإنّما تبحث عن عواملها وأسبابها الحقيقية، والسبل والآليات القادرة على معالجة هذه المشاكل والأزمات.

أما المجتمعات المتخلّفة، فهي تخضع لمشاكلها، وتنكرها في العلن، أو لا تعترف بها بصراحة وشفافية، ولا تبحث عن حلول علمية لأزماتها. فلذلك هي تستفحل وتتفاقم دون وجود إرادة صادقة للحلّ والمعالجة.

فالمجتمعات الإنسانية قاطبة، تصاب بالمشاكل والأزمات، ولكن طريقة التعامل مع هذه المشاكل والأزمات، هو الذي يحدّد نوعية المجتمع. فإذا كان معترفاً بها وساعياً لدراسة ومعرفة أسبابها وعواملها المباشرة وغير المباشرة، وعاقدة العزم على معالجة الأمر، فهي من المجتمعات المتقدّمة، لأنه لا يهرب من مشاكله، ولا يخاف من مواجهة عثرات الطريق والمسيرة.

أما إذا كان المجتمع يهرب من أزماته، ويتحايل على مشكلاته، ولا يمتلك الإرادة الصادقة والصلبة لمعالجتها، فهو من المجتمعات المتخلّفة، حتى لو امتلك سلع الحضارة الحديثة، وإمكانات مالية واقتصادية طائلة.

ولعلّ مما يؤخذ على مجتمعاتنا، أنّها لا تعترف لأسباب سيكولوجية وثقافية واجتماعية بمشكلاتها، ولا تعقد العزم الحقيقي لمعالجتها. لهذا فإنّ المشاكل مهما كانت طبيعتها تستفحل في محيطنا الاجتماعي وتستوطن، دون تحريك ساكن، أو القيام بخطوات ملموسة وجادّة للحلّ والمعالجة.

فإذا أصيب المجتمع لأيّ سبب من الأسباب بمشكلة مالية، فهو لا يبحث في أسبابها الجوهرية، وإنما الاكتفاء بالتأفف، وكأنّ التأفف هو علاج لهذه المشكلة المالية. وإذا كانت العلاقات البينية بين مكوّنات وأطياف المجتمع الواحد باردة أو جامدة، أو يشوبها سوء الظن والفهم، فالمجتمع عبر قواه المختلفة، بدل أن يبادر لإنهاء هذه المشكلة بالوسائل المتاحة أمامه، فإنّه يبدأ بتناقل الأخبار والمعلومات حول هذه المسألة، دون أن يبادر أحد لعلاج هذه المشكلة أو محاولة العلاج.

وكأن المهمة الأساسية الملقاة على عاتق أبناء المجتمع، هو الانشغال بالقيل والقال. لهذا فإنّ المشاكل التي تبرز في مجتمعنا سواء لأسباب موضوعية أو ذاتية، لا تتوفر الإرادة الصلبة لمعالجتها. ومع الزمن تتعقّد هذه المشاكل، وتأخذ أبعاداً نفسية وشخصية ومجتمعية، وتصبح بعد فترة، وكأنّها من لوازم مجتمعنا.

من هنا فإنّنا نقول: إنّ التكتّم على المشاكل لا ينفع ولا يفيد، وإغفال الأزمات مهما كان حجمها يكلّفنا الكثير.

وإنّ الخيار الحقيقي الذي يجب أن نلتزم به، في كل مؤسساتنا وأعمالنا، هو

الاعتراف بالمشاكل، وعدم إغفالها أو نكرانها أو التكتم عليها، والعمل على دراستها بدقة وموضوعية ومن ثَمّ عقد العزم على تفكيك المشكلة ومعالجتها.

وأود في هذا السياق، أن أتحدّث عن العلاقات الإسلامية (السنية ـ الشيعية) في العالم الإسلامي. حيث لا زال التغافل عن هذه المشكلة أو التكتم عليها هو السائد. بينما المصلحة تقتضي المكاشفة والمصارحة، لمعرفة الأمور على حقيقتها كمقدمة ضرورية للمعالجة أو التعامل بحكمة مع آثارها ومتوالياتها.

وإنّنا نعتقد أنّ هذه المشكلة من أعقد المشاكل التي تواجه العالم الإسلامي اليوم وأصعبها وأخطرها على الراهن والمستقبل. وإنّ المصلحة العامة تقتضي مقاربة هذه المسألة بجدية علمية وموضوعية، بعيداً عن السجالات المذهبية والمماحكات الأيديولوجية، للوصول إلى حلول ومعالجات عملية، تُخرج العالم الإسلامي برمته من أتون أزمة مركبة وخطيرة وذات مفاعيل متداخلة. وإنّ استمرار حالة التلاوم بين الأطراف الإسلامية، لا يُنهي حالة الاحتقان التي بدأت تأخذ أشكالاً وصوراً عديدة، كما أنّ تحميل أحد الأطراف مسؤولية ما يجري لا يوصلنا إلى معالجة حقيقية للأمر. وكل طرف بدوره يبرّئ نفسه من مسؤولية وصول الأمور إلى هذه الحالة التي يشهدها العالم الإسلامي اليوم. ولكن وعلى المستوى الفعلي، تتحول مادة التلاوم، إلى مادة إضافية تعزز الجفاء والاحتقان المتبادلين.

فالعلاقات الإسلامية – الإسلامية، تمرُّ بأسوأ مراحلها، وغياب المبادرات الجادّة لإصلاح هذه العلاقة، ينذر بانحدار جديد على مستوى هذه العلاقة وعلى مستوى جسور الثقة بين الأطياف المذهبية في الأمة.

من هنا فإنّنا ندعو حكماء الأمة وعلماءها وفعالياتها الدينية والثقافية والسياسية، إلى الالتفات إلى هذه المسألة، والبحث عن حلول ناجعة، توقف



عملية الانحدار وتفكك عناصر الاحتقان والتوتر، وتدفع باتجاه بناء العلاقة على قاعدة الاحترام المتبادل ومقتضيات الحرية والعدالة وحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار ندعو إلى الأفكار التالية:

١ ـ العلاقة جدُّ عميقة بين التعصّب الديني والمذهبي والعنف السياسي والاجتماعي. لهذا فإنّ تفكيك عناصر التعصب المذهبي، يساهم في بناء علاقات إسلامية ـ إسلامية معتدلة ومستقرة وإيجابية. ونحن هنا لا نتّهم طرفاً دون آخر، لأنّنا نعتقد أنّ حالة التعصّب المذهبي تسرّبت إلى كلّ الأطراف والشرائح. وإنّ المهمة الملقاة على عاتق العلماء والدعاة ومؤسسات البحث ومعاهد التفكير والمؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية، هو نقد ظاهرة التعصب الديني والمذهبي، ورفع الغطاء الديني والاجتماعي عن كل الممارسات التعصبية، وذلك لتهيئة المناخ النفسي والاجتماعي والثقافي لنسج علاقات إيجابية بين مختلف أطراف وأطياف الأمة.

٢ ـ تتعدّد صور وموضوعات التوتر بين الأطياف المذهبية بين موضوعات ذات طابع تاريخي، وبين موضوعات راهنة متعلّقة بهواجس العلاقة وعناصر القوة الذاتية والمفترضة لدى كل طرف. وأعتقد من الصعوبة بمكان إنهاء حالة التنافس الراهن، ولكن ما ندعو إليه هو ممارسة هذا التنافس بوسائل سلمية ـ حضارية، وبعيداً عن نزعات العنف والفصل والاستئصال.

أما بالنسبة إلى الموضوعات ذات الطابع التاريخي، فإنّنا جميعاً لن نتمكّن من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، كما أنّه من الصعوبة أن تتطابق وجهات نظر الجميع حول أحداث التاريخ ورجاله. لهذا فإنّ المطلوب على هذا الصعيد من جميع الأطراف هو الاحترام المتبادل ورفض وتجريم الإساءة لأيّ طرف من الأطراف. فمقتضى الشراكة الإسلامية هو أن نحترم قناعات بعضنا البعض،

ورفض أيّ شكل من أشكال الإساءة لأيّ طرف أو شخصية تاريخية أو معاصرة.

وبهذه الآليات تتمكّن المجتمعات الإسلامية المعاصرة، من تنفيس الاحتقانات، وضبط نزعات التطرف والتعصب، وبناء علاقات إيجابية بين جميع الأطراف على قاعدة احترام التعدد والتنوع دون التضحية بمقتضيات ومتطلبات الوحدة.

وجماع القول: إنّ إطلاق العنان للعداء أو العداوات المذهبية في المنطقة العربية، ينذر بكوارث ومخاطر حقيقية على كل الصعد والمستويات.

وإن المطلوب من جميع الجهات العمل على وأد الفتن الطائفية، وتجسير العلاقة بين أطياف الأمة على أسس الحوار والتسامح والعدالة وصيانة حقوق الإنسان.

التواصل الوطني وقضايا المستقبل

ثمّة معطيات عديدة، تدفعنا إلى القول إنّ التواصل الإنساني بكلّ صوره ومستوياته، من الضرورات القصوى في حياة الإنسان الفرد والجماعة، وهو مساحة حرية وتفاعل متبادل، ورسالة حوار وتعارف وأرضية تسامح وتعايش بين الثقافات والأفكار المختلفة.

لذلك فإنّ تطلّعنا جميعاً، ينبغي أن يتجه إلى ضرورة إرساء قواعد وأطر للتواصل المستمر بين مختلف التعبيرات والثقافات، واستكمال الشروط الضرورية لإطلاق فعل تواصلي شامل.

وفي منظورنا وتقديرنا، أنّ فعل التواصل المستديم، هو الذي يحرّر الوعي الوطني والثقافي من كلّ التشوّهات والأوهام التي تغذّي حالات القطيعة والإقصاء.



ولا تواصل فعال وديناميي، بدون تسويد قيم الحرية والنقد والتسامح. ففي كنف الحرية وثقافة والحوار والتسامح، تذوب الفروقات والاختلافات، وتتبلور وظيفتها الحضارية في إثراء المعرفة والواقع، وإنضاج خيارات عديدة للرقي والانطلاق.

وفي رحاب النقد البناء تنمو المعرفة، وتزدهر مواطن الإبداع، وتثرى مصادر التجديد والتطوير في الأمة والوطن. من هنا فإنّ الإنصات الواعي والعميق لكلّ الآراء والأفكار والإبداعات، يجعل وعي الاختلاف وعياً جمالياً كتنوّع أغصان الشجرة.

ومهمة المنابر الإعلامية في هذا الصدد، احتضان الجهد الإبداعي والنقدي، وتعميق آفاقه ومتطلباته في المحيط الاجتماعي. كما أنّ الوظيفة الجوهرية للقارئ والنخبة، هي أن تفتح عقولها وتوفّر الاستعداد النفسي اللازم، للقبول بخطاب النقد والإبداع.

وهذا القبول لا يعني بأيِّ حال من الأحوال، أن ننخرط في المضاربات الأيديولوجية والفكرية، بل يعني توفير الظروف الذاتية والموضوعية لترجمة المفردات الجديدة إلى حقائق شاخصة ووقائع راسخة.

ولا نعدو الصواب حين القول: إنّ هذه العملية بحاجة إلى تكريس قيم الحرية والعدالة في الفضاء الاجتماعي. وذلك لأنّه إذا توفرت الحريات العامة، توفّر المناخ الملائم لتعبئة طاقات المجتمع، وتبلورت كفاءات نخبته، وازدادت إبداعاته ومبادراته، وكل هذه الأمور من القضايا الحيوية لصناعة القوة في الوطن.

ويخطئ من يتصور أنّ الإقصاء والنفي والنبذ، هي القادرة على خلق المواطنة الصالحة وحالة الولاء إلى الوطن.

إنّنا نرى ومن خلال التجارب التاريخية العديدة، أنّ الحرية والشفافية وسيادة

القانون والمؤسسات الدستورية، هي الكفيلة بتعميق حسّ المواطنة الصالحة. فشعب الولايات المتحدة الأميركية، أتى من بيئات جغرافية متعدّدة، وأطر عَقَدَيّة ومرجعيات فكرية وفلسفية متنوعة، ولكن الحرية بكل آلياتها ومجالاتها ومؤسساتها، وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية، هي التي صهرت كل هذه التنوعات في إطار أمة جديدة وشعب متميز.

وحدها الحرية التي تعيد الاعتبار إلى الذات والوطن، وتعيد صياغة العلاقة بينهما، فتنتج وعياً وطنياً صادقاً، يحفّز هذا الوعي على الدفاع عن عزة الوطن وكرامة المواطنين. فالاستقرار السياسي والمجتمعي يتطلّب باستمرار تطوير نظام الشراكة والحرية على مختلف الصعد والمستويات، حتى يتسنّى للجميع كلٌّ من موقعه خدمة وطنه وعزّته.

وإنّ القواسم المشتركة المجرّدة لا تصنع وحدة، وإنّما هي بحاجة دائماً إلى تنمية وحقائق وحدوية ومصالح متداخلة، حتى تمارس هذه القواسم المشتركة دورها ووظيفتها في إرساء دعائم الوحدة وتوطيد أركان التوافق.

لذلك فإنّ المطلوب، أن ننفتح على مساحات التنوّع ونتواصل مع المختلفين من أجل استنبات مفاهيم وقيم جديدة، تزيد من فرص تقدّمنا، وتحرّرنا من شبكة العجز والاستكانة وتجعلنا نقتحم آفاقاً جديدة، تحملنا على نسج علاقة جديدة مع مفاهيم الحرية والنقد والتواصل والوطن.

وعلى هدى هذه العلاقة الجديدة، وذات المضامين الحضارية والإنسانية، نخلق فضاءنا النقدي، ونمارس تنوّعنا وتعدديتنا، ونجسّد حضورنا وشهودنا.

والنقد لا يعني بأيّ حال من الأحوال التفلّت من القيم ومحاسن العادات والأعراف، وإنما يعني استخدام إرادتنا والتعامل مع راهننا بتحولاته وتطوراته



بما ينسجم والمثل العليا والضمير والوجدان.

فالنقد المنضبط بضوابط الحكمة والمصلحة العليا، من وسائل التطور والتقدم. لذلك ينبغي أن لا نخاف من النقد أو نرذله، وإنّما من الضروري التعامل الفعّال والإيجابي مع عمليات النقد عن طريق الآتي:

ثقافة جديدة

١ ـ من المؤكد أنّ تثمير النقد في عمليات التقدّم الاجتماعي، بحاجة إلى ثقافة جديدة تدخل في النسيج الاجتماعي، قوامها قيم التسامح والحرية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. فالنقد يتطور ويؤتي ثماره الإيجابية، حينما تسود ثقافة تسمح للجميع بممارسة حقائقهم وقناعاتهم، وتعطيهم حق التعبير عن آرائهم وأفكارهم. فلا فعالية للنقد، بدون ثقافة تعتني بعملية الحوار وتنبذ كلّ خيارات الإقصاء والنبذ والعنف. فبمقدار تواصلنا المعرفي وحوارنا الثقافي مع الآخرين، تتجلّى فعالية النقد في الفضاء الاجتماعي.

حيوية اجتماعية

٢ ـ لا يتطور النقد، ولا يعطي ثماره الإيجابية، إلا في فضاء اجتماعي يستوعب ضرورات النقد، ويوفر متطلبات استيعابه.

فالحيوية الاجتماعية، ووجود أطر ومؤسسات وقنوات لتداول الرأي وممارسة النقد والمراجعة والتقويم، كلّها عوامل تساهم في توظيف عملية النقد والمراجعة في تقدم المجتمع ورقيه الحضاري.

لذلك فإنّ المطلوب من جميع الشرائح والتعبيرات الاجتماعية، أن تتحلّى بسعة الصدر وحسن الظن والحكمة من أجل تثمير عملية النقد في البناء والعمران.

٣ ـ من البديهي القول: إنّ المشاكل بحدِّ ذاتها لا تنشأ من وجود الاختلاف، ولا من وجود أنظمة للمصالح مختلفة، بل تنشأ من العجز عن إقامة نظام مشترك أو من تخريب هذا النظام من بعد إيجاده.

وحوار النخب ينطلق من الاعتراف بالآخر كما هو شريك مختلف مع احترام هذا الاختلاف وفهم أسبابه واعتباره حافزاً على التكامل لا داعياً إلى الافتراق، وقدرة نفسية وعملية تتطلّب رؤية الذات من موقع الآخر، وقدرة على فهم الآخر بلحاظ اعتباراته ومعاييره الخاصة.

فحوار النخب من الأطر الهامة، لاستيعاب عملية النقد والمراجعة، والانطلاق نحو تصحيح الأوضاع وتقويم الاعوجاج. كما أنّ هذا الحوار من الخطوات الجوهرية التي تساهم في تأسيس نظام مشترك وصيغة فعّالة وعملية للتنسيق والتعاون.

وجماع القول: إنّنا لا يمكن أن نمنع النقد والتفكير الحر، وإنّ أيَّ جهد يُبذل في سبيل منعهما، يدخل الجميع في متاهات ودهاليز، لا تفضي إلاّ إلى المزيد من التدهور والدخول في معارك هامشية، تشتّت الطاقات، وتبعثر الجهود، وتكثّف من حالات التردد وجلد الذات.

بينما المطلوب هو الإنصات الواعي لعملية النقد والتفكير الحرّ، واستيعاب القضايا الرئيسية المطروحة والمتداولة، وذلك لإحداث نقلة نوعية في مسيرة مجتمعنا باتجاه أكثر حيوية وفعالية نحو التطلعات والطموحات المشروعة.



الخاتمة

عديدة هي الدروس والعبر التي أثارتها التحولات السياسية التي جرت في أكثر من بلد عربي، ولكن ما لفت نظري لدى الشعوب العربية، التي نزلت إلى الشارع وتحرّكت من أجل إصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها، هو النزعة الوطنية، التي عبّر عنها الناس بأساليب وطرق مختلفة.

فالشباب التونسي الذي نزل إلى الشوارع، وتحمل الشدائد وطالب بإحداث تغيير سياسي واقتصادي في بلده، كان يردّد دائماً شعارات تعزّز من الوطنية التونسية، وإن هذه الوطنية تستحق بذل الغالي والنفيس من أجل صيانتها وحمايتها من كل المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية.

وذات الأمر أيضاً تحقق وبصورة أكثر بروزاً ووضوحاً في التجربة المصرية. فكل الفئات والشرائح كانت تنادي بالوطنية المصرية، وإنّ هذا الوطن هو بمثابة الأم الرؤوف بجميع أبنائها مع اختلاف وتمايز هؤلاء الأبناء على أكثر من صعيد ومستوى. وكان ميدان التحرير في القاهرة، هو المنصة الكبرى التي عبّرت فيها كلّ الشرائح والفئات عن مصريّتها واعتزازها العميق بوطنيتها التي تستحق منهم كلّ تبجيل وتضحية. وذات الأمر وإن بمستويات متفاوتة تكرر في التجارب والدول العربية الأخرى.

فالجميع رفع شعارات العزة للوطن، والجميع نزل وطالب بالإصلاح والتغيير من أجل أن يرى شعبه ووطنه في حال أفضل مما هو عليه.

والملفت في كلّ هذه التحولات والتجارب أنّ كل اليافطات والشعارات والهموم وطنية، مع تراجع ملحوظ على مستوى الشعار والمطالب للهموم والقضايا التي تتجاوز حدود الوطن.

فالوطن والانتماء إليه لم يعد قلقاً في نفوس وعقول الناس. وإنما انتماء راسخ وعميق وقد عبّروا عن هذا الانتماء بطرق ووسائل مختلفة، ولكنها جميعا تشترك في إبراز أولوية الوطن وهمومه، وإنّ الجهود ينبغي أن تُبذل من أجل تطوير أحواله وإصلاح أوضاعه.

ولم يشعر هؤلاء بأي تناقض بين مطالبتهم بالإصلاح والتغيير وانتمائهم الوطني، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ عبّر هؤلاء عن صدق انتمائهم لوطنهم وحبهم لشعبهم ومجتمعهم، هو الذي دفعهم للمطالبة بالإصلاح والتغيير.

فحبُّ الوطن لا يعني فقط التغنّي العاطفي به، وإنما الالتزام العميق بقضاياه ومصالحه العليا، والعمل الدائم لتطوير أوضاعه. لأنّ الحب الصادق للأوطان، هو الذي يدفع الإنسان إلى الإيمان بأن وطنه يستحق أن يكون في مقدمة ركب الشعوب والأوطان.

فالوطن ليس أرضاً بلا روح، بل هو الروح الممزوجة بحب الأرض والبشر، ومن يكره أبناء وطنه مهما كان سبب الكره، فهو في حقيقة الأمر لا يحب وطنه، يحبُّ نفسه وأناه، وإنه يبحث عن وطن بمقاسه هو فقط. بينما الأوطان هي القلب الكبير لكل أبنائه. وإن من ينتمي إلى هذا الوطن ينبغي أن يحترم ويحب وفق مقتضيات الوطن والمواطنة.

فالعلاقة بين الوطن والمواطن علاقة عميقة، فحب الوطن يقتضي بالضرورة حب المواطن، والمواطن لن يتصف بهذه الصفة بدون وطن يجمع جميع المواطنين. وإنّ الكثير من المشكلات القائمة في العديد من البلدان هو من جراء الفصل وعملية التفكيك بين الوطن والمواطن. فتجد الإنسان الذي يمارس عملية التفكيك يصدح بحب الوطن ويتغنّى به ويدبّج القصائد والمقالات في الوَلَه والعشق لهذا الوطن. ولكنّه ولاعتبارات عديدة لسنا في صدد بيانها، لا يصون حرمة شريكه في الوطن، أو لا يعطيه الأولوية في فرص العمل والتشغيل. فعشق الوطن لم يتحوّل إلى إستراتيجية ومشروع عمل لديه. فالوطن بالنسبة إليه هو عملية الأخذ، لأنّ العطاء للوطن وحمايته، يعني على المستوى الفعلي هو العطاء للمواطن وحماية مصالحه المختلفة. فالذي يحترم وطنه ينبغي له أن يحترم أبناء وطنه. وإنّ عملية التفكيك والفصل في عملية الاحترام، هي بوابة المشاكل والأزمات على أكثر من صعيد ومستوى.

وعليه فإنّ حب الوطن والالتزام بقضاياه ومصالحه العليا، ليس مجالاً للمزايدة بين مكونات الوطن، بل هو مجال للمنافسة والقيام بخطوات ملموسة في حماية الوطن والمواطنين بعيداً عن النزعات النرجسية والشوفينية.

فالأوطان لا تُحمى بالمزايدات الجوفاء، بل بالعمل والإنتاج والتنمية والبناء العلمي والاقتصادي. فكلُّ خطوة ومبادرة في هذا السبيل هي حماية للوطن ومصالحه. فمن يحب وطنه ويعمل على حمايته من الأخطار، لا يعطل معاملات المواطنين في الدوائر الحكومية، من يحب وطنه ويعمل على حمايته، يمارس عمله على أكمل وجه بدون تسيّب أثناء الدوام الرسمي. ومن يحب وطنه لا يفضّل العمّالة الأجنبية على العمّالة الوطنية. ومن يحب وطنه لا يتعدّى على الممتلكات العامة. ومن يحب وطنه لا يهرّب أمواله إلى الخارج، بل يعمل على استثمارها في داخل وطنه.

وخلاصة القول في هذا السياق: إنّ حب الوطن ليس لقلقة لسان، وإنّما هو



التزام بأولوية الوطن على كل الصعد والمستويات. ومن يعتبر الوطن ومصالحه أولويته، سيعمل من أجل القبض على كل أسباب وعوامل تقدّمه في كل المجالات والجوانب. لهذا فإنّ علاقة الإنسان بوطنه، ليست خاضعة لمزايدات من هذا الإنسان أو ذاك الطرف، لأنّ الإنسان بطبعه مهما كان فكره، هو مجبول على حبّ وعشق وطنه. ومن الخطأ الذي يرتكبه البعض هو حينما يدفع الأمور باتجاه مربّع الاتهام، كونه هو مانح شهادات الوطنية أو القابض على مفتاح الوطن.

فعلاقة الإنسان بوطنه هي علاقة صميمية، وتأخذ هذه العلاقة على مستوى التعبير أشكالاً متعددة، والاختلاف في الرأي أو الموقف الفكري ليس مؤشّراً على حب الوطن أو كرهه. لأنّ هاتين المسألتين مختلفتان في الطبيعة والدور والوظيفة. فنحن مهما كانت الصعوبات لن نضحي بوطننا من أجل مصالح الآخرين، لأنّه ببساطة شديدة هو الوطن الذي لا نعرف بديلاً عنه.

فالإنسان مهما كانت مشاكله وصعوباته الأسرية والاجتماعية، فإنه لن يضحّي بأمه، وعلاقة الإنسان بأمّه، لا تحتاج إلى مزايدة أو ادعاءات من هنا أو هناك. كذلك هي علاقة الإنسان بوطنه هي قائمة على الحبّ، وهذا الحبّ مركوز في دواخل قلب الإنسان وروحه، هذا على المستوى العاطفي والقلبي، والإنسان حينما يطالب بتحسين أوضاعه أو تطوير أحواله، فإنّه لا يطالب بأشياء مناقضة إلى حبه إلى وطنه أو مواطنيته. بل على العكس من ذلك تماماً، إذ أنّ الإنسان الذي لا يعرف لوطنه بديلاً، هو الذي يسعى دائماً إلى التطوّر والتقدّم، لأنّه يحلم ويأمل أن يكون وطنه هو أفضل الأوطان، وأن يكون شعبه هو أفضل الشعوب.

وفي سياق المحافظة على مقتضيات الشراكة الوطنية أود التأكيد على النقاط التالية:

١ ـ ليس من الشراكة الوطنية في شيء، أن يسمح الإنسان لنفسه التعدي على حقوق وعقائد المواطنين الذي يشتركون معه في الوطن والمصير.

فمن حق أي مواطن أن يقبل أو يرفض قناعات وأفكار المواطن الآخر، ولكن ليس من حقه أن يتعدّى عليها. فلا تنسجم فكرة التعدّي على أفكار ومقدسات المواطنين، مع مقتضيات المواطنة والشراكة الوطنية. والأوطان لا تُحمّى ببثّ الكراهية والعداوة بين المواطنين، مهما كانت قناعتك تجاه أفكار هذا الطرف أو ذاك.

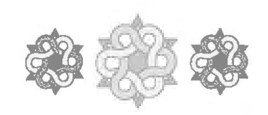
٢ ـ إنّ تعدّد الآراء والقناعات عند المواطنين لا يحكم إلا في ظل سيادة القانون. فهو الذي يضبط النزاعات والتباينات، وهو الذي يَحُول دون تحوّل التباينات إلى معاول هدم للنسيج الوطني والاجتماعي.

لهذا، فإنّنا جميعاً ينبغي أن نكون تحت سقف القانون، وننضبط بضوابطه، بعيداً عن النزعات الذاتية. وهذا بطبيعة الحال يقتضي العمل على سنّ قوانين واضحة لكلّ المجالات والحقول، حتى يتسنّى للجميع حماية حقوقه المادية والمعنوية بالقانون.

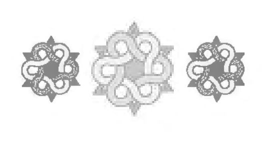
لهذا يقول الباري عزّ وجل: ﴿**وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[هود:٨٥]

٣ ـ إنّنا جميعاً ومن مختلف مواقعنا الأيديولوجية والفكرية ومناطقنا الجغرافية، نعيش في سفينة وطنية واحدة. وإنّ هذه السفينة تتطلب منا التعاون والتضامن وإصلاح علاقاتنا البينية على أسس المواطنة المتساوية والاحترام المتبادل. فهذا هو خيارنا لحماية سفينة الوطن من كلّ المخاطر والتحديات. وسيبقى هذا الوطن من أقصاه إلى أقصاه، هو معقد آمالنا، وفضاء جهدنا العلمي والتنموي والثقافي.

والوطني الحق هو الذي لا يعادي أبناء وطنه، أو يُكرههم لاعتبارات مذهبية أو جهوية، بل يعمل على حمايتهم وصيانة حقوقهم بعيداً عن كل افتئات وظلم.



محتويات الكتاب









محمد محفوظ

- مواليد 1966 - المنطقة الشرقية - السعودية.
- مدير مركز آفاق للدراسات والبحوث.
- كاتب أسبوعي في جريدة الرياض السعودية.
- مدير تحرير مجلة الكلمة، وهي مجلة فكرية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي وقضايا العصر والتجديد الحضاري.

من مؤلّفاته:

1 - الإسلام مشروع المستقبل، دار النخيل، بيروت.
2 - نظرات في الفكر السياسي الإسلامي، دار الصفوة، بيروت.
3 - الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.
4 - الأهل والدولة بيان من أجل السلم المجتمعي، دار الصفوة، بيروت.
5 - الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.
6 - الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.
7 - الحضور والمثاقفة - المثقف العربي وتحدّيات العولمة، المركز الثقافي العربي، بيروت.
8 - العولمة وتحوّلات العالم - إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، المركز الثقافي العربي، بيروت.
9 - الواقع العربي وتحدّيات المرحلة الراهنة، دار الإشراق الثقافي، بيروت.
10 - العرب ومتغيرات العراق، دار الانتشار العربي، بيروت.
11 - الإسلام ورهانات الديمقراطية - من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، المركز الثقافي العربي، بيروت.
12 - الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية - كيف نبني وطناً للعيش المشترك، المركز الثقافي العربي، بيروت.
13 - الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، دار الساقي، بيروت.
14 - العرب ورهانات المستقبل - تأملات في المسألة الوطنية، كتاب جريدة الرياض، عدد 119.
15 - الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.
16 - شغب على الصمت، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.
17 - ظاهرة العنف في العالم العربي - قراءة ثقافية، كتاب الرياض، عدد 144.
18 - أوليات في فقه السنن في القرآن الحكيم، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.
19 - التسامح وقضايا العيش المشترك، دار أطياف.
20 - الحوار المذهبي في المملكة العربية السعودية: رؤى متنوعة، دار أطياف (بالاشتراك).
21 - العرب ودولة الإنسان، دار أطياف.
22 - الطريق إلى التسامح، دار أطياف.
23 - ضد الطائفية، المركز الثقافي العربي، بيروت.
24 - تحرير الديني الدولة المدنية طريقاً، دار الانتشار العربي، بيروت.
25 - المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية (بالاشتراك) النادي الأدبي بحائل.
26 - سؤال الثقافة في المملكة العربية السعودية، دار أطياف.
27 - الطريق إلى المواطنة، دار أطياف.
28 - فقيه المفكّرين ومفكّر الفقهاء.
29 - التسامح وقضايا العيش المشترك - ط2 - إصدار المركز الإسلامي الثقافي - بيروت